الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد

الملحقة الجامعية – مغنية – قسم اللغة العربية و آدابها

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات

نيل شهادة الماستر موسومة :

قراءة صرفيّة في كتاب الأفعال لابن القوطيّة (ت 367 هـ)

من إعداد الطالبة :

✓ سليمة رفوفي

إشراف الأستاذ :

* د.عباس لعشريس

لجنة المناقشة

الأستاذ : د. عباس لعشريس – أستاذ محاضر " أ " –	مشرفا و مقرّرا
الأستاذ : د. عبد القادر بوشيبة – أستاذ محاضر " أ " –	رئيسا
الأستاذة : د. نورية بن عدي – أستاذة محاضرة " أ " –	مناقشة

السنة الجامعية: 2015 م - 2016 م

1436 هـ - 1437 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الله لا إله إلا هو الحي القيوم لا تأخذه
سنة ولا نوم له ما في السموات وما في
الأرض من ذا الذي يشفع عنده
إلا بإذنه يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم
ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء
وسع كرسيه السموات والأرض ولا
يؤوده حفظهما وهو العلي العظيم
صدق الله العظيم

شكر و تقدير

أتقدم بجزيل الشكر و جميل العرفان إلى الذي ساعدني

في إنجاز هذا البحث مثال التواضع و قمة النبل و العطاء

و الذي تابع عملي بدقة و عناية و صبر

الأستاذ المشرف : عباس لعشريس

كما يسرني أن أقدم شكري و امتناني إلى جميع أساتذتي الكرام

الذين تتلمذت على أيديهم و على رأسهم

الأستاذ : عبد القادر بوشيبة

و الأستاذة : نورية بن عدي

اللذان تفضلا بمناقشة هذه المذكرة المتواضعة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في الوجود . . .

منبع الحنان و قرتا عيني والدي العزيزين أطال اللّه

في عمرهما و منحهما الصحة و العافية . .

إلى كل أفراد عائلتي كل باسمه و إلى كل صديقاتي

كما أهدي هذا العمل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث .

* سليمة رفوفي *

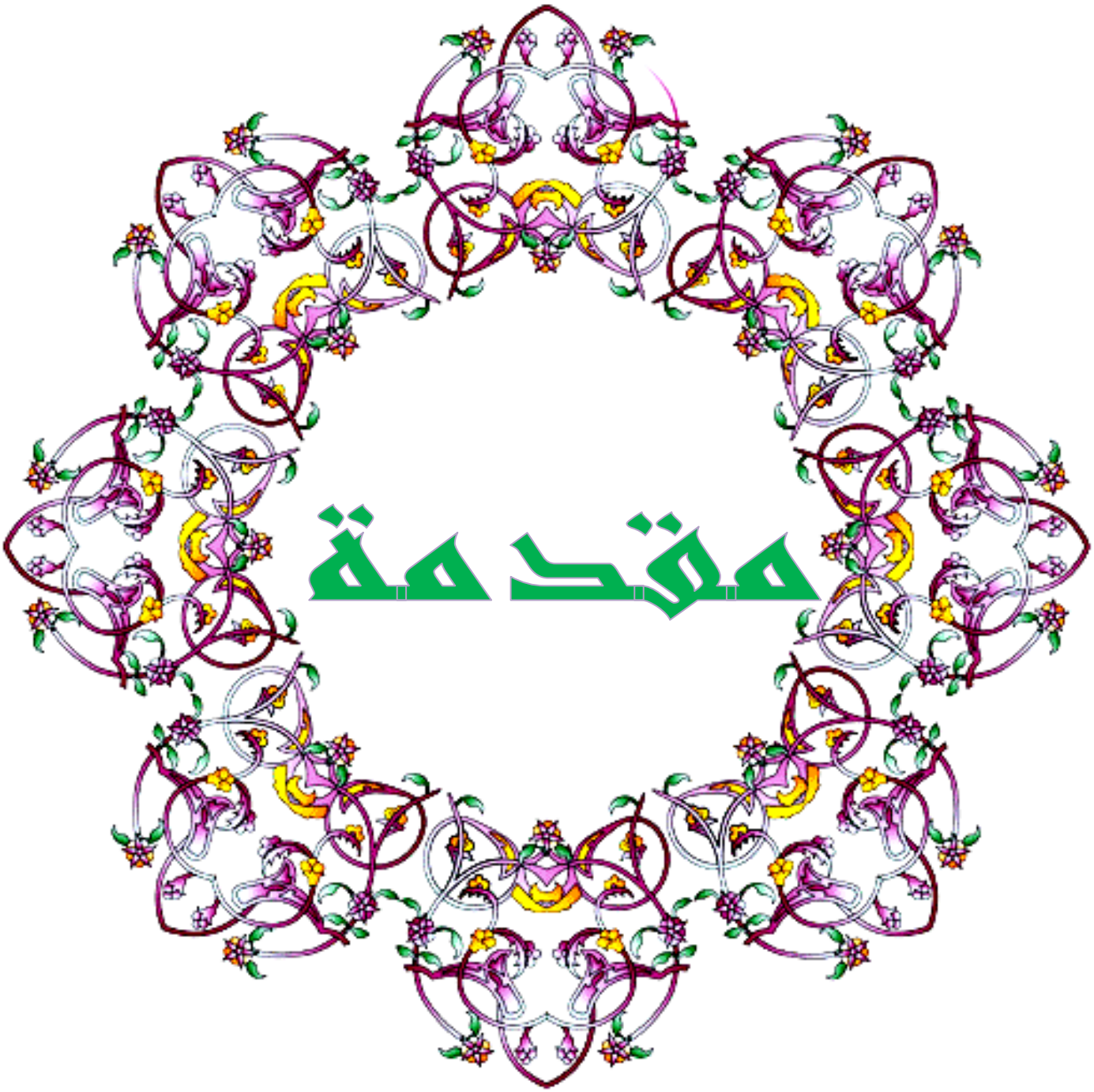
مقدمة

إنّ الحمد لله نحمده و نشكره و نستغفره و نستعين به و نصلّي و نسلّم على نبيّه الكريم أمّا بعد :

كان همّ علماء العربيّة الأوّل؛ دراسة اللّغة من جميع جوانبها حتّى يتسنّى لهم فهم النّص القرآنيّ، و تجنّبا للتّحريف و اللّحن الّذي ظهر على ألسنة المتكلّمين بهذه اللّغة. فكان سبيلهم الوحيد لتجنّب ذلك تسخير جهودهم لوضع ضوابط و قواعد تحفظ ألسنة النّاطقين بها من الوقوع في الخطأ، و من ثمّة نشأ علم النّحو الّذي من غاياته تقنين اللّغة و درس ظواهرها التّركيبيّة، و لما كان علم النّحو عاجزا عن دراسة كلّ ظواهر اللّغة ظهرت إلى جانبه علوم أخرى تصبو إلى الهدف نفسه كعلم المعجم، و البلاغة، و علم الصّرف. هذا الأخير الّذي كانت موضوعاته حتّى عصور متأخّرة متّصلة بمسائل النّحو، و لم يفرد لها العلماء أبوابا خاصّة، بل إنّ جلّ العلوم اللّغويّة من نحو، و صرف، و بلاغة، و عروض، و غيرها كانت تسمّى مجتمعة " علوم العربيّة " أو " علم العربيّة "، غير أنّ هذه العلوم انفصلت فيما بعد عن بعضها نتيجة نشاط حركة البحث و التّأليف، و اتّجاه الدّراسات نحو التّخصّص الدّقيق، فكان علم الصّرف من بين هذه العلوم الّتي استقلّت بموضوعاتها، و قواعدها، و أصولها. و من بين الكتب الّتي وضعت في هذا الميدان " **كتاب الأفعال** " لمؤلفه " **ابن القوطيّة** "، و يعدّ هذا الكتاب من أقدم المعاجم العربيّة في هذا الباب، و تكمن أهميّته في أنّه يتناول موضوع الصّيغ التّصريفيّة للأفعال، و من هنا نطرح الإشكاليّة التّاليّة : ما هي المسائل الصّرفيّة الّتي تعرّض لها " ابن القوطيّة " ؟ و كيف كانت مناقشته لهذه المسائل؟ و ما هو المنهج الّذي اتّبعه ؟ و الطّريقة الّتي اعتمدها في مؤلّفه؟

و من أهمّ الأسباب الّتي دفعتني لاختيار هذا الموضوع هو أنّ الدراسة اللّغويّة في الأندلس من أهمّ الدراسات الّتي تشبه أخواتها في البصرة و الكوفة، إضافة إلى قلّة الدراسات المتعلّقة بمؤلّفات " ابن القوطيّة "؛ خاصة " **كتاب الأفعال** "، و ذلك رغبة منّي في إزالة اللّثام عن بعض جوانبه .

و اخترت لهذا البحث منهجا يستمدّ ملامحه من طبيعة الموضوع و خصوصيّة جوانبه؛ فاعتمدت على المنهج الوصفيّ مستعينة بإجراءاته الإحصائيّة و التّعليليّة، و ذلك في وصف الكتاب من حيث

الشّكل، و المضمون، إضافة إلى بعض النماذج التّي اعتمدتها في الدّراسة. و طعّمته بالمنهج التّاريخي في سرد المسمّيات، و ذكر المراحل الّتي مرّ بها علم الصّرف.

و اقتضت طبيعة البحث أن أقسّمه إلى جانبين : جانب نظريّ أحدّد فيه مفهوم علم الصّرف و موضوعاته و ميدانه، إضافة إلى المراحل الّتي مرّ بها مع التّمثيل لكلّ مرحلة ببعض الكتب، و الآخر تطبيقي أقدّم فيه بعض النّماذج من الكتاب، من خلالها أستنتج الطريقة و المنهج الّذي اعتمده " ابن القوطيّة " في مؤلّفه؛ حيث يتوزّع البحث على مدخل، و فصلين، و خاتمة .

ينهض المدخل على معالجة جملة من المسائل تشكّل العناصر المحيطة بعلم التّصريف، و لتحقيق هذا الهدف، عمدت في المدخل إلى :

- تحديد مفهوم علم التّصريف (لغة و اصطلاحا) .
- موضوع علم الصّرف .
- ميدان علم الصّرف .

و ما دام علم الصّرف هو عماد هذه الدّراسة و ركيزتها كان من الضّروريّ أن أعرّج على المراحل الّتي مرّ بها، فخصّصت الفصل الأوّل لهذا الجانب، و كان عنوانه : " **الاهتمام بعلم الصّرف** "، فتناولت فيه ما يلي :

- مؤلّفات مشتركة بين النّحو و الصّرف .
- مؤلّفات صرفيّة عامّة .
- مؤلّفات صرفيّة خاصّة .

أمّا الفصل الثاني و عنوانه " **ابن القوطيّة و علم الصّرف – كتاب (الأفعال) أنموذجا –** " ، فقد تناولت بالبحث المنهجي العناصر التّاليّة :

- التّعريف بـ : " ابن القوطيّة " .
- التّعريف بالكتاب .
- دراسة لبعض النّمادج .

و ختمت بحثي بحوصلة لما ورد في متن البحث و ثناياه

و قد تمّ إنجاز هذا البحث بالاعتماد على عدّة مصادر و مراجع من أهمّها : " كتاب الأفعال " لـ (**ابن القوطيّة**)، " الحركة اللّغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتّى نهاية عصر ملوك الطوائف " لـ (**ألبير حبيب مطلق**)، و " النّشاط المعجمي في الأندلس " لـ (**يوسف عيد**)، و " كتاب الأفعال " لـ (**ابن القطّاع الصّقلّي**) ، و " فعلت و أفعلت " لـ (**أبي إسحاق الزّجاج**).

و إذا ما أردت الحديث عن الصعوبات الّتي واجهتني، فلا يخلو عمل ما من صعوبة أو مشقّة مهما كبرت أو صغرت، و الواقع أنّها تعترض كلّ باحث مهما كان مجال بحثه؛ فهناك إشكاليّة التّعامل مع المصادر و المراجع و اختيار النّصوص و ترتيبها، و لكن ما إن سرت في غمار البحث حتّى زال الكثير منها بفضل توجيهات الأستاذ المشرف و مساعدته .

و لا يفوتني أن أخصّ بالشكر و التّقدير الأستاذ المشرف " عباس لعشريس " الّذي كان عونا لي في إنجاز هذا البحث بفضل توجيهاته الرشيدة، و نصائحه السّديدة، فجزاه الله خير الجزاء في الدّنيا و الآخرة.

كما أتوجّه بالشّكر الجزيل للّجنة المناقشة المكوّنة من الأستاذ " عبد القادر بوشيبة " رئيسا، و الأستاذة " نورية بن عدّي " مشرفة، اللّذان تفضّلا بمناقشة هذه المذكّرة، و تكبّدا عناء القراءة.

و يطيب لي أن أقدّم شكري و امتناني إلى جميع أساتذتي الكرام الّذين تتلمذت على أيديهم، و استفدت من عطائهم و نصائحهم .

و بعد أن أحمد الله تعالى و أشكره على أن يسّر لي تمام هذا البحث الّذي آمل أن أكون قد وفّقت في تحديد المعالم الكبرى له. و أسأل الله عزّ وجلّ أن يجعله عملا مفيدا، يطلب النّصح و يقبل النّقد .

مغنية يوم : 22 / 05 / 2016 .

سليمة رفوفي

مدخل :

علم الصّرف موضوعاته و ميدانه

- **أولا**: التّصريف لغة و اصطلاحا.
- **ثانيا** : موضوعات علم الصّرف.
- **ثالثا**: ميدان علم الصّرف.

أولا : التّصريف لغة و اصطلاحا :

إنّ من أجلّ العلوم؛ علوم العربيّة الّتي يتوصّل بها إلى عصمة اللّسان و القلم عن الخطأ. و هي ثلاثة عشر علما : الصّرف و النّحو، و الرسم، و المعاني، و البيان، و البديع، و العروض و القوافي، و قرض الشعر، و الإنشاء، و الخطابة، و تاريخ الأدب و متن اللّغة، و أهمّ هذه العلوم الصّرف الّذي كانت موضوعاته حتّى عصور متأخّرة متّصلة بمسائل النّحو، و لم يفرد لها أبوابا خاصّة، لكن نتيجة لنشاط حركة البحث و التّأليف، و اتّجاه الدراسات نحو التّخصص الدّقيق استقلّ علم الصّرف بموضوعاته و قواعده و أصوله. و قبل أن نخوض في عرض أهمّ موضوعات علم الصّرف و فروعه و أقسامه لا بأس أن نعرج على مفهوم الصّرف في اللّغة، فقد ورد تعريفه في :

معجم " **مقاييس اللّغة** " لأحمد بن فارس (ت 395 هـ)؛ حيث قال : « صَرْفُ الكلام : تَزيينُه و الزِّيادَة فيه، و إنّما سمّي بذلك لأنّه إذا زَيَّنَ صَرَفَ الأسمَاعَ إلى استِماعِه و يُقالُ لِحَدَثِ الدَّهْرِ صَرْفٌ و الجمْعُ صُرُوفٌ و سمِّي بذلك لأنَّه يَتَصَرَّفُ بالنَّاسِ؛ أي يُقَلِّبُهُم و يُرَدِّدُهُمْ »[1] . و المراد من هذا التّعريف التّقليب و الردّ.

في حين نجد صاحب " **أساس البلاغة** " يقول : « صَرَفَ اللهُ عنك السّوءَ و حفِظَكَ من صَرْفِ الزّمان و صُرُوفِه و تَصَارِيفِه، و صَرَفَ الدّرَاهم : بَاعَهَا بدرَاهِمَ و دَنانير. و اصْطَرَفَهَا : اشتراها. و فلان صَرَّاف و صَيْرَفٌ و صَيْرَفِيٌّ، و هو من الصَّيَارِفَة. و للدِّرهَم على الدِّرهَم صَرْفٌ في الجودة و القيمة أي فَضْلٌ. و صَرَّفَه في أعماله و أموره فتَصَرَّفَ فيها. و تَصَرَّفت به الأحوال. و فلان يُحْسِنُ صَرْفَ الكلام : فَضْلَ بعضه على بعض، و صُرِفَ عن عمله : عزِلَ، و إنّه لَيَتَصَرَّفُ : يحتال. و فلان يصْطَرِف لعياله : يكتسب »[2]. و معنى الصّرف هنا التّوجيه و التّبيين و القلب .

و جاء في " **لسان العرب** " لابن منظور (ت 711 هـ) : « و الصَّرْفُ ردُّ الشّيءِ عن وجهِه، صَرَفَهُ يَصرِفُهُ صَرْفًا، و صَارَفَ نَفسَهُ عن الشّيء : صَرَفَهَا عنه. و صَرَّفَ الشَّيءَ : أَعْمَلَهُ في غير وجهِه كأنّه يَصْرِفُهُ عن وجه إلى وجه، و تَصَرَّفَ هو. و تصَاريفُ الأمورِ : تَخاليفُها، و منه تَصاريفُ الرّياحِ و السّحاب. و يقال : صَرَفْتُ الدّراهِم بالدَّنانير. و

---

[1] : أحمد بن فارس : « مقاييس اللّغة »، تح : عبد السّلام هارون، (ج. 6)، مادة صرف، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط. 3)، (1981)، ص : 107.

[2] : أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري : « أساس البلاغة »، تح : محمد باسل عيون السود، (ج. 1)، مادة صرف، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط . 1)، (1998)، ص : 545.

بين الدّرهمين صَرْفٌ أي : فَضْلٌ لجودة فضّة أحدهما، و الصَّرْفُ : التّقَلُّبُ و الحيلة. يقال فلان يَصْرِفُ و يَتَصَرَّفُ و يَصْطَرِفُ لعياله أي : يكتَسِبُ لهم » [3]. فالمعنى هنا هو التّحويل و التّغيير، بمعنى الانتقال من شيء إلى شيء.

و في معجم " **تاج العروس من جواهر القاموس** " : « الصَّرْفُ ما يُتَصَرَّفُ به، و قيل : الصَّرْفَ الزّيادة و الفضل، و قيل : الصَّرْفُ القيمة. و صَرَفَه عن وجهِه يَصْرِفُه صَرْفًا، ردَّه فانصَرَفَ [4]. و قوله تعالى : ﴿ **صَرَفَ اللهُ قُلُوبَهُمْ** ﴾ [5] أي : أضلّهم اللهُ مجازاة على فعلهم. و التَّصريفُ في الكلامِ : اشتقاق بعضِه من بعض. و التَّصريفُ في الرّياح : تحويلها من وجه إلى وجه و من حال إلى حال. و صَرَفَ الكلمة : أجراها بالتّنوين، و التَّصريفُ : إعمال الشّيءِ في غير وجه، كأنّه يصرفه عن وجه إلى وجه، و تصاريفُ الأمور : تَخَاليفها. و الصَّرْفُ : بيعُ الذَّهَبِ بالفضّة. و المِصْرِف : المِعْدِلُ [6]. و منه قوله تعالى : ﴿ **وَ لَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا** ﴾ [7] » . و المعني هنا هو الردّ و التّحويل .

و لم يخرج معنى هذا المصطلح عمّا ورد في " **المعجم الوسيط** " : « صَرَفَ الشّيءَ صَرْفًا : رَدَّهُ عن وجهه. و يقال : صَرَفَ الأجير من العمل، و الغلام من المكتب : خَلَّى سبيلَهُ. و صَرَفَ المال : أنفقهُ. و صَرَفَ النقد بمثله : بَدَّلَهُ. و صَرَفَ الكلامَ : زَيَّنَهُ. و صَرَفَ الشّراب : لم يمزجه. صَارَفَ نفسه عن الشّيء : تكلف صَرْفَهَا عنه. صَرَّفَ الأمر : دَبَّرَهُ و وَجَّهَهُ » [8]. و المقصود بالصّرف هنا الردّ و التّدبير.

و عليه فإنّ معنى التّصريف في معظم المعاجم العربيّة، دال على التّغيير، و التّحويل، و التّدبير، و التّوجيه، و التّبيين، و التّقليب

أما في المعنى الاصطلاحي فنجد " سيبويه " (ت 185) قائلا : « و هذا بابُ ما بنتِ العربُ من الأسماءِ و الصِّفات و الأفعال غير المعتلّة و ما قيس من المعتلّ الّذي لا يتكلمون به، و لم يجئ في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه، و هو الّذي يسمّيه النّحويون التّصريف و الفعل » [9].

---

[1] : جمال الدين بن منظور : « لسان العرب »، تحقيق : عامر أحمد حيدر، و عبد المنعم خليل إبراهيم، (مج. 9)، مادة صرف، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط. 1)، (2003)، ص : 226- 227- 228 .

[2] : المرتضى الزّبيدي : « تاج العروس من جواهر القاموس »، تحقيق : مصطفى حجازي، (ج. 24)، مادة صرف، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، (د.ط)، (1987)، ص : 12.

[5] : سورة التوبة، الآية : 127.

[4] : المرتضى الزّبيدي : « تاج العروس من جواهر القاموس »، ص : 20- 21 .

[7] : سورة الكهف، الآية : 53.

[8] : مجمع اللغة العربية : « المعجم الوسيط »، إخراج : شعبان عبد العاطي عطية، أحمد حامد حسين، جمال مراد حلمي، إشراف : شوقي ضيف، مكتبة الشروق الدولية، مصر، (ط. 4)، (2004)، ص : 513.

[2] : سيبويه : « الكتاب »، تح : عبد السّلام هارون، (ج. 4)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط. 2)، (1982)، ص: 242.

و قد فسّر " السّيرافي " (ت 368 هـ) المصطلحين الأخيرين من قول " سيبويه " بأنّ التّصريف هو تغيير الكلمة بالحركات و الزّيادات و القلب للحروف الّتي رسمنا جوازها حتّى تصير على مثال كلمة أخرى، و الفعل تمثيلها بالكلمة و وزنها به كقوله: ابن لي من (ضَرَبَ) مثل : جُلْجُلْ فوزنًّا (جُلْجُلْ) بالفعل فوجدناهُ " فُعْلُلْ " فقلنا : (ضُرْبُبْ)، فتغيير الضاد إلى الضّم و زيادة الباء و نظم الحروف الّتي في (ضُرْبُبْ) على الحركات الّتي فيها هو التّصريف، و الفعل هو تمثيله بـ" فُعْلُلْ " الّذي هو مثال (جُلْجُلْ).[10]

و الملاحظ على شرح " السّيرافي " لتعريف " سيبويه " أنّه حصره في قسمين : أوّل يتمثّل في الإتيان بالمفردات على غرار البناء الّذي اتّفقوا على وضعه، و أقرّوا عدم الخروج عنه ، و قسم ثان يتجلّى في الميزان الصرفي الّذي يحدّد وزن الكلمة.

و ذكر " ابن جني " (ت 392 هـ) تعريفا آخر و هو أنّ التّصريف إنّما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتّى، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضَرَبَ) فتبني منه مثل (جَعْفَرٍ) فتقول : (ضَرْبَبْ) و مثل (قِمَطْر)، (ضِرَبٌّ)، و مثل (دِرْهَمٍ) : (ضِرْبَبٌ)، و مثل (عَلِمَ) : (ضَرِبَ)، و مثل (ظَرُفَ) : (ضَرُبَ).[11]

و لم يقف " ابن جني " في هذا التّعريف عند الصّورة الكاملة لمفهوم التّصريف، إذ لا ينحصر معناه في الإتيان بمفردات على صيغة مفردات أخرى، بل يتعدّى مفهومه إلى غير ذلك، و هذا ما أكّده في تعريفه الثّاني في كتابه " **التّصريف الملوكي** " يقول : « معنى قولنا التّصريف هو : أن تأتي إلى الحروف الأصول، فتتصرّف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التّغيير فذلك هو التّصريف فيها و التّصريف لها نحو قولك : (ضَرَبَ) فهذا مثال الماضي، فإنْ أردتَ المضارع قلت : (يَضْرِبُ)، أو اسم الفاعل قلت : (ضَارِب)، أو المفعول قلت : (مَضْرُوب)، أو المصدر قلت : (ضَرْبًا)، أو فعل لم يسمّ فاعله قلت : (ضُرِبَ)، و إن أردت أنّ الفعل كان من أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت : (ضَارَبَ)، فإنْ أردت أنّه استدعى الضّرْبَ قلت : (اسْتَضْرَبَ)، فإنْ أردت أنّه كَثَّر الضّرْبَ و كرّره قلت : (ضَرَّبَ)، فإنْ أردت أنّه كان فيه الضَّرْبَ في نفسه مع اختلاج و حركة قلت : (اضْطَرَبَ) و

---

[3] : أبو سعيد السيرافي : « شرح كتاب سيبويه »، تح : أحمد حسن مهدلي، و علي سيد علي، (ج. 5)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط. 1)، (2008)، ص : 134 - 135 .

[1] : أبو الفتح عثمان بن جنّي : « المنصف، شرح لكتاب التّصريف للمازني »، تح : محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط . 1)، (1999)، ص : 33 .

على هذا عامّة التّصريف في هذا النّحو من كلام العرب، فمعنى التّصريف هو ما رأيناه من التلعّب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفيدة منها و غير ذلك » [12].

و هناك تعريف آخر " لابن جنّي "؛ يميّز فيه بين النّحو و الصّرف، و جاء نصّ قوله في مقدمة شرحه لكتاب " **التّصريف** " للإمام أبي عثمان المازني، و كان على النّحو الآتي : « التّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، و النّحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتنقّلة. ألا ترى أنّك إذا قلت : قام بَكْرٌ، و رأيتُ بكرًا، و مررت ببكرٍ، فإنّك إنّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، و لم تعْرِض لباقي الكلمة، و إذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف، لأنّ معرفة ذات الشّيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقّلة » [13].

في حين يعرّفه " ابن الحاجب " (ت 646 هـ) في " **الشّافيّة** " : « التّصريف هو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم الّتي ليست بإعراب »[14]. و في شرح هذا القول يذهب " الرضي " (676 هـ) في كتابه " **شرح الشّافيّة** " إلى أن المقصود بالأصول ، أنّ التّصريف علم بالقوانين الكليّة المنطبقة على الجزئيات كقولهم مثلا : كلّ واو أو ياءٍ إذا تحركت و انفتح ما قبلها قلبت ألفا.

أمّا قوله : « أبنية الكلم » فهذا يعني أنّ المراد من بناء الكلمة و وزنها و صيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، و هي عدد حروفها المرتبة، و حركاتها المعينة، و سكونها مع اعتبار الحروف الزائدة و الأصلية كل في موضعه؛ فمثلا رَجُل على هيئةٍ و صِفةٍ يشاركه فيها عَضُد، و هي كونه على ثلاثة أولها مفتوح و ثانيها مضموم، وأمّا الحرف الأخير فلا تعتبر حركته و سكونه في البناء.[15]

وقد حدّد " ابن الحاجب " هذه الأحوال في أربعة :

أ– للحاجة : كالماضي، و المضارع، و الأمر، و اسم الفاعل، و اسم المفعول، و الصفة المشبّهة، و أفعال التّفضيل، و المصدر، و اسمي الزمان و المكان، و الآلة، و المصغّر، و المنسوب، و الجمع، و التقاء الساكنين، و الابتداء، و الوقف.

---

[2] : أبو الفتح عثمان بن جنّي : « التّصريف الملوكيّ »، تح : محمد سعيد بن مصطفى النّعسان الحموي، مطبعة شركة التّمدّن الصناعية، مصر، (ط . 1)، (د. ت)، ص : 7 – 8 .

[13] : أبو الفتح عثمان بن جنّي : « المنصف، شرح لكتاب التّصريف للمازني »، ص : 34 .

[2] : أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب : « الشّافيّة في علم التّصريف »، تح : حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، (ط. 1)، (1995)، ص : 6.

[3] : الرضي الإستربذي : « شرح شافيّة ابن الحاجب مع شرح شواهده »، تح : محمود نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، (ج 1.)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (1982)، ص : 1 – 2 .

ب– للتوسّع : كالمقصور، و الممدود، و ذي الزيادة.

ج– للمجانسة : كالإمالة .

د– للاستثقال : كتخفيف الهمزة ، و الإعلال، و الإبدال، و الإدغام، و الحذف .[16]

أما قوله : « علم يبحث في أحوال أبنية الكلم الّتي ليست بإعراب »، فمردّه أنّ علم النّحو يشتمل على علمي الإعراب و التّصريف[17]، فالأوّل لمعرفة أحوال الكلمة المتنقلة، بينما الصّرف لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة .[18]

و يقول " ابن مالك " (ت 672 هـ) في كتابه " **تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد** " : « هو علم يتعلق ببنية الكلمة، و ما لحروفها من أصالة و زيادة، وصحة، و إعلال وشبه ذلك ».[19]

و يعرفه أيضا في كتابه " **شرح الكافيّة الشّافيّة** " : « التّصريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها بغرض لفظي أو معنوي. و لا يليق ذلك إلاّ بمشتق، أو بما هو من جنس مشتق و الحرف غير مشتق، و لا مجانس لمشتق فلا يصرف هو و لا ما توغل في شبهه من الأسماء ».[20]

و ممّا تقدّم يمكن أن نقول إنّ التّصريف عند القدامى هو : دراسة بنية الكلمة و أحوالها من جميع الجوانب .

أما علم الصّرف عند المحدثين فهو علم مستقل يعرف بـ " **المورفولوجيا** " ، و قد عرّفه الباحثون المحدثون تعريفات متقاربة تكاد تجمع على أنّه علم يتعلق ببنية الكلمة، لأنّه يدرس الأبنيّة اللّغوية من خلال الوحدات الصّرفيّة، و وظائفها، و قوانين تشكيلها.[21]

فهو الحقل اللّغويّ الذي يدرس بنية الكلمة، و قد أجمعوا أنّ بنية الكلمة هي موضوع هذا العلم فعرّفه " نيدا " بأنّه : « دراسة المصرّفات و أنساقها في بناء الكلمات »، و عرّفه " روبينز " بأنّه : « دراسة البنية القواعديّة

---

[1] : أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب : « الشّافيّة في علم التّصريف »، ص : 15– 16.

[2] : أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب و آخرون : « مجموعة الشّافية في علمي التّصريف و الخط »، شرح : ابن جماعة (حاشيّة على شرح الجاربردي)، ضبطها : محمد عبد السّلام شاهين ، (مج. 1)، دار الكتب العلميّة، بيروت، (ط. 1)، (1971)، ص : 126 .

[18] : أبو الفتح عثمان بن جني : « المنصف، شرح لكتاب التّصريف للمازني »، ص : 34.

[19] : محمد بن عبد الله بن مالك : « تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد »، تح : محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د. ط)، (1968)، ص : 290 .

[20] : محمد بن عبد الله بن مالك : « شرح الكافيّة الشّافيّة »، تح : عبد المنعم أحمد هريري، (ج .4)، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، (ط .1)، (1982)، ص: 2012 .

[2] : أشواق محمد النّجار : « دلالة اللّواصق التّصريفيّة في اللّغة العربيّة »، دار دجلة، عمان، (ط.1)، (2006)، ص : 27 .

للكلمات »، كما عرّفه بعض اللّغويين بأنّه : « دراسة الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى و القواعد الّتي تحكمها أيّ دراسة في بنية الكلمة ».[22]

و يرى " كمال بشر " أنّ الصّرف عند المحدثين يبحث في الوحدات الصّرفيّة كالسّوابق و اللّواحق...، و يعرض الصّرف كذلك للصيغ اللّغويّة فيه، و يصنّفها إلى أجناس و أنواع حسب وظائفها، كأن يقسّمها إلى أجناس الفعل و الاسم و الأداة، أو ينظر إليها من حيث التّذكير، و من حيث الإفراد، و التّثنيّة، و الجمع، إلى غير ذلك من كل ما يتّصل بالصّيغ المفردة [23].

و بهذا فهم يرون أنّ كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها، و تؤدي إلى خدمة العبارة أو الجملة، أو بعبارة بعضهم تؤدي إلى اختلاف المعاني النّحويّة فهي صرف .[24]

و يعرّف " تمّام حسّان " علم الصّرف بقوله : « هو ذلك العلم الّذي يتناول النّاحيّة التشكيليّة التركيبيّة للصّيغ و الموازين الصّرفيّة » [25].

و مما سبق ذكره يمكننا القول : إنَّ معنى الصّرف عند المحدثين لا يخرج عمّا ورد في تعريفات القدامى، كونه يتناول في مجمله دراسة بنية الكلمة.

و عليه فإنّ التّصريف هو قواعد يعلم بها ما في حروف الأسماء، و الصّفات المتمكّنة، و الأفعال المتصرّفة من أصل، و زيادة، و حذف، و قلب، و إبدال، و حركات، و سكنات، و إدغام.

ثانيا- موضوع علم الصرف :

ينقسم التّصريف إلى قسمين :

1 - قسم يتناول ما يطرأ على بنية الكلمة من تغيرات مختلفة لضروب من المعاني لغرض معنوي، كتغيير المفرد إلى التثنية و الجمع، و ذلك مثلا بتحويل زيدِ إلى زيدان و زيدون، و تغيير المصدر إلى الفعل و الوصف، و ذلك بتحويل الضربِ مثلا إلى (ضَرَبَ)، و (ضَرَّبَ) بالتّشديد للمبالغة في الفعل، و (اضطَرَبَ) لوجود الحركة مع الفعل، و (يَضْرِبُ) ، و (أَضْرَبَ)، و (ضَارَبَ)،

---

[3] : محمد محمد يونس علي : « المعنى و الظلال، أنظمة الدلالة العربيّة »، دار المدار الإسلامي، بيروت، (ط.2)، (2007)، ص : 265 .

[4] : كمال محمد بشر: « دراسات في علم اللّغة »، دار المعارف، القاهرة، (ط.9)، (1982)، ص : 12 .

[24] : كمال محمد بشر: « دراسات في علم اللّغة »، ص : 75 .

[25] : تمام حسّان : « مناهج البحث في اللّغة »، مكتبة الأنجلو مصريّة، القاهرة، (د . ط)، (1990)، ص : 170 .

و (مَضْرُوب) ، و (ضَرَاب)، و (مِضْرَاب)، و (ضُرُوبٍ)، و (ضَرِيبٍ)، و (ضَرَبَ) للمبالغة في الوصف.[26]

2 – قسم يتناول ما يطرأ على بنية الكلمة من تغيير عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التّغيير دالاّ على معنى طارئ على الكلمة، كتغيير (قَوَلَ) من الأجوف، و (غَزَوَ) من الناقص إلى (قَال)، و (غَزَى)، يقلب حرف العلّة ألفا لتحرّكه و انفتاح ما قبله، و الإبدال في (أُقِتَتَ)، و (كَاتَّعَدَ)، و (اتَّزَنَ)، و الحذف في (قُلْ)، و الإدغام في (ردَّ)، و لشبْهِ التّصغير و التّكسير و النّسب و الوقف و الإمالة بعلم النّحو من حيث التّعلق بالمركّبات الّتي ذكرت معه... و لهذين التّغييرين أحكام كالصّحة، و هي: إقرار الحرف على وضعه الأصلي كالياء في (بياضٍ و أبيض)، و الواو في (سواد و أسود)، و الإعلال، و هو تغيير الحرف عن وضعه الأصلي، كقلب الياء في (بان) و (أبان) و (موقن) و (بائع)، و قلب الواو في (قام) و (أقام) و (قيام)، و شبه ذلك...[27]

كما نجد " ابن عصفور " في كتابه " **الممتع** " يقسم التّصريف إلى قسمين :

أحدهما : جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني، نحو : (ضَرَبَ)، و (ضَرَّبَ)، و (تَضَرَّبَ)، و (تَضَارَبَ)، و (اضْطَرَبَ)، فالكلمة الّتي هي مركّبة من " ضاد " و " راء " و " باء " نحو : (ضَرْب) قد بنيت منها هذه الأبنيّة المختلفة لمعان مختلفة، و من هذا النّحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني الّتي تعتَوِرُه من التّصغير و التّكسير، نحو : (زُبيد و زُيُود)، و هذا النّحو من التّصريف جرت عادة النّحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، لذلك لم يضمّنه هذا الكتاب. إلاّ أنّ أكثره مبنيّ على معرفة الزائد من الأصليّ، فينبغي أن تُبَيَّن حروف الزّيادة، و الأشياء الّتي يتوصّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها [28].

ثانيهما : يعرض لتغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التّغيير دالاّ على معنى طارئ على الكلمة، مثل : تغييرهم (قَوَلَ) إلى (قَالَ)، و هذا التّغيير منحصر في النّقص ك (عِدَة) و نحوه، و القلب ك (قَال و بَاعَ) و نحوهما، و الإبدال ك (اتَّعَدَ و اتَّزَنَ) و نحوهما، و النّقل : نقل حرف نحو : نقل عين (شَاكٍ و لاَثٍ) إلى محلّ اللاّم، أو نقل حركة ك : نقل حركة العين إلى الفاء في نحو: قُلْتُ و بِعْتُ [29].

---

[1] : خالد الأزهري : « شرح التّصريح على التّوضيح »، تح : محمد باسل عيون السود، (ج . 2)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط.1)، (2000)، ص : 653.

[27] : المرجع نفسه، ص : 654.

[3] : أبو الحسن بن عصفور الإشبيلي : « الممتع الكبير في التّصريف »، تح : فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، (ط.1)، (1992)، ص : 33 .

[1] : أبو الحسن بن عصفور الإشبيلي : « الممتع الكبير في التّصريف »، ص : 33 .

ثالثا : ميدان علم الصّرف :

اقتصر علم الصّرف في موضوعه على نوعين فقط من أنواع الكلمات في العربية و هما :

أولا – الأسماء المتمكّنة : ونعني بها الأسماء المعربة غير المبنية أصالة، و الّتي يمكن تصريفها و اشتقاقها، نحو : وَلَدٌ و جَمَلٌ، و تصريف الأسماء يكون بتثنيتها و جمعها و نسبتها و ما إلى ذلك.[30]

ثانيا – الأفعال المتصرّفة : و الفعل المتصرّف هو ما لم يشبه الحرف في الجمود، أي في لزومه طريقة واحدة في التّعبير لأنّه يدلّ على حدث مقترن بزمان، فهو يقبل التّحوّل من صورة إلى صورة لأداء المعاني في أزمنتها المختلفة، وهو قسمان

أ – تام التصرّف : هو ما يأتي منه الأفعال الثلاثية باطراد، مثل : (كَتَبَ و يَكْتُبُ و أُكْتُبْ) و هو أكثر الأفعال في اللّغة العربية [31].

ب – ناقص التصرّف : و هو ما يأتي منه فعلان فقط. إما الماضي و المضارع، مثل : كادَ و يَكَادُ، أَوْشَكَ يوُشِكُ، مازالَ و ما يَزالَ، وما انفَكَّ وما يَنْفَكُّ، و ما بَرِحَ و ما يَبْرَحُ. و كلّها من الأفعال النّاقصة، و إما المضارع و الأمر، نحو : يدع و دعْ، و يذر و ذرْ [32].

و هناك أشياء لا يبحث فيها علم الصّرف و هي :

– **الحروف** : لا يصحّ فيها التّصريف أو الاشتقاق لأنها مجهولة الأصول، نحو صهْ و مهْ و نحوهما، فالحروف لا تمثّل بالفعل لأنها لا يعرف لها اشتقاق، فلو قال قائل ما مثال: « هل أو قد أو حتى أو هلاّ » و نحو ذلك من الفعل، لكانت مسألته مُحالا، و كنت تقول له : إنّ هذا و نحوه لا يمثّل لأنه ليس بمشتق، إلاّ أنّ تنقلها إلى التّسمية بها، فحينئذ يجوز وزنها بالفعل، فأما و هي و ما هي عليه من الحرفية فلا تُصرَّف[33].

---

[2] : راجي الأسمر : « المعجم المفصّل في علم الصّرف »، مراجعة : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط.1)، (1993)، ص : 287.

[3] : مصطفى الغلاييني : « جامع الدروس العربيّة »، تح : أحمد جاد، دار الغد الجديد، القاهرة، (ط.1)، (1993)، ص : 51 .

[32] : مصطفى الغلاييني : « جامع الدروس العربيّة »، ص : 51 .

[33] : أبو الفتح عثمان بن جنّي : « المنصف، شرح لكتاب التّصريف للمازني »، ص : 36.

- **الأسماء المبنيّة الموغلة في شبه الحروف** : كأسماء الإشارة، و الشّرط، و الضمائر، و الأسماء الموصولة، و أسماء الاستفهام، كذلك لا تصرّف و لا تمثّل لأن تلك الأسماء في حكم الحروف، ألا ترى أنّ " كمْ و منْ و إذْ " سواكن الأواخر ك " هل و بل و قد "، و إنّما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف، فهذه الأسماء الّتي في حكم الحروف لا تشتقّ و لا تمثّل من الفعل كما أنّ الحروف كذلك.

و أمّا ما جاء مشتقّا من الأسماء المبنيّة مثل : " لبيك " من قولهم : ألبّ بالمكان، و مثل " قطّ " لأنّها من " قططت "، بمعنى : قطعت، و ذلك من قولهم : ما فعلته قط، أي : فيما انقطع و مضى من عمري، و مثل " ذا و ذي و الّذي " و نحو ذلك ممّا يدخله التّحقير، أو يستعمل استعمال المتصرّف. بيد أنّ هذا القدر من الكلمات ضئيل إلى حدّ الندرة، و كلّما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق و التّصريف أبعد [34].

- **الأفعال الجامدة** : كعسى لا تصرّف و لا تمثّل في الميزان الصّرفيّ لأنّ الفعل الجامد هو من أشبه الحروف أيضا، من حيث أداؤه معنى مجرّدا عن الزّمان و الحدث المعتبرين في الأفعال، فلزم مثله طريقة واحدة في التّعبير، فهو لا يقبل التّحوّل من صورة إلى صورة، بل يلزم صورة واحدة لا يزايلها. و ذلك مثل : " ليس و عسى و نعم و بئس " [35].

- **الأسماء الأعجميّة** : الّتي عجمتها شخصيّة، أي أسماء الأعلام الأعجميّة، و في التراث من هذه الأسماء الكثير، نحو : إبراهيم، و إسماعيل، و إسحاق، و يعقوب، وداود و نحوه، و يمكن أن نضيف إليها الأعلام المعاصرة غير العربيّة أيّا كانت لغتها الأصليّة، نحو : ديستان، و ستالين، و بريجنيف، و نيكسون،
و كارتر، و جورج، و موسكو ، و لندن و غيرها، و ذلك لأنّ هذه الكلمات منقولة من لغات غير العربيّة، و من ثمّ فإنّ أحكامها لا تستمد ممّا في العربيّة من أحكام، لذلك لا يدخلها التّصريف.[36]
- **أسماء الأصوات** : و هي تلك الأسماء الّتي تحاكي بعض الأصوات المسموعة للدّلالة على مصدرها، مثل : (كاك) الدالّة على الدجاج، و (غاق) الدالّة على الغراب، و (ماء) الدالّة على الخراف، و نحوها، لأنّ هذه الأصوات في جوهرها مجرد وسيلة لاستحضار مدلولاتها في ذهن السّامع دون اعتبار لخصائص أي لغة، فهي أسلوب بدائي يعتمد على التّشابه مع الطبيعة. و ليس أسلوبا لغويّا للتّعبير عنها، و لهذا فالأصوات لا تصريف لها، لأنّها حكاية يصوّت بها و ليس أصل معلوم.[37]

---

[34] : المصدر نفسه، ص : 37 - 38 .

[35] : مصطفى الغلاييني : « جامع الدروس العربيّة »، ص : 45 .

[36] : علي أبو المكارم : « التّعريف بالتّصريف »، مؤسسة المختار، القاهرة، (ط .1)، (2007)، ص : 25 - 26 .

[37] : المرجع نفسه، ص : 26 .

و كما لا يدخل التّصريف في الحروف و أشبهها و هي الأسماء المتوغّلة في البناء و الأفعال الجامدة ، كذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين؛ إذ لا يكون كذلك إلاّ الحرف كـ " باء الجر " و " لامه"، و " قد " و " بل "، و ما أشبه الحرف كـ " تاء " من (قمت) و " نا " من (قمنا)، و أمّا ما وضع على أكثر من حرفين ثمّ حذف بعضه فيدخله التّصريف، نحو : (يدٍ)، لأنّ

أصلها : " يَدِيٌ "، و (دمٍ)، لأنّ أصلها : دَمِيٌ . في الأسماء، و نحو : (قِ زيدا)، لأنّ أصله : وَقَى، و (قُمْ)، لأنّ أصله : قام، و (بِعْ)، لأنّ أصله : باع، في الأفعال. فأقلّ ما تبنى عليه الأسماء المتمكّنة و الأفعال المتصرّفة في ميدان التّصريف ثلاثة أحرف [38]. كما قال ابن مالك[39]:

حَرْفٌ و شِبْهُهُ من الصَّرْفِ بَرِيَ و ما سِوَاهُما بِتَصْريفٍ حَرِيَ

و لَيْسَ أَدْنَى من ثُلاَثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى ما غُيِّرَا

و خلاصة القول إنّ علم الصّرف يعدّ أحد أركان اللّغة العربيّة الرئيسيّة و من أجلّ علومها و أعلاها قدرا و منزلة و أعظم فائدة له هي صرف اللّسان عن الخطأ، و اللّحن في الكلام، و صوغ المفردات صياغة صحيحة بناء على مختلف القواعد الّتي و ضعها العلماء القدماء، و لا غنى لطالب اللّغة العربيّة المختصّ فيها عن الإلمام به إلماما كاملا، و عن إتقانه و إجادة العمل بأصوله و أحكامه و قوانينه. و من خلال هذا العلم الجليل الّذي هو ميزان العربيّة، نتمكّن من التّوصّل إلى كنه كثير من الأبنيّة الواردة في كتاب الله عزّ و جلّ، و كلام نبيّه صلّى الله عليه و سلّم، و كلام فطاحل الشّعراء، و لعلّ من أهم العلماء الّذين أبدعوا في هذا العلم الجليل " ابن القوطيّة " (ت 378 هـ) في مؤلّفه الموسوم " **كتاب الأفعال** "، و هذا ما سنحاول التّدليل عليه من خلال ما سيلي من هذا البحث.

[1] : ابن هشام الأنصاري : « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك »، دار ابن حزم، بيروت، (ط.1)، (2008)، ص : 228.

[2] : محمد بن عبد الله بن مالك : « الألفيّة »، المكتبة العصرية، بيروت، (د. ط)، (2000)، ص : 67.

الفصل الأول :

الاهتمام بعلم الصّرف

- **المطلب الأول**: مؤلّفات مشتركة بين النّحو و الصّرف.
- **المطلب الثاني**: مؤلّفات صرفيّة عامّة.
- **المطلب الثالث**: مؤلّفات صرفيّة خاصّة.

مّر علم التّصريف بعدد من المراحل؛ إذ اتّسعت مباحثه، و تطوّر مفهومه، و يمكن حصر هذه المراحل في ثلاث :

1- مرحلة اندماجه مع النّحو دون تفريق أو تمييز، و تمثّلها كتب النّحاة الفحول الّذين ألّفوا في النّحو، و اندرجت مباحث التّصريف مع مباحث النّحو دون استقلال لأحدهما، أو تمييز، بل كانت مباحثه مبثوثة في بعض الكتب النّحويّة، و ممّن سار على هذا المنهج : سيبويه في كتابه (ت 180 هـ)، و المبرّد في المقتضب (ت 275 هـ)، و ابن السراج في أصوله (ت 316 هـ)، و الزّمخشري في المفصّل (ت 538 هـ)، و ابن مالك في كتابه التّسهيل (ت 672 هـ)، و غيرها من الكتب، و ممّا تجدر الإشارة إليه أنّه رغم أنّ بين هؤلاء النّحاة اختلاف في ترتيب الأبواب الصّرفيّة، و تنظيمها، إلاّ أنّ هناك تشابها و تقاربا كبيرا في المادة العلميّة .

2- اتّجه بعض النّحاة إلى إفراد كتب مستقلّة يتناولون فيها أبواب التّصريف و مسائله، و وسمت هذه الكتب في الغالب الأعمّ باسم كتب التّصريف، و وسم بعضها بكتب الصّرف، و من بين هذه الكتب : التّصريف للمازني (ت 247 هـ)، التّصريف الملوكي لابن جنّي (ت 392 هـ)، و الشّافيّة في علم التّصريف لابن الحاجب (ت 646 هـ)، و غير ذلك .

3- عمد بعض النّحاة إلى تناول الكتب النّحوية و الصّرفيّة فأفردوا لكلّ منها مصنّفات خاصّة، فجاءت لهم مؤلّفات بعضها خاص بالحروف، كالمبرّد، و أبو عمرو الشّيباني، و غيرهما، و بعضها خصّص لدراسة الأفعال، كقطرب (ت 206 هـ)، و الأصمعي، و الزّجاج (ت 311هـ)، و كتاب الأفعال لابن القوطيّة (ت 367هـ) الّذي نحن بصدد دراسته، و كتاب ابن القطّاع (ت 515 هـ)، و غيرهم، كما نجد كتبا في التّثنية و الجمع، كالمذكر و المؤنّث للفرّاء (ت 207 هـ)، و كتبا للمقصور و الممدود، كالفراء، و أبي الطيّب الوشّاء (ت 325هـ)، و المبرد، و غيرهم. و ألّفت كتب في الممنوع من الصرف، ككتاب ما ينصرف و ما لا ينصرف للزّجاج، و كتبا في المذكّر و المؤنّث، كمصنّف الفرّاء، و المبرّد، و غيرهما [40].

و سأحاول في هذا الفصل التّطرّق لبعض هذه المصنّفات حسب كلّ مرحلة مرّ بها علم الصّرف؛ من حيث مادة كلّ كتاب، و منهجه، فهذه الدراسة الّتي اعتمدت عليها تتناسب و المادة العلميّة، لأنّ الكتاب الّذي سأدرسه يصبّ في هذا المضمون .

[40] : علي أبو المكارم : « التّعريف بالتّصريف »، ص : 28 .

المطلب الأول : مؤلّفات مشتركة بين النّحو و الصّرف .

لم يكن الصّرف في بداية التّأليف اللّغوي مستقلا عن النّحو، بل كان جزءا منه؛ حيث كانت مسائل الصّرف و قضاياه تدرس مختلطة بالنّحو و بغيرها من المباحث اللّغوية في المراحل الأولى من الدّرس اللّغوي العربي؛ حيث لا تكاد تجد كتابا في النّحو و التّصريف في آخره، و من بين هذه الكتب :

أولا : الكتاب* لسيبويه * (ت 180 هـ) :

جمع سيبويه مباحث الصّرف في سياق ضبطه لعلوم العربية، و وضع قوانينها دون أن يفرّق بين نحو و صرف و قراءات و أصوات، و غير ذلك و إن كان سيبويه في كتابه قد جمع مسائل الصّرف في مكان متميّز. هذا ما يدلّ على تمييز مواد الصّرف عنده عن مواد النحو. و إن لم يشر إلى أنّها خاصّة بعلم غير النّحو.

و ترى الأستاذة " خديجة الحديثي " أنّ " سيبويه " على الرغم من أنّه جمع الكثير من مسائل الصرف و موضوعاته إلاّ أنّه لم يرتبها، و لم يبوبها كما فعل المتأخرون [41].

و بالرّجوع إلى كتاب " سيبويه " فإنّ موضوعات الصّرف الّتي تناثرت في تضاعيفه، و في القسم الخاصّ بالتّصريف، نجد " سيبويه " في الجزء الثالث يبدأ بالحديث عن النّسب أو الإضافة و فيه تكلّم عن النّسب إلى جميع أنواع الكلمات من المفرد، و الجمع، و المؤنّث، و المذكّر، وما كان على حرفين، و المعتلّ [42]، ثمّ ذكر تثنية المنقوص و الممدود و جمعهما بالواو و النّون و ما يطرأ عليهما من تغيير، و ما يأتي مقصورا و ممدودا قياسا أو سماعا [43] .

---

* الكتاب، لسيبويه، أوّل من نشره الأستاذ المستشرق الفرنسي (هرتويغ درنبرغ)، و طبع في مدينة باريس بالمطبع العامّيّ الأشرف، سنة 1881، ثمّ توالت طبعاته، و أشهر طبعاته طبعة بولاق، و الطبعة الّتي حقّقها العلاّمة (عبد السّلام محمد هارون)، و الكتاب الّذي نحن بصدد دراسته من تحقيق : عبد السّلام هارون، الطبعة الثالثة سنة 1988 ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

* سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، و يكنّى: أبا بشر، و أبا الحسين، و أبا عثمان، فارسي الأصل، ولد بقرية من قرى شيراز، نشأ بالبصرة، إماما من أئمة العربيّة، و علما من أعلام المسلمين قاطبة، عاصر بشار بن برد، و أبي نواس، و خلف الأحمر، و الخليل بن أحمد، و غيرهم ، و من أبرز تلامذته : الأخفش، و قطرب، توفي سنة 180 هـ . **ينظر**: السيرافي : « أخبار النّحويين البصريين »، ص : 48 .

[1] : خديجة الحديثي : « أبنية الصّرف في كتاب سيبويه »، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، (ط.1)، (1965)، ص: 27.

[2] : سيبويه: « الكتاب »، تحقيق : عبد السّلام هارون، (ج.3)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط.3)، (1988)، ص : من 335 إلى 383.

[3] : المرجع نفسه، ص : من 385 إلى 415 .

ثمّ انتقل للتّصغير فتحدّث عن أنواعه كتصغير الصّحيح و المعتلّ، و ما جاء على ثلاثة أو أكثر، و ما ذهبت عينه أو لامه، و ما كان أوّله ألفا موصولة، و ما كان فيه قلب أو إبدال، و تطرّق للتّرخيم في التّصغير، و على ما جرى في الكلام مصغّرا، و تحقير الأسماء المبهمة، و تصغير ما كسر للجمع، و غير ذلك ممّا يتعلّق بالتّصغير أو التّحقير [44].

و بعد ذلك تناول الوقف فيما كان آخره نونا خفيفة، و على ثباتها و حذفها و تخفيفها إن كانت ثقيلة، كما تحدّث عن المقصور و الممدود، و عرّفهما، و ذكر الأشياء الّتي يعرف بها المقصور و الممدود[45].

و أردف ذلك بباب الهمز، و ذكر أنّ الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء، التّحقيق، و التّخفيف، و البدل، و فصلّ كل واحد منها. و ذكر حالة الهمز فيه [46].

كما تحدّث عن تكسير الواحد للجمع، و ما كان واحدا يقع للجميع، و جمع ما كان من بنات الياء و الواو، و ما كان اسما واحدا يقع على الجميع و فيه علامات التّأنيث، و ما كان على حرفين و ليست فيه علامة تأنيث، و ذكر ما عدّة حروفه أربعة و ما يجمع من مذكره بالتّاء لأنّه يصير إلى تأنيث إذا جمع، و تكسير ما عدّة حروفه خمسة أحرف، و تناول جمع الجمع، و ما كان من الأعجميّة على أربعة أحرف و قد أعرب فكسرته على مثال مفاعل، و تكسير الصّفة للجمع، و ما كان من الصّفات عدد حروفه أربعة [47].

و تناول الأفعال المتعدّية و اللاّزمة، و مصادرها، و أسماء الفاعل منها، و ما جاء من المصادر و فيه ألف التّأنيث، و ما كان منها على " فَعُول "، و ذكر اسم المرّة و الهيئة، و أبنية ما جاء معتلاّ من الموضوعات السابقة، و تكلّم عن الثّلاثيّ المزيد من الأفعال و المعاني الّتي جاء عليها و مصادره، و ما جاء من المصدر على غير الفعل، و ما لحقته هاء التّأنيث عوضا لما حذف، و تكثير المصدر، و مصادر بنات الأربعة، و اسم المرّة ممّا زاد على ثلاثة، و اسما المكان و الزّمان، و المصدر الميمي من المعتلّ و الصّحيح، و اسم الآلة الّذي يسمّيه : " ما عالجت به "، و تحدث عن اسم التّفضيل في بحث فعلي التّعجّب. و عن الإمالة و أنواعها، و لحاق همزة الوصل أوّل الكلمات الساكنة، و تحريك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين، و ما يضمّ من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل، و ما يحذف منها إذا وقع بعدها ساكن [48] .

---

[4] : المرجع نفسه، ص : من 415 إلى 494 .

[45] : سيبويه: « الكتاب »، ص : من 508 إلى 529 .

[46] : سيبويه: « الكتاب »، ص : من 536 إلى 556 .

[47] : المرجع نفسه ، ص : من 567 إلى 650 .

[3] : سيبويه : « الكتاب »، تحقيق : عبد السّلام هارون، (ج.4)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط.2)، (1982)، ص : من 5 إلى 157.

ثمّ عاد و تحدّث على الوقف بجميع أنواعه و ما تلحقه الهاء منه، و على حروف الزّيادة و حروف البدل في غير الإدغام [49].

بعد أن ذكر هذه الموضوعات المختلفة عقد بابا في التّصريف بمعنى التّمرين و الرّياضة سمّاه : « باب ما بنت العرب من الأسماء و الصّفات و الأفعال غير المعتلّة و المعتلّة، و ما قيس من المعتلّ الّذي لا يتكلّمون به و لم يجئ في كلامهم إلاّ نظيره في غير بابه، و هو الّذي يسمّيه النّحويون : التّصريف و الفعل » [50].

و حسب الأستاذة " خديجة الحديثي " فإنّ " سيبويه " تناول في هذا الباب الأسماء و الصّفات الثّلاثيّة المجرّدة و المزيدة، و رتّب المزيد على الحروف، و كان عندما يذكر زيادة " الهمزة " يأتي بكلمات زيدت فيها " الهمزة " سواء أكانت في أوّلها أم غير ذلك، و سواء أكانت بمفردها أم مع غيرها من الزّيادات، و عندما يتحدّث عن زيادة " الألف " يذكر كلمات زيدت فيها " الألف " سواء أكانت بمفردها أم مع غيرها، تاركا ما ذكر في زيادة الهمزة من الأبنيّة. أمّا فيما يخصّ المجرّد فقد رتّبه على الأبنية الّتي جاء عليها، فذكر كلّ بناء مع التّمثيل له بأمثلة [51].

كما عقد أبوابا و هي : باب الزّيادة من غير موضع حروف الزّوائد ، و هي الّتي تكون بتضعيف أحد الأحرف الأصول في الكلمة. و تكلّم على لحاق الزّيادة ببنات الثّلاثة من غير الفعل و من الفعل، و ما تسكن أوائله من الأفعال المزيدة فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، و ما ألحق من الثّلاثّ المزيد بالرّباعيّ المجرّد، و ذكر بنات الأربعة من الأسماء و الصّفات غير المزيدة و ما لحقها من بنات الثّلاثة، و ما لحقته الزّوائد من بنات الأربعة غير الفعل، و ما ألحق بها من الثّلاثيّ، و ما زيد من الرّباعيّ بتضعيف

أحد أحرفه الأصول أو حرفين منها، و الفعل من بنات الأربعة مزيدا و غير مزيد، و ما بنت العرب من الأسماء و الصّفات من بنات الخمسة و ما ألحق به من بنات الثّلاثة أو الأربعة، و ما لحقته الزّيادة من بنات الخمسة، و ما أعرب من الأعجميّة، و اطّراد الإبدال في الفارسيّة [52].

---

[49] : سيبويه : « الكتاب »، تحقيق : عبد السلام هارون، (ج.4)، (ط.2)، ص : من 158 إلى 241 .

[50] : المرجع نفسه، ص : 242 .

[51] : خديجة الحديثي : « أبنية الصرف في كتاب سيبويه »، ص : 81 – 82 .

[52] : سيبويه : « الكتاب »، تحقيق : عبد السّلام هارون، (ج .4)، (ط.2)، ص : من 276 إلى 306 .

ثمّ انتقل إلى باب « علل ما تجعله زائدًا من حروف الزّوائد و ما تجعله من نفس الحرف »[53]، و ترى الأستاذة " خديجة الحديثي " أنّ " سيبويه " تطرّق في هذا الباب للأبنيّة أو الكلمات الّتي يشكّ في كون الحرف زائدًا فيها أو أصليًّا، و بيّن الطرق الّتي نعرف بها أنّ هذا الحرف زائد أو أصليّ من الكلمات الّتي مرت في الأبواب السابقة و يواصل بحثه في كيفيّة تمييز الحرف الزّائد عن الأصليّ، و أبنية ما جاء من المعتلّ، و المهموز، و المضعّف، و ما يحدث فيها من إعلال، أو إبدال، أو قلب، إلى أن يصل إلى الإدغام، فيتكلّم على الأصوات و مخارج الحروف و أنواعها، و شروط الإدغام. و كان هذا الباب آخر ما أنهى به سيبويه كتابه [54].

فسيبويه بنى كتابه على الأبواب، و الأحكام و القواعد يبدأ بقوله : (اعلم ...) و قد تندرج في أثناء الكلام، و قد يستطرد بأمثلة أو أحكام تتعلّق بالباب بنفسه أو أحد أمثلة الباب، و يصف كلّ باب بقوله : (هذا باب كذا و كذا ... و ذلك قولك : كذا و كذا) ثمّ يستوفي أمثلة الباب مثالا مثالا (و تقول ... و تقول ...) أو (و مثل ذلك ...) أو (إذا قلت ...) و (لو قوله ...) و (أمّا قوله ...)، و أكثر ما يزيد كتاب " سيبويه " غموضا استدراكاته الكثيرة، فقد يستدرك على الباب نفسه فيلتبس الأمر على من لم يتدبّره، و قد يبلغ بالاستدراك عددا من الأبواب، و كان بعث سيبويه إلى هذا النّمط جريا على عادة المؤلّف في عصره، الّذي كان لم يهتد إلى استخدام الحواشي، بل يدوّنها في متن الكتاب نفسه [55].

أمّا عن منهجه في كتابه، فإنّه إذا اختلفت أقوال العلماء يحكيها، و يوازن بينها، ثمّ يحكم بالتّرجيح، و قد ضمّ إلى أقوال هؤلاء العلماء ما استخرجه بنفسه من القواعد اعتمادا على سماعه من العرب الخلّص، و أضاف تعليلات لم يسبق إليها، فقد جمع سيبويه ما تفرّق من أقوال من تقدّمه من العلماء كأبي الخطاب الأخفش و الخليل، و يونس، و أبي زيد، و عيسى بن عمر، و أبي عمر بن العلاء، و غيرهم، فقد كوّن كتابه من أقوال العلماء، و ممّا استنبطه هو بنفسه [56].

---

[53] : المرجع نفسه، ص : 307 .

[54] : خديجة الحديثي : « أبنية الصرف في كتاب سيبويه »، ص : 82 .

[55] : سيبويه : « الكتاب »، تحقيق : محمد كاظم البكاء، دار البشير، العراق، (ج.1)، (د. ط)، (د. ت)، ص : 24 .

[1] : علي النّجدي ناصف : « سيبويه إمام النّحاة »، عالم الكتاب، القاهرة، (ج.1)، (د.ط)، (د.ت)، ص : 146

و عني بالشّواهد لتثبيت الأحكام و الإذعان بها من القرآن الكريم و نثر العرب و الشّعر، و لم يستدل بالحديث الشّريف شأنه في ذلك شأن أسلافه و معاصريه [57].

و شواهده من القرآن بلغت ما يربو على ثلاثمائة آية؛ حيث كان يكثر من الاستشهاد به، و يحتجّ بالقراءات المتواترة، و بالنّسبة للحديث النّبويّ الشّريف فقد استشهد به بما لا يزيد على الستّة، و لم يذكر أنّها من حديث الرّسول صلّى اللّه عليه و سلّم، بل كان يوردها على أنّها من كلام العرب، أمّا الشّواهد النّثريّة المعين الّذي لا ينضب في الاستشهاد لكثرتها و الظّفر بها عند تلمس الدّليل. كما يدخل فيها الأمثال السّائرة، و كان موقفه منها و ما نزل منزلتها موقف القراءات، فلم يحكم بالتّخطئة و الشّذوذ على ما جاء مخالفا للقياس [58].

أمّا الشّواهد الشّعريّة فكثيرة كذلك؛ حيث قيل أنّ فيه ألفا و خمسين بيتا، غير أنّه لم يعن بنسبة الشّعر المذكور إلى قائليه في كثير من الشّواهد، و الأبيات المعروفة قائلها ألف بيت، و المجهولة القائل

خمسون بيتا. و كلّ ما استشهد به " سيبويه " حجّة عدا بعض الأبيات و عددها أربعة، و بلغ عدد الأبيات المزيدة على الشّواهد أحد عشر شاهدا [59].

كما أنّ " سيبويه " لم يجر ترتيبه للأبواب ترتيبا يطابق تصنيفها، بل قدّم و أخّر لمقتضى التّسلسل المنطقي في مسائل الأبواب، و لمراعاة ما استجوب الإطالة على ما قلّ الكلام عليه، و قد يدعوه الكلام على أحد الموضوعات استطرادا أو استدراكا إلى تعدّد الأبواب، ثمّ يستأنف الكلام فيرجع إلى الموضوع الّذي يليه، لكنّه بذل ما في وسعه من التّنبيه لبيان ما كان يقدّمه و يؤخّره [60].

---

[57] : محمد الطنطاوي : « نشأة النّحو و تاريخ أشهر النّحاة »، دار المعارف، القاهرة، (ط.2)، (د.ت)، ص : 50 .

[3] : المرجع نفسه، ص :51 .

[59] : محمد الطنطاوي : « نشأة النّحو و تاريخ أشهر النّحاة »، ص : 52 .

[60] : سيبويه: « الكتاب »، تحقيق : محمد كاظم البكاء، ص : 28 .

ثالثا: تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد* لابن مالك* (ت 672هـ) :

بعد أن نظم " ابن مالك " الكافيّة، و الخلاصة، أراد أن يؤلّف كتابا مختصرا يستوفي أصول النّحو، و يستوفي على أبوابه و فصوله، فألّف كتابه الموسوم بـ " **تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد** " ، فجعله ثمانين بابا ضمّنت مائتين و أحد عشر فصلا، استوعبت مسائل النّحو، و الصّرف، و مخارج الحروف، و الهجاء، و جعل " ابن مالك " رؤوس المسائل الكبرى أبوابا، و فروعها فصولا [61] .

و من الموضوعات الصّرفية الّتي تناولها " ابن مالك " في كتابه إلى جانب المسائل النّحوية نذكر ما يلي :

- بعد أن تناول بعض المسائل النّحوية تحدّث عن مسائل من الصّرف كأسماء الزّمان و المكان المتصرّف منهما و غير المتصرّف، و المنصرف منهما و غير المنصرف، فجعل تحت هذا الباب فصول منها : فصل للظروف المبنيّة لا لتركيب نحو : " إذ " للوقت الماضي لازمة للظرفيّة، و " إذا " للوقت المستقبل مضمنة معنى الشّرط، و " مذ " و " منذ "، و " قطّ " للوقت الماضي عموما، و " أمس " [62].

كما جعل فصلا للصالح للظّرفيّة القياسيّة من أسماء الأمكنة، و فصلا للظّروف المكانيّة كثير التصرّف كمكان، و يمين، و شمال و غيرها، و متوسّط التصرّف كفوق و تحت من أسماء الجهات، و بين مجرّدا (المقصود تجرّده من الألف و ما)، و نادر التصرّف كحيث، و وسْطَ، و عادِمُ التصرّف كفوق، و تحت، و عند، و لدن، و حول، و غيرها [63].

- ثمّ أردف ذلك بأبواب تناول فيها : أفعل التّفضيل فجعل له فصلا تناول فيه ما يلزم أفعل التّفضيل إذا قرن بحرف التّعريف، أو أضيف إلى معرفة مطلقا له التفضيل، أو مؤولا بما لا تفضيل له، و تكلم عن أحوال المفضول و أحكامه، و فصلا تحدّث فيه عن الحالات الّتي لا يرفع فيها أفعلُ التفضيل .

---

* حقّقه و قدّم له، (محمد كامل بركات)، و نشر سنة 1968، دار الكتاب العربي للطباعة، و النّشر بالقاهرة .

* هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، الجيّاني، النّحوي، ولد سنة 600 هـ، إمام في العربية و اللّغة، قرأ العربيّة على ثابت بن محمد بن جيّان الكلاعي، و من مصنّفاته : الخلاصة الألفيّة، الكافيّة و الشّافيّة، المقصور و الممدود منظوما، و غيرها، توفي بدمشق سنة 672 هـ. **ينظر** : الفيروز أبادي : « البلغة في تراجم أئمة النّحو و اللّغة »، ص : 269- 270 .

[3] : محمد ابراهيم عبادة : « النّحو العربي أصوله و أسسه و قضاياه و كتبه مع ربطه بالدرس العربي الحديث »، مكتب الآداب، القاهرة، (ط. 1)، (2009)، ص : 203 .

[1] : محمد بن عبد الله بن مالك : « تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد »، ص : من 91 إلى 95 .

[2] : المرجع نفسه، ص : من 96 إلى 98 .

ثمّ جعل بابا لاسم الفاعل فعرّفه و ذكر مسائل الباب الجزئية. كما أفرد بابا للصفة المشبّهة باسم الفاعل فقام بتعريفها، و ذكر أحوالها و أوزانها، و ما يميّزها من اسم فاعل الفعل اللاّزم، و جعل لها فصلا تحدث فيه عن معمولها و عملها في الضمير و في الموصول و الموصوف، و فصلا خصّصه لحالة ما إذا كان معنى الصفة لسابقها، و معناها لغيره. مشيرا بعد ذلك إلى أنّ الصفة المشبّهة لا تعمل في أجنبيّ محض، و لا تؤخّر عن منصوبها [64].

ثمّ تطرّق إلى باب إعمال المصدر الّذي تناول فيه الأحوال الّتي يعمل فيها المصدر، و عدم لزوم ذكر مرفوعه، ثمّ معمول المصدر، ليتحدّث بعد ذلك عن إعماله منوّنا أكثر من إعماله مقرونا بالألف و اللاّم، و إضافته إلى المرفوع أو المنصوب أو إلى ظرف، و أردف هذا بعمل اسم المصدر، كما خصّص فصلا للمصدر الكائن بدلا من الفعل [65].

- بعد ذلك عرض أبوابا لكلّ من :

* **باب أبنية الأفعال و معانيها** : تناول فيه ما يلي :

1 - الماضي المجرّد مبنيًّا للفاعل : فَعُلَ، و فَعِلَ، و فَعَلَ، فَعْلل، فَعل و معانيه و تصاريفه و تعدّيه و لزومه، و اسم الفاعل منه .

2 – جعل فصلا لفَعِلَ و مضارعه و معانيه و لزومه و تعدّيه ، و مشاركته فَعُل و إغناؤه عنه، و مطاوعته فَعَلَ .

3 – ثمّ فصلا لاسم الفاعل من متعدّي فَعل على فاعِل، و من لازمه على فَعِلَ، و أفعَلَ، و فَعْلان .

4 – و فصلا تناول فيه فَعَل و تعدّيه و لزومه و معانيه و مضارعه و أحواله .

5 – مضارع غير الثّلاثيّ و أحواله، و انفراد الرباعيّ بفعلل لازما، و متعدّيا، و معانيه، و مبانيه .

6 – و أتبعه بفصل لمن مثل المزيد فيه : أفعَلَ و معانيه و ما يوافقه و ما يطاوعه، و فَعَّل و تَفَعَّل و معاني كل واحد منهما و ما يوافقهما و ما يغني عنهما، و فاعل، و تفاعل، و افتعل و معانيهم و أحوالهم، و انفعل، و استفعل، و افعلّ، و افعوعل و معانيهم و أحوالهم، و افعوّل بناء مقتضب، و افعولل، و افعيّل، و فُوْعل، و فُعْوَلَ، و فَعْلَلَ

---

[64] : المرجع نفسه، ص : من 136 إلى 141 .

[65] : محمد بن عبد الله بن مالك : « تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد »، ص : 142- 143 .

ذو الزّيادة، و فُيْعَلَ، و فُعْيَلَ، و فَعْلَى ملحقات بفَعْلَلَ، و زيادة التاء قبل متعدّياتها بتفَعْلَلَ، و افعلّل بناء مقتضب، مشيرا إلى قبول هذه الأمثلة للتعدّي إلاّ افعلّ، و افعالّ، و افعلّل [66].

7 – و ختم ذلك بذكر المثال و الأجوف، و النّاقص، و اللّفيف المقرون، و اللّفيف المفروق، و صيغة الأمر .

* **باب همزة الوصل** : تناول فيه مواضع همزة الوصل و أحوالهما، و مواضع ثبوتها ضرورة و اختيارا.

* **باب مصادر الفعل الثّلاثيّ** : مصادر الثّلاثيّ محرّك الفاء بالثلاث مفتوح العين أو ساكنها، و منها فعلان، و فَعِلٌ، و فَعِلة، و فَعِّيل، و فَعِيلَة، و فَعُول ...الخ ،كما ذكر معاني فَعالة، و فعُولة و معاني فِعالة و شبهها. و معاني فعال، و فُعال، و فعيل، و فَعَلان، و فَعَلَ، و فُعلة، و المقيس في المتعدّي و في اللاّزم، و أيضا الدلالة على المرّة بفَعْلة و على الهيئة فِعْلة [67].

* **باب مصادر غير الثّلاثيّ** : بيّن فيه كيفية صياغة المصدر من الماضي المبدوء بهمزة، و صوغه ممّا أوّله تاء المطاوعة أو شبهها، و صوغه من أفعل على إفعال ، و من فَعَّل على تَفْعيل، و قد يشركه تَفعِلة، و من فَاعَل على مُفَاعلة و فِعَال، و ندر فيما فاؤه ياء ، و مصدر فعْلَل و الملحق به، و فِعّال و فيعال غير مصدر.

و ضمن هذا الباب جعل فصلا للزوم تاء التّأنيث الإفعال و الاستفعال معتلّى العين، و لحاقها سائر أمثلة الباب المجرّدة منها للدلالة على المرّة، كما وضّح صياغة مثل اسم المفعول للدلالة على الحدث أو الزمان أو المكان، و فصلا لما يجيء فيه المصدر على زنة اسم المفعول في الثّلاثيّ قليلا، و في غيره كثيرا، و احتال وروده في الثّلاثيّ بلفظ اسم الفاعل .

* **باب ما زيدت الميم في أوّله لغير ما تقدّم و ليس بصفة** : تناول فيه صياغة " مَفْعَل " من الثّلاثيّ و معانيه و أحواله، و ما شذّ بكسر العين و كسرها، و ما جاء بالتّثليث. و ذكر فصلا عن صوغ مَفْعَلة من الاسم الثّلاثيّ اللّفظ أو الأصل و دلالته، و ما يصاغ لآلة الفعل الثّلاثيّ [68].

---

[66] : المرجع نفسه، ص : من 195 إلى 202 .

[67] : محمد بن عبد الله بن مالك : « تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد »، ص : 203 – 204 – 205 .

[2] : المرجع نفسه، ص : 206 – 207 – 208 – 209 .

* **تناول باب أسماء الأفعال و الأصوات** : ذكر فيه المقصود بأسماء الأفعال، و حكمها في التّعدي و اللّزوم و الإظهار و الإضمار، و المضمر المرتفِع بها، و دلالاتها و ما تُضمَّنه من المعاني، مشيرا إلى اصطحاب بعضها " لا " النّافية، و تناول " ها " و " هاءَ " و أحوالهما، و لغاتهما، و تصاريفهما، و معانيهما، و " هلم "، و " حيهل " و أحوالهما، و لغاتهما، و معانيهما، و " تيد " و " رويد " و أحوالهما و دلالتهما، " هيت" و " هيك " و لغاتهما، و أحوالهما، و دلالتهما، و " بله " و " كذاك " و " صه " و " إيها " و " مه " و " إيه " و " ويها " و " آمين " و " أمين "... ، و غيرها، و منها ظروف و شبهها تجرّ ضمير المخاطب كثيرا و ضمير الغائب قليلا ك : (مكانك، و عندك، و لديك، و دونك، و وراءك، و أمامك، و إليك، و عليك ...)، الخ، و القياس على بعضها عند بعض النّحاة، و مبيّنا موضع الضمير البارز المتّصل بها و بأخواتها، و ما نوّن منها و ما لم ينوّن، و بناؤها و علّته، و ما أمكنته مصدريّته أو فعليّته لم يعدّ منها، و جعل لأسماء الأصوات فصلا مبيّنا فيه دلالاتها و إعرابها [69].

* **باب نون التّوكيد** : ذكر نوعاهما خفيفة و ثقيلة، و ما يلحقانه وجوبا و جوازا . و في هذا الباب جعل فصلا لبناء الفعل المؤكّد بالنّون ما لم يسند إلى الألف أو الياء أو الواو، و أحوال الفعل معهما.

و فصلا تطرّق فيه لخصائص الخفيفة، و فصلا للتّنوين و دلالته و أنواعه، و الاسم المتمكّن و ما يشاركه في التّنوين، و المقصود بالصّرف [70].

* **باب منع الصّرف** : ذكر فيه موانع صرف الاسم و هي كالتالي : ألف التّأنيث مطلقا، أو موازنة مَفَاعِل، أو مَفاعِيل في الهيئة، و يمنع صرفه عدلُه صفةً أو كصفة أو كعَلَم، أو كونه صفةً على فَعْلان ذا فَعْلى، و وفاقه الفعل [71].

و يمنع الاسم من الصّرف مع العَلَميّة زيادتا " فَعْلاَن " فيه و في غيره، أو ألف الإلحاق المقصورة، أو تركيبٌ يضاهي لَحاق هاءِ التّأنيث، أو عدلٌ عن مثالٍ إلى غيره أو من مصاحبة الألف و اللاّم إلى المجرّد منها، أو عُجْمة. و يمنع

---

[69] : محمد بن عبد الله بن مالك : « تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد »، ص : من 210 إلى 215.

[70] : المرجع نفسه، ص :216 - 217 .

[71] : المرجع نفسه، ص : 218 .

مع العَلَميّة أيضا تأنيثٌ بالهاء، أو بالتّعليق على مؤنّث، و منع المذكّر المسمّى بمؤنّث، و علم المؤنّث الثّنائيّ و الثّلاثيّ ساكن الحشو وضعا أو إعلالا غير مصغّر[72].

و في هذا الباب خصّص فصلا لصرف أسماء القبائل، و الأرضين، و الكلم و منعها مبنيّا على المعنى، و فصلا تحدث فيه عن ما منع صرفه دون عَلَميّة مُنع معها، و بعدها، و ما لم يمنع إلاّ مع العلميّة، و جعل فصلا لما ينوّن من الممنوع من الصّرف، و آخر لأحوال المركّب، و أتبعه بفصل للعدل المانع مع الوصفيّة، و المانع مع شبه العَلَميّة أو الوصفيّة، و كذلك المسمّى بموازن فَعَالِ، و أردف ذلك بفصل تحدّث فيه عمّا يصرف مصغّرا ما لا يصرف مكبّرا، و قد يَكمُل موجب المنْعِ في التّصغير فيمتنع مصغَّرا ما صرف مكبّرا، و فصل لصرف ما لا ينصرف للتّناسب أو للضّرورة، و منع صرف المنصرف اضطرارا [73].

* **باب التّذكير و التّأنيث** : ذكر فيه أنّ أصل الاسم التّذكير، و افتقار التّأنيث إلى علامة، و علامة التّأنيث في الاسم المتمكّن، و ما لم تظهر العلامة فيه التاء و أحوالها و دلالاتها، و الجنس المميّز واحده بالتّاء .

و في هذا الباب أفرد فصلا للصفات المختصّة بالإناث، و فصلا لما لا تلحقه التاء من الصّفات، و ما حمل عليها، و تذكير المؤنّث، و تأنيث المذكّر حملا على المعنى ، و تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر[74] .

* **باب ألفي التأنيث** : ذكر فية مميّزات المقصورة و أوزانها، و مميّزات الممدودة و أوزانها، و الأوزان المشتركة .

* **باب المقصور و الممدود** : تناول فيه المقصور قياسا، و الممدود قياسا، و الممدود و المقصور سماعا.

* **باب التقاء الساكنين** : تناول تقدير التقاء الساكنين في الوصل المحض، و التخلّص من التقاء الساكنين، و ما يحذف لالتقاء الساكنين و ما يبدل و ما يغيّر، و جعل فصلا لأحوال نون " من و عن و لكن " [75].

---

[1] : محمد بن عبد الله بن مالك : « تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد »، ص : 219 - 220.

[2] : المرجع نفسه، ص :من 220 إلى 224 .

[74] : المرجع نفسه، ص : 253 - 254 .

* **باب النّسب** : ذكر حرف إعراب المنسوب إليه، و ما يحذف لياء النّسب، و وضّح ما تليه ياء النّسب و أحواله و أحكامه من قلب أو تصحيح أو حذف أو زيادة، ثمّ تناول النّسب إلى شجّ، و حيّ، و عليّ، و تحيّة، و نحوهن، و النّسب إلى قاض، و مرمى، و أدرج له فصلا تناول فيه النّسب إلى فُعَيلة، و فَعيلة، و فَعولة، و فتح عين الثّلاثيّ المكسورة عند النّسب، و فصل لما يجبر في النّسب و ما لا يجبر، و أحوال المجبور و أحكامه، و ما يغيّر لأجل النّسب، والنّسب إلى " أخت " و نظائرها، و النّسب إلى " فم " و " ابنم "، و النّسب إلى الجمع، و كذلك حكم اسم الجمع و الجمع الغالب أو المسمّى به عن النّسب، و فصلا للحاق ياء النّسب أسماء أبعاض الجسد، و لحاقها أيضا فارقة بين الواحد و جنسه و علامة للمبالغة و زائدة لازمة و غير لازمة، و الاستغناء عنها و التّعويض من إحدى ياءي النسب [76].

* **باب أمثلة الجمع و ما يتعلّق به ممّا لم يسبق ذكره** : ذكر فيه اسم الجمع و الجمع الّذي لا واحد له من لفظه، و اسم الجنس، و جعل فصلا لتكسير الواحد الممتاز بالتاء، و ما يرد في التّكسير، و إغناء التّصحيح عن التّكسير، كما ذكر فصولا أخرى تناول مسائل الباب الجزئيّة [77].

* **باب التّصغير** : تناول فيه ما يصغّر من الأسماء ، و صيغة التّصغير و ما يغيّر له، والمجموع على مثال " مفاعل " أو " مفاعيل "، و تصغير الثّنائيّ ، و ما يحذف للتّصغير.

و جعل فصلا لما يرد إلى أصله في التّصغير و التّكسير على مثال " مفاعل " و أخواته و ما ورد بخلاف ذلك، و تصغير ذي القلب و تكسيره.

و أردفه بفصل تطرّق فيه للحاق " تاء التّأنيث " في تصغير ما لم يشذّ من مؤنّث بلا علامة، و حذف " تاء " ما سمّي به مذكّر من بنت و غيره.

---

[1] : محمد بن عبد الله بن مالك : « تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد »، ص : من 255 إلى 260 .

[2] : المرجع نفسه، ص : من 261 إلى 266 .

[77] : المرجع نفسه، ص : من 267 إلى 283 .

ثمّ أتبعه بفصل تحدّث عن تصغير أسماء الجموع و جموع القلّة، و تصغير جمع الكثرة، و الجمع المكسر على واحد مهمل و له واحد مستعمل.

و فصل لما يستغنى فيه بمصغّر عن مكبّر، و بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل، و بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر، مشيرا إلى وجود تصغيران للاسم قياسيّ و شاذّ.

و ختم باب التّصغير بفصلين خصّص الأول لما يصغّر من غير المتمكّن من " ذا " و " الّذي " و فروعهما، و جعل الثّاني لتصغير التّرخيم [78].

*** باب التّصريف :**

بعد تعريف " ابن مالك " للتّصريف و ذكر متعلّقه من الأسماء و الأفعال، و المجرّد و المزيد منهما، شرع في تجزيء الباب إلى مسائل جزئيّة في شكل فصول و هي كالآتي :

1- فصل ذكر فيه أوزان الثّلاثيّ المجرّد و الرّباعيّ المجرّد و الخماسيّ المجرّد من الأسماء، مشيرا إلى أنّ ما أخرج عن هذه المثل فهو شاذّ، أو مزيد فيه، أو محذوف منه، أو شبه الحرف، أو مركب، أو أعجميّ.

2 - فصل لتماثل أصلين في كلمة و اشتمل هذا الفصل على مسائل جزئية موضّحة .

3 - ثم تلته فصول في حروف الزيادة في الثّلاثيّ و الرّباعيّ من الأفعال و من الأسماء، و ما يزاد في الخماسيّ، و المهمل من المزيد فيه، أول الأصول و ثانيها و ثالثها و رابعها و خامسها، و الأصل و الزّائد، و الزّائد من سألتمونيها و من غير سألتمونيها، و ما يزاد في الفعل، منتهى الزّيادة في الثّلاثيّ و الرّباعيّ من الأفعال و من الأسماء، و ما يزاد في الخماسيّ، و ما ثبتت زيادته بعدم النّظير، و الزّائد إمّا للإلحاق و إمّا لغيره، و الإلحاق بتضعيف ما ضعفت العرب مثله. و ما يتميّز به الزّائد [79].

[1] : محمد بن عبد الله بن مالك : « تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد »، ص : من 284 - 289 .

[1] : محمد بن عبد الله بن مالك : « تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد »، ص : م.ن 290 إلى 299 .

و أردف ذلك بفصل تناول فيه حروف البدل الشائع في غير إدغام، و الضروريّ في التّصريف، كما تحدّث عن الإبدال، و بيّن مواطن إبدال كل حرف منها، و ذكر من وجوه الإعلال الحذف و مواضعه ومن مطرده حذف الواو من مضارع ثلاثيّ فاؤه واو، كما ذكر حذف همزة أفعل من مضارعه و اسمي فاعله و مفعوله، و حذف عين الفعل الماضي المضاعف المتّصل بتاء الضمير أو نونه، و حذف ألف ما الاستفهاميّة، و ألف ما الموصولة، و حذف اللام من الأسماء، و ذكر من وجوه الإعلال أيضا القلب و مواضعه بكثرة و بقلّة، و علامة صحّة القلب، ثمّ تحدّث عن إبدال الياء من ثالث الأمثال، و من ثانيهما، و من أوّلهما، و تناول التكافؤ في الإبدال [80].

* **باب مخارج الحروف** : بيّن مخارج الحروف من أقصى الحلق، و وسطه، و أدناه و ما يليه، و أوّل حافة اللّسان و ما يليه و ما دون حافته، و ما بين طرفه و فويق الثنايا ، و ما بين طرفه و أصول الثّنايا، و ما بينه و بين الثّنايا، و ما بينه و بين أطراف الثّنايا، و باطن الشّفة السفلى و أطراف الثّنايا العليا، و ما بين الشّفتين [81].

كما ذكر فصلا للفروع المستحسنة لهذه الحروف و الفروع المستقبحة، و ذكر صفات الحروف المهموسة و المجهورة، الحروف الشّديدة و المتوسّطة و الرّخوة، المطبقة و المنفتحة، الحروف المستعليّة و المنخفضة، أحرف القلقة، الأحرف اللّيّنة، الأحرف المعتلّة، المنحرف و المكرّر و الهاوي و المهتوت، أحرف الذلاقة، الحروف المصمتة، و ما سوى هذه من ألقاب الحروف.

ثمّ عرج للإدغام و جعل له فصلا؛ خصّصه لإدغام أوّل المثلين وجوبا ، و نقل حركة المدغم، و فكّ المدغم، و تحدّث عن الإدغام قبل الضمير، و جواز الفكّ و الإدغام .

ثمّ عمد إلى الإعلال والإدغام في " افعلّ " و " افعالّ " من ذوات الياء و الواو، و أوجه إعلال مثل سَبُعان من القوّة، و حكم الإدغام إذا تحرّك المثلان من كلمتين ولم يكونا همزتين، و إدغام الراء في اللاّم، و كذلك إدغام الفاء في

---

[80] : المرجع نفسه، ص : من 300 إلى 318 .

[81] : المرجع نفسه، ص: 319 .

الباء، و الضاد فى الطاء.. ، والتّكافؤ في الإدغام، و وضح إدغام النون الساكنة دون غنّة و إظهارها و قلبها ميما و إخفاؤها، و التّخفيف، و إدغام تاء تفعَّل ، و حذف المتعذّر إدغامه[82].

* **باب الإمالة** : المقصود بالإمالة ، و مواضعها، و أسبابها، و تأثير سبب الإمالة، و إمالة العاري من سبب الإمالة، و ما أميل من غير المتمكّن، و ذكر ما أميل من الحروف، و ما أميل من الفتحات، ثمّ ما أميل من الضمّات، وختم الباب بمستند الإمالة في غير ما ذكر [83].

* **باب الوقف** : بيّن ما كان آخر الموقوف عليه ساكنا، و ما يحذف للوقف، و ما يبدل في الوقف، و تناول فيه أيضا قلب الألف الموقوف عليها ياء أو واوا أو همزة [84].

و خصّص " ابن مالك " لهذا الباب فصولا، جعل فصلا لحكم الموقوف عليه متحرّكا غير هاء التّأنيث، و تكلّم عن نقل حركة الهمزة و حذفها أو إثباتها، و إبدال الهمزة بمجانس حركتها، و الوقف بالنقل إلى المتحرّك، و فصل آخر ذكر فيه إبدال " الهاء " من " تاء " التّأنيث الاسميّة، و " تاء " جمع السلامة و المحمول عليه، " هيهات " و " أولات "، و " لات "، و " ربت "، و " ثمت "، و " أبت "، و أردف ذلك بفصل تطرّق فيه الوقوف بهاء السّكت، و جواز اتّصالها بكلّ متحرّك حركة غير إعرابيّة و لا شبيهة بها، و أيضا الوقوف على حرف واحد، و إجراء الوصل مجرى الوقف، و ختم الباب بفصل تسكين الرويّ الموصول بمَدَّة [85].

* **باب الهجاء** : تطرّق فيه لأصلاه في العروض، الأصل الأوّل : فصل الكلمة من الكلمة إن لم يكونا كشيء واحد، و إمّا لكونها مع الأخرى كشيء واحد في حال، أمّا الأصل الثاني : مطابقة المكتوب للمنطوق به في ذوات الحروف و عددها، و ذكر ابن مالك المسائل الجزئيّة الخاصّة بهذين الأصلين ، كما نجد فصولا تندرج تحت هذا الباب [86].

---

[82] : محمد بن عبد الله بن مالك : « تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد »، ص : م.ن 319 إلى 324 .

[83] : المرجع نفسه، ص :325 - 326 - 327 .

[84] : المرجع نفسه، ص :328 .

[85] : محمد بن عبد الله بن مالك : « تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد »، ص : م.ن 329 إلى 331 .

[2] : المرجع نفسه، ص : من 332 إلى 338 .

و عليه إنّ منهج " ابن مالك " غزير المادة، قويّ الحجّة، واسع الاطّلاع، يسوق أدلّته في يسر و إقناع، و يقدّم لتأييد رأيه فيضا من الآيات القرآنيّة الكريمة، و الأحاديث النبويّة الشّريفة، و الشعر العربي المعتدّ به، و كلام العرب المنثور، فإن لم يجد نصّا فيما هو بسبيله اتّجه إلى القياس يتّخذ منه حجّته و دليله إذا ما استوفى القياس عوامل صحّته، و الأسباب الّتي تدعو إلى الأخد به، و هو يعقد الموازنات، و يستخلص النتائج، و يؤيّد رأيه، و يفنّد رأي مخالفه في عبارة نقيّة، و أسلوب علميّ سليم [87].

المطلب الثاني : مؤلّفات صرفيّة عامّة .

أولا : التّصريف* للمازني* (ت 247 هـ) :

يعتبر من أهمّ تصانيف " المازني "، و هو أوّل ما وصل إلينا من كتب تعنى بالصّرف وحده مستقلاّ عن النّحو، و هو شديد الاختصار و الإيجاز، ألفاظه قريبة المتناول، يقول " ابن جنّي " عنه في خطبة شرحه : « و لما كان هذا الكتاب الّذي قد شرعت في تفسيره و بسطه من أنفس كتب التّصريف، و أسدّها و أرضها، عريقًا في الإيجاز و الاختصار، عاريًا من الحشو و الإكثار، مُتَخلِّصًا من كَرَازَة ألفاظ المتقدّمين، مُرتْفعا عن تخليط كثير من المتأخّرين، قليل الألفاظ، كثير المعاني » [88].

يتضمّن الكتاب في ثناياه ثمانية عشر بابا و هي :

---

[3] : ابن حيان الأندلسي : « شرح التّسهيل لابن مالك »، تحقيق : عبد الرحمن السيّد، و محمد بدوي المختون، (ج. 1)، دار هجر، مصر، (ط.1)، (1990)، ص : 6 .

* شرح ابن جنّي تصريف المازني و سمّى الشّرح : المنصف، و فصل المتن عن الشرح، و حقّق الكتاب (إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين في ثلاثة أجزاء).

* أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية بن محمد بن عدي بن حبيب المازني، العدوي، من بني مازن بن شيبان، من أهل البصرة، أخذ عن أبي عبيدة، و الأصمعي، و أخذ عنه المبرّد، و الفضل بن محمد اليزيدي، و غيرهم، و له تصانيف كثيرة، منها : كتاب التّصريف، و كتاب ما تلحن فيه العامة، و كتاب الألف و اللاّم، و كتاب العروض، و كتاب القوافي، توفي سنة 247 هـ ، **ينظر** : ابن الأنباري : « نزهة الألباب في طبقات الأدباء »، ص : 182 – 187 .

[1] : أبو الفتح عثمان بن جنّي : « المنصف، شرح لكتاب التّصريف للمازني »، ص : 34 .

الباب الأوّل : تناول فيه عدد حروف الأسماء و الأفعال في الأصل و ما يزاد عليها .

الباب الثاني : بيّن فيه ما يجعل زائدا من حروف الزّيادة.

الباب الثالث : تناول فيه ما قيس من الصّحيح على ما جاء من الصّحيح من كلام العرب .

الباب الرابع : وضّح فيه حكم الياء و الواو اللّتين هما فاءات [89].

الباب الخامس : ذكر فيه مسائل الياء و الواو اللّتين هما فاءات.

الباب السادس: باب ما الياء و الواو فيه ثانيّة و هما في موضع العين من الفعل .

الباب السابع : تحدّث فيه عمّا لحقته الزّوائد من الأفعال من بنات الثلاثة .

الباب الثامن : تناول فيه ما جاء من الأسماء ليس في أوّله زيادة من الواو و الياء اللّتين هما عينان له مثال من الفعل الّذي ليس في أوّله زيادة.

الباب التاسع : عرض فيه ما تقلب فيه الواو ياء .

الباب العاشر : ذكر فيه ما يكسر عليه الواحد ممّا ذكر .

الباب الحادي عشر : تناول فيه ما اللاّم منه همزة من بنات الياء و الواو اللّتين هما عينا .

الباب الثّاني عشر : باب الواو و الياء اللّتين هما لامان و ذلك نحو : " رَمَيْتُ، و غَزَوْتُ " .

الباب الثّالث عشر : تحدّث فيه عمّا تقلب فيه الياء واوا لِيُفْرَقَ بين الاسم و الصّفة .

الباب الرابع عشر : ما تقلب الواو فيه إلى ياء إذا كانت فعلتُ على أربعة أحرف فصاعدا .

الباب الخامس عشر: خصّصه للتّضعيف في بنات الياء، نحو :" حَيِيتُ و عَنِيتُ، و أَحْيَيْتُ و أَعْيَيْتُ " [90].

الباب السادس عشر : تطرّق فيه للتّضعيف في بنات الواو .

---

[89] : محمد إبراهيم عبادة: « النّحو العربي أصوله و أسسه و قضاياه و كتبه مع ربطه بالدرس العربي الحديث »، ص : 369 .

[90] : محمد ابراهيم عبادة : « النّحو العربي أصوله و أسسه و قضاياه و كتبه مع ربطه بالدرس العربي الحديث »، ص : 369 .

الباب السابع عشر : تناول فيه ما قيس من المعتلّ و لم يَجِئْ مثاله إلاّ من الصّحيح .

الباب الثّامن عشر : باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها، و لا يتكلّم به على الأصل البتّة [91].

و عليه فإنّ الموضوعات و المسائل الّتي تضمّنتها الأبواب السابقة يمكن أن نجملها فيما يأتي :

- أبنية الأسماء و الأفعال و أوزانها.
- الزّيادة في الأسماء و الأفعال.
- الإعلال، و الإبدال، و القلب، و الحذف، و النقل.
- الإدغام.
- مسائل التّمارين .

و يرى الدكتور " حسين هنداوي " أنّ مباحث التّصريف عند " المازني " تختلف عن مباحث التّصريف عند " سيبويه "؛ حيث نجد " المازني " اختلف معه في مسألتين، إحداهما أنّ " سيبويه " يعدّ أبنية المزيد فيها من التّصريف، في حين أن " أبا عثمان المازني " أخلى كتابه منها، أما الثانية أنّ " سيبويه " جعل الإدغام من التّصريف، بينما خلا كتاب " أبا عثمان " من هذا الباب، علما أنّ " المازني " لم يفصح عن السّبب الذي دعاه إلى ذلك، و لا عن العلم الذي يدخل فيه هذان البابان [92].

---

[91] : المرجع نفسه، ص : 370 .

[1] : حسين هنداوي : « مناه.ج الصّرفيين و مذاهبه.م في القرنين الثّالث و الرّابع الهجري »، دار القلم، دمشق، (ط.1)، (1989)، ص : 43 .

ثانيًا : التّصريف الملوكيّ* لابن جني * (ت 392 هـ) :

يعدّ الكتاب من متون التّصريف المختصرة، أصيل في بابه، مستقل بنفسه، أحسن صاحبه ترتيبه، و ظهرت فيه قدرته على الاختصار و الإلمام بأهمّ مسائل التّصريف، و تمثّلها من دون إفصاح و لا كثرة في البيان، و ابتعد عن حشو الكلام، فهو كتاب تعليميّ يهدف إلى إفهام بعض مسائل التّصريف الموجّهة إلى طلبة العلم [93].

و قد صدّر " ابن جنّي " كتابه بقوله : « هذه جمل من أصول التّصريف يقرب تأمّلها، و تقلّ الكلفة على ملتمس الفائدة منها، قليلة الألفاظ، كثيرة المعاني » [94] .

ثمّ بدأ بالحديث عن معنى التّصريف، فعرّفه بأن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرّف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التّغيير، و قسّم التّصريف إلى خمسة أضرب، هي : الزّيادة، و البدل، و الحذف، و تغيير حركة أو سكون، و الإدغام [95].

---

* طبع للمرّة الأولى عام 1885 م، بعناية المستشرق هوبرغ، ثم طبع عام 1331 هـ ، بتعليق الشيخ محمد سعيد النعساني، ثمّ طبع مرة ثالثة بمطبعة التّمدّن بالقاهرة بدون تاريخ، و طبع للمرّة الرابعة بتعليق أحمد الخاني، و محي الدين الجرّاح، ثمّ طبع بعد ذلك بتحقيق البدراوي الزهران سنة 2001 م، الشركة المصريّة العالميّة للنّشر لونجمان، و قد شرحه كثيرون، و منهم : الثمانيني، و ابن الشّجري، و ابن يعيش، و غيرهم، و يسمى أيضا بمختصر التّصريف الملوكيّ، و جمل أصول التّصريف، مقدّمات أبواب التّصريف .

* هو أبو الفتح عثمان بن جنّي النّحوي، أخذ عن أبي علي الفارسي و صحبه أربعين سنة، و أخذ عنه : أبو القاسم الثّمانيني، و أبو أحمد عبد السّلام المصري، و أبو الحسن علي عبد الله السمسمي، و غيرهم، و من مصنّفاته : الخصائص، المنصف، سر صناعة الإعراب، اللمع، و المذكر و المؤنّث، و غيرهم، توفي سنة 362 هـ . **ينظر** : ابن الأنباري : « نزهة الألباب في طبقات الأدباء »، ص : 182 – 187 .

[1] : عبد الحميد عبد الواحد : « من أصول التّصريف شرح التّصريف الملوكيّ »، كلّية الآداب و العلوم الإنسانيّة – وحدة بحث اللّسانيات و النّظم المعرفيّة المتّصلة بها – ، قرطاج للنّشر و التّوزيع، صفاقس، تونس، (2010)، ص : 10 . **ينظر** : مقدمة .

[2] : أبو الفتح عثمان بن جنّي : « التّصريف الملوكيّ »، ص : 2 .

[3] : المرجع نفسه، ص : 2 – 3 – 4 – 5 .

بعدها شرع في عرض الأضرب الأربعة الأولى، فبدأ بالحديث عن حروف الزيادة و هي عشرة أحرف : الألف، و الياء، و الواو ، و الهمزة، و الميم، و التّاء، و النون، و الهاء، و السّين، و اللاّم. كما بيّن الأصل و الزائد و مواضع الزّيادة، ثمّ تناول البدل، فذكر حروفه و هي أحد عشر حرفا مبيّنا الحروف الّتي تبدل منها على النّحو التّالي :

- ✓ **الألف** : تبدل من الياء، و الواو، و الهمزة، و النون.
- ✓ **الياء** : تبدل من عشرين حرفا.
- ✓ **الواو** : تبدل من الألف، و الياء، و الهمزة .
- ✓ **الهمزة** : تبدل من ألف التّأنيث، و الياء، و الواو، و الهاء .
- ✓ **النون** : تبدل من ألف التّأنيث .
- ✓ **الميم** : تبدل من النون الساكنة بعد الباء، و من الواو في (فم) .
- ✓ **التاء** : تبدل من الواو .
- ✓ **الهاء** : تبدل من الهمزة، و الألف .
- ✓ **الطاء**: تبدل من التاء .
- ✓ **الدال** : تبدل من التاء .
- ✓ **الجيم**: تبدل من الياء، و هذا غير مطرد [96].

أمّا فيما يخصّ الحذف فقسّمه إلى قسمين : قسمًا مقيسًا، و هو ما وُجِدَت فيه علّة للحذف، و قسمًا لا توجد فيه علّة، و هو مقصور على السّماع، فلا يقاس عليه لأنّ سببه الاستخفاف لا غير، و بيّن الحروف الّتي تحذف، و مثّل لذلك بأمثلة من الشّعر و من كلام العرب، و الحروف الّتي تحذف هي : الهمزة، و الألف، و الواو، و الياء، و الهاء، و النون، و التاء، و الحاء، و الخاء، و الفاء، و الطاء [97].

ثمّ تناول تغيير الحركة و السّكون، ولم يستقص مواضع التّغيير، إنّما اكتفى بقوله : « و من ذلك مضارع كلّ فعل اعتلت عينه، نحو : يقوم، و يبيع، و يخاف، و يهاب، و ما جاوز الثّلاثة ممّا عينه واوا أو ياء، نحو : يقيم، و يريد، و

---

[96] : أبو الفتح عثمان بن جنّي : « التّصريف الملوكيّ »، ص : من 5 إلى 33 .

[97] : المرجع نفسه، ص : من 33 إلى 45 .

يستعين، و يستريث، و من ذلك كلّ فعل غير ملحق كانت عينه و لامه من موضع واحد فماضيه مدغم لا غيرُ إن كان ثلاثيّا، نحو : شدّ، و مدّ، و ضنّ، و حبّذا زيد »[98].

و لكن " ابن جنّي" لم يعرض للضّرب الخامس، و هو : الإدغام، و قال : « و الإدغام له قسم برأسه »[99]. و حسب المحقّق " محمد سعيد بن مصطفى النّعسان الحموي " فإنّ " ابن جنّي " لم يدرج هذا الباب في كتابه[100].

بعد ذلك أورد نقاطا مفيدة في التّصريف و سمّاها عقودا تناول فيها ما يأتي:

- إدغام الواو في الياء إذا اجتمعتا و سبق أحدها بالسكون، مثل : شَوَى شَيًّا، و طَوَى طَيًّا.

- قلب الواو ياء إذا وقعت لاما و انكسر ما قبلها، مثل : غازية، و كذلك إذا كانت الواو عينا في جمع فَعْل و بعدها أَلِف فِعَال، مثل : ثَوب و ثياب.

- الواو إذا كانت لاما لجمع على فُعُول و لامه واوا قلبت ياء تخفيفا، و تدغم الواو في الياء، مثل : عِصِيّ، و دِلِيّ.

- كلّ واوين التقتا في أوّل الكلمة تقلب الأولى منهما همزة، مثل : أَوَاصِل، و أُوَيْصِل في واصل[101].

- عند اجتماع ألف التّكسير مع حرفي علّة، واحد قبلها و الآخر بعدها، و بعده الطرف يقلب حرف العلّة الثّاني همزة مثل : أَوائِل أصلها أَواوِل، و يذكر هنا الخلاف بين " سيبويه " و " الأخفش " .

- قلب عين الفعل المعتلّ همزة إذا وقع بعدها ألف فاعل، مثل : صائم، و قائم، و بائع.

- الواو و الياء إذا أدغمتا احتمتا و تحصّنتا من القلب، مثل : اجلَوَّذ اجلوَّاذا، و اخروَّطَ اخْرِوَّاطًا، فصحت الواو بعد الكسرة لأنّها قويت بإدغامها[102].

---

[98] : أبو الفتح عثمان بن جنّي : « التّصريف الملوكيّ »، ص : 45 - 46 .

[99] : المرجع نفسه، ص : 59 .

[100] : المرجع نفسه، ص : 60 . **ينظر** : **تنبيه** .

[101] : أبو الفتح عثمان بن جنّي : « التّصريف الملوكيّ »، ص : من 47 - 51 .

[102] : أبو الفتح عثمان بن جنّي : « التّصريف الملوكيّ » ، ص : من 52 إلى 55 .

و ختم ذلك بباب تحدّث فيه عن البناء، و وضّح معنى قول أهل التّصريف : « ابن لي من كذا على مثال كذا » أي : فكك الحروف الأصول للكلمة و أَعِدْ صياغتها على المثال المضروب، و بيّن أنّ الغرض منه الرّياضة و الدربة على صياغة المفردات مع تطبيق قوانين التّصريف و الضوابط الّتي يحدّدها و يذكرها التّصريفيون، و من أجل ذلك مثّل بأمثلة للصّحيح و المعتلّ [103].

و أنهى " ابن جنّي " كتابه بقوله : « تمّت الجمل الّتي اقتضتها الحال » [104].

و يرى الدكتور " محمد إبراهيم عبادة " أنّ " ابن جنّي " قد قصر التّصريف على معنى التّغيير الّذي يطرأ على بناء الكلمة من زيادة، و إبدال، و حذف، و تغيير حركة أو سكون، و إدغام، و لكنّه لم يعرض لأبنية الأسماء و أبنية الأفعال، و أوزان اسم الفاعل، و اسم المفعول، و صيغ المبالغة، و الصّفة المشبّهة ...الخ؛ لأنّه يجعل هذه الأمور داخلة في علم الاشتقاق، و قد وضّح العلاقة بين علم التّصريف، و علم الاشتقاق، و علم النّحو في مقدمة شرحه لتصريف " أبي عثمان المازني " [105].

و على الرغم من أنّه كتاب " **التّصريف الملوكيّ** " قائم على الاختصار، إلاّ أنّه لم يخل من ذكر " الخليل "، و " سيبويه "، و " أحمد بن يحي ثعلب "، و " أبي الحسن الأخفش "، و "أبي العباس المبرّد "، و " الفراء "، و " ابن الأعرابي "، و " أبي زيد ". كما دعّم مؤلّفه بما يروى عن العرب، و بالشّواهد الشّعريّة، و قد بلغت اثنين و أربعين شاهدا [106].

---

[103] : المرجع نفسه، ص : من 56 إلى 59 .

[104] : أبو الفتح عثمان بن جني : « التّصريف الملوكيّ »، ص : من 56 إلى 59 .

[105] : محمد ابراهيم عبادة : « النّحو العربي أصوله و أسسه و قضاياه و كتبه مع ربطه بالدرس العربي الحديث »، ص : 374 .

[106] : محمد إبراهيم عبادة : « النّحو العربي أصوله و أسسه و قضاياه و كتبه مع ربطه بالدرس العربي الحديث »، ص : 374 .

خامسا : شافية * ابن الحاجب * (ت 646 هـ) :

صنّف " ابن الحاجب " مقدّمته في التّصريف، و هي المعروفة بـ " **الشّافيّة** " ، و الّتي تعد تهذيبا، و تنقيحا، و صياغة جديدة للأبواب التّصريفية في " **مفصل** " الزمخشري، كتبها " ابن الحاجب " على نحو مقدمته " **الكافية في النّحو** "، و ذلك إجابة لسؤال من لا تسعه مخالفته .

تناول " ابن الحاجب " في كتابه الموضوعات الآتيّة :

– تعريف التّصريف، و بناء الكلمة، و الميزان الصّرفي، و طريقة الوزن .

– تناول أبنية الاسم الثّلاثيّ، و المزيد فيه، و ضابطه، و أبنيته، و الاسم الرّباعيّ و الخماسيّ، و الإلحاق، و حروفه، و شروطه، و مواضعه، و أوزان الملحق الرّباعيّ و الخماسيّ [107].

– ثمّ انتقل إلى أبنية الفعل الماضي المجرد و المزيد، و بيان معاني صيغه، كما بيّن أبنية الفعل الرّباعيّ المجرّد و مزيده، و مضارع الفعل الثّلاثيّ و أبوابه، و مضارع ما زاد على ثلاثة أحرف

– بعدها تحدّث عن الصّفة المشبّهة، مبيّنا قياسها و أوزانها.

– تناول مصدر الفعل المجرّد و المزيد، و المصدر الميمي، و اسم المرّة، و اسم الهيئة، و اسم الزّمان و المكان، و اسم الآلة.

– تطرّق للتّصغير فبيّن معناه، و ما يدخله التّصغير، و ما يحدث في الكلمة عند تصغيرها من إعلال بالقلب أو الحذف، و عرض لتصغير جمع الكثرة، و اسم الجمع، و اسم الجنس، و استطرد في بيان شواذّ التّصغير [108].

---

* مقدّمة في التّصريف، و مقدّمة في الخط، كتبهما ابن الحاجب على نحو مقدمته الكافيّة في النحو، و ذلك إجابة لسؤال من لا تسعه مخالفته، شرحها كثيرون منهم : الجارَبَرْدي، قُطْرَة كار، ابن جماعة، الرضي الإستربادي، ابن هشام الأنصاري، و غيرهم .

* عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الرويني، ثمّ المصريّ الدمشقيّ ثمّ الإسكندريّ، يكنى : أبا عمرو المعروف بابن الحاجب، الملقّب بجمال الدين، الإمام العلامة، الفقيه المالكيّ، ولد سنة 590 هـ ، و من مصنّفاته : الكافيّة في النّحو، الشّافيّة في التّصريف، الأمالي، شرح المفصّل للزمخشري، نظم الكافيّة، توفي سنة 646 هـ . **ينظر** : ابن فرحون : « الديباج المذهب »، ص : 86 – 87 – 88 – 89 .

[107] : أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب : « الشّافيّة في علم التّصريف »، ص : من 6 إلى 16 .

[108] : أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب : « الشّافيّة في علم التّصريف »، ص : من 17 إلى 36 .

– كما تناول المنسوب فعرّفه، و بيّن ما يحدث في الكلمة المنسوب إليها من حذف تاء التّأنيث و علامة التّثنيّة، و تابع أنواع التّغيير الّتي تلحق الاسم المنسوب إليه ممّا كان على وزن : فَعُولة، و فَعِيلَة، و فَعيل، و فُعَيل، و ما كان آخره ألفا أو ثانيه أو ثالثه، أو رابعه، أو خامسه، و كذلك ما به ياء في آخره أو قبل آخره، و ما في آخره همزة، و بيّن حكم النّسب إلى ما حذف منه حرف، و استطرد في بيان النّسب إلى المركب بأنواعه و الجمع، و شواذ النّسب.

– خصّص بابا لجمع التّكسير بادئا بجمع الثّلاثيّ اسما و صفة وفقا لوزن كلّ منهما، و انتقل إلى جمع الثّلاثيّ و المزيد اسما و صفة أيضا، ثمّ تناول جمع ما كان على وزن فاعل مذكّرا و مؤنّثا، بعد ذلك تحدّث عن جمع ما كان آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة اسما و صفة . ثمّ إلى جمع ما كان على وزن أفعل اسما و صفة، و جمع ما كان آخره ألف و نون زائدتان، و سائر الصّفات، و تكلّم أيضا عن جمع الاسم الرّباعيّ و الخماسيّ و اسم الجنس، و اسم الجمع و بيّن أوزانهما، و استطرد في بيان وزن الجمع و جمع الجمع [109].

– وضّح حكم التقاء السّاكنين، و همزة الوصل، و الوقف، و الرَّوْم، و الإشمام، و المقصور و الممدود، و ضوابط القياس منهما.

– تحدث عن الزّيادة، فذكر حروفها العشرة الّتي يجمعها قولهم : " اليوم تنساه " أو " سألتمونيها "، و بيّن معنى كونها زائدة، و ذكر أدلّة الزّيادة و هي : الإشتقاق، و الخروج عن الأوزان المشهورة، أي : عدم النظير، و الغلبة، و بيّن مواضع زيادة أحرف الزّيادة حرفا حرفا، مع ذكر الخلاف إن وجد خلاف بين العلماء.

– الإمالة : عرّفها و بيّن أسبابها، و ذكر أنّ أسبابها ليست موجبة، و أنّ حروف الاستعلاء تمنع الإمالة، و عرض لمواضع إمالة الألف، و أثر الرّاء في الإمالة و إمالة الفتحة قبل هاء التّأنيث و في حروف التّهجي، و إمالة الفتحة منفردة [110].

– ثمّ تناول تخفيف الهمزة، و أنواع التّخفيف، و شرطه، ةو تخفيف الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة، و المجتمعتين في كلمتين .

---

[2] : المرجع نفسه، ص : من 37 إلى 55 .

[110] : أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب : « الشّافيّة في علم التّصريف »، ص : من 56 إلى 86 .

– الإعلال : عرّفه و بيّن أنواعه، و هي : القلب، و الحذف، و الإسكان، و سببه التّخفيف، و حروفه : الألف، و الواو، و الياء. و عرض لقلب الواو همزة، و قلب الواو و الياء تاء، و قلب الواو ياء، و الياء واوا، و حذف كلّ من الواو و الياء، و قلب الواو و الياء ألفا، و قلب كل من الياء و الواو همزة، و الإعلال بنقل الحركة، و حذف الواو و الياء لامين، و بيّن حكم اجتماع الواوين و الواوات وسطا و آخر الكلمة، و حكم اجتماع الياءات كذلك.

– الإبدال : عرّفه، و بيّن أماراته، و ذكر حدوفه مجموعة في قولهم : " انصت يوم جدّ طاهٍ زلّ "، و عرض الخلاف فيها، و بيّن مواطن إبدال كلّ حرف منها [111].

– أمّا الإدغام فقام بتعريفه، و بيّن حكم إدغام المثلين و المتقاربين، و الهمزتين المتجاورتين، و الواو، و الياء الساكنة إذا وَلِيَهَا متحرّك .

– كما تحدّث عن مخارج الحروف الأصليّة و الفرعيّة و عرض لما ذكره " سيبويه " من حروف فرعية مستحسنة و أخرى مستقبحة، و بيّن صفات الحروف و طرق إدغام المتقاربين، و امتناع إدغامهما، و مسوغات إدغام كلّ من الواو و الياء مع صاحبه، و عرض لإدغام النون و إخفائها، و لام التّعريف، و التاء، و الدال، و الذال، و الطاء، و الظاء، و الثاء [112].

و ممّا تجدر الإشارة إليه أنّ الحروف الفرعيّة عند " ابن الحاجب " و – تابعه الرّضيّ في شرحه – منها فصيح و مستهجن، فالفصيح : همزة بين بين و هي ثلاثة، النون الخفيفة نحو : (عَنْكَ)، و ألف الإمالة، و لام التّفخيم، و الصّد الّتي كالزاي، و الشين الّتي كالجيم. و المستهجن : الصاد الّتي كالسين، و الطاء الّتي كالتاء، و الفاء الّتي كالباء، و الضاء الضّعيفة، و الكاف الّتي كالجيم [113].

---

[2] : المرجع نفسه، ص : من 87 إلى 119 .

[1] : أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب : « الشّافيّة في علم التّصريف »، ص : من 120 إلى 130 .

[2] : الرضي الإستربادي : « شرح الرضي على الكافيّة »، تحقيق : حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، (ج . 3)، إدارة الثقافة، الرياض، (د. ط)، (د.ت) ، ص : 253 .

[3] : أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب : « الشّافيّة في علم التّصريف »، ص : من 131 إلى 137 .

– ثمّ تناول الحذف الإعلالي، و التّرخيمي، و بيّن أنّ الحذف الإعلالي : ما حذف مطردًا لعلّة كعصًا و قاضٍ، و الحذف التّرخيمي : ما حدث غير مطرد كما في يدٍ، و دمٍ، أختٍ، أخٍ .

– كما لم يخل كتاب " ابن الحاجب " من مسائل التّمرين، و عرض لرأي " أبي علي الفارسي "، و " الجرمي "، و " الأخفش "، و غيرهم [114].

– و تناول الخط كما أشار إلى ذلك في مقدمته، فعرّفه بأنّه : تصوير اللّفظ بحروف هجائية و بيّن أنّ الأصل في الكتابة أن تكون بالنّظر للابتداء و الوقف، و عرض لكتابة الهمزة أولا و وسطا، و آخرا، و وصل الحروف و شبهها بحروف أخرى مثل (ما) الحرفيّة، و (أَنْ) المصدريّة، و (إِنْ) الشّرطيّة، و زيادة بعض الحروف، كالألف بعد واو الجمع المتطرّفة في العمل، و في (مائة) و ألحقوا المثنّى به، و كالواو في (عمرو) في غير النّصب، و في أولئك، و نقص بعض الحروف كأَلِف (ها) مع اسم الإشارة، و ألف (ابن) الواقعة بين علمين ... و هكذا، كما تطرّق لإبدال كلّ ألف بين قياس " المبرّد "، و " المازني "، و " سيبويه " [115].

و في الأخير يمكن القول بأنّ " ابن الحاجب " في كتابه " **الشافيّة** " قد نحا نحو " الفارسي " في كتابه " **التّكملة** " في دراسته لموضوعات التّصريف، و لم يتّبع " المازني "، بحسب ما ذكره الدكتور " محمد إبراهيم عبادة "؛ حيث لم يقتصر في متن كتابه على ذكر أبنية الأسماء و الأفعال، و المجرّد و المزيد، و معاني الأبنيّة، و الزّيادة، و البدل، و الحذف، و نقل حركة أو حرف، و الإدغام، و إنّما عرض حتّى الموضوعات الّتي جرت عادة النّحويين عدم تناولها في التّصريف كما قال " ابن عصفور " في مؤلّفه " **الممتع** "، و هي التّصغير، و النّسب، و التّكسير.

كما تناول الموضوعات الوسيطة بين علم النّحو، و علم التّصريف، كأبنية المصادر، و المصدر الميميّ، و اسمي المرّة و الهيئة، و اسم الآلة، و صيغ اسم الفاعل، و المفعول، و الصفة المشبّهة.

---

[115] : أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب : « الشّافيّة في علم التّصريف »، ص : من 138 إلى 147 .

فعلم التّصريف يتناول هذه الأمور من حيث إنّها أبنيّة يطرأ عليها تغيير من زيادة، و حذف، و قلب، و إبدال، و يتناولها علم النّحو من حيث إنّه علم يعرف به أحوال الكلم إفرادًا و تركيبًا [116].

و في ذلك يقول الرضيّ الإستراباذيّ : « و اعلم أنّ التّصريف جزء من أجزاء النّحو بلا خلاف من أهل الصنعة » [117].

و يمتاز منهج ابن الحاجب بأمرين بارزين هما :

1- **الوضوح و الإيجاز** : فعباراته سهلة واضحة موجزة بعيدة عن المنطق و الفلسفة و يظهر ذلك جليّا في :

أ - عرضه للقواعد بعبارات موجزة لا إسهاب فيها .

ب- استعماله الشواهد .

* القرآن الكريم : لا يشير إلى الآية و لا إلى موضعها بل يسردها و كأنّها مثل عاديّ .

* الشّعر : يكتفي بذكر كلمة، فلا يشير إلى أنّها شعر و لا يتمّه و لا يشير إلى قائله .

* الأمثلة : يكتفي بذكر كلمة توضّح مقصوده .

* أقوال العلماء : كان يورد بعض خلافاتهم مع أدلّة كلّ منهم .

2- **التّرتيب و التّنظيم** : فهو يبدأ الباب بالتّعريف ثمّ يشرح و يفصّل، و قد يدخل في الباب بذكر الأوزان و الأمثلة، كما كان يبدأ بما هو قياس في أثناء بسط القضيّة، و قد يتبعه بما هو غالب و نادر [118].

و قد شرح الرضي كتاب " **الشّافية في التّصريف** " لابن الحاجب فتوسّع فيه ذاكرا الكثير من الآراء مع مناقشته أصحابها، ك " سيبويه "، و " السيرافي "، و " الأخفش "، و " الجرمي "، و غيرهم كثير مع التّعزيز بالشّواهد الشعريّة [119].

---

[116] : محمد ابراهيم عبادة : « النّحو العربي أصوله و أسسه و قضاياه و كتبه مع ربطه بالدرس العربي الحديث »، ص : 392 .

[117] : الرضي الإستربادي : « شرح شافيّة ابن الحاجب مع شرح شواهده »، ص : 6 .

[118] : أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب : « الشّافيّة في علم التّصريف »، ص : 58- 59- 60.

المطلب الثالث : مؤلّفات صرفيّة خاصّة .

أولا : المذكّر و المؤنّث* للفرّاء * (ت 207 هـ).

إنّ النّحويين اعتبروا تذكير ما استعمله العرب مؤنّثًا، و تأنيث ما استعمله العرب مذكّرا عيبا لا يقلّ عن الخطأ في الإعراب، و في هذا السّياق يقول " أبو بكر بن الأنباري " في مصنّفه **" المذكّر و المؤنّث "** : « من ذكّر مؤنّثا أو أنّث مذكّرًا كان العيب لازما له كلزومه من نَصَب مرفوعًا، أو خَفَضَ منصوبًا، أو نصب مخفوضًا »[120].

و من أهم الكتب الّتي ألّفت في هذا الباب كتاب الفرّاء الموسوم : **" المذكّر و المؤنّث "** و الّذي يعتبر من أقدم الكتب الّتي ألّفت في هذا الفن.

و قد استهلّه بذكر علامات التّأنيث في العربيّة، و هي الهاء، نحو: قائم و قائمة، و الألف الممدودة، نحو : الضّراء، و الحمراء و ما أشبه ذلك، و الألف المقصورة، نحو : صُغْرَى، و حُبْلَى. و عرج

---

[119] : محمد ابراهيم عبادة: « النّحو العربي أصوله و أسسه و قضاياه و كتبه مع ربطه بالدرس العربي الحديث »، ص : 394 .

* هو أقدم كتاب ألّف في هذا الميدان، و أقدم طبعة له طبعة الأستاذ مصطفى الزّرقاء، الّذي نشره في مجموعة بحلب سنة 1345 هـ ، و حققه رمضان عبد التّواب سنة 1985 م، و نشرته دار التراث .

* يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الديلمي الكوفي، مولى بني أسد المعروف بالفرّاء أبو زكرياء، ولد بالكوفة، أخذ عن أبي الحسن الكسائي، و عن سلمة بن عاصم، و محمد بن الجهم السمري، و غيرهما، كان الفراء فقيها عالما بالخلاف، و بأيام العرب و أخبارها و أشعارها، عارفا بالطّب و النجوم، متكلّما يميل إلى الإعتزال، من مصنّفاته : معاني القرآن، المصادر في القرآن، كتاب اللّغات، الوقف و الابتداء، المقصور و الممدود، فعل و أفعل، توفي سنة 207 هـ . **ينظر** : ياقوت الحموي الرومي : « معجم الأدباء »، (ج . 6)، ص : 2812 - 2813 - 2814 - 2815 .

[1] : أبي بكر الأنباري : « المذكّر و المؤنّث »، تحقيق : عبد الخالق عضيمة، (ج . 1) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د. ط)، (1981)، ص : 51 .

على الصّفات الخاصّة بالمؤنّث مثل : امرأة طاهر و امرأة طالق و غيرهما، فذكر أنّها لا تحتاج إلى علامة تأنيث، و أنّ ما جاء منه في الشّعر مؤنّثا بالهاء، سببه ضرورة الوزن الشّعري [121]، نحو : قول الأعشى :

أَيَا جَارَتِي بيني فَإِنَّك طَالِقَةٌ كذاكِ أمورُ النَّاسِ غَادٍ و طَارِقه

ثمّ أردف ذلك بأربعة فصول صغيرة، سمّى كلّ عنوان منها بـ : " نوع آخر "؛ حيث تناول في الفصل الأوّل صيغة " فَعِيل " المعدولة عن " مفعول "، و الّتي يستوي في الوصف بها المذكّر و المؤنّث، بشرط أن يذكر الموصوف؛ مثل : امرأة قتيل، و كفّ خضيب، كما عالج تغليب المذكّر على المؤنّث في هذه الصيغة و غيرها، إذا كان الوصف أكثر في الرجال؛ مثل : أميرنا امرأة، و مؤذن بني فلان امرأة [122].

و كان حديثه في الفصل الثّاني عن صيغة " فعول " المعدولة عن " فاعل " و الّتي يستوي في الوصف بها المذكّر و المؤنّث، مثل : امرأة صبور و شكور، أمّا " فعُول " المعدولة عن " مفعولة "، فيجب دخول الهاء فيها مثل : حلوبة، و ركوبة .

أمّا الفصل الثّالث تناول فيه صيغة " مِفْعال " نحو : امرأة مذكار، تلد الذكور، و امرأة مئناث، تلد الإناث، مشيرا إلى عدم دخول الهاء فيها، لأنّها معدولة عن الصّفة انعدالاً أشدّ من انعدال صبور ، و شكور، و ما أشبههما من المصروف عن جهته، نحو : رجل مِطْرَابة و مِجْذامة، فإنّما الهاء فيه للمدح على معنى " الداهية "، نحو : إنّه لراويّة و علاّمة، أو الذّم على معنى " البهيمة "، نحو : إنّه لجَخَابة هِلباجة فَقَاقة [123] .

ثمّ أردفه بفصل رابع درس فيه " الفرّاء " الجمع الّذي يفرق بينه و بين واحدة بالهاء، و هو اسم الجنس، نحو : جراد، و جرادة، فذكر أنّ الأوّل جمع و الثّاني مفرد للذكر و الأنثى، و قد يدلّون بالأوّل على المذكّر، و بالثّاني على

---

[1] : أبو زكرياء يحي بن زياد الفرّاء : « المذكر و المؤنّث »، تحقيق : رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة، (د. ط)، (د.ت)، ص : 51- 52- 53 . و البيت الشعري الّذي أورده الفرّاء هو من ديوان الأعشى.

[122] : المرجع نفسه،ص : 54- 55 .

[123] : المرجع نفسه، ص :56- 57- 58- 59- 60

المؤنّث، فيقولون : « رأيت جراد على جرادة »، يريدون ذكرا على أنثى، كما درس الأسماء المبهمة، مثل : أحد، و ديّار، و مثل، و غير. و قال أنّ مؤنّثها تجري على لفظ المذكّر، نحو : مثلها قام [124].

و انتهى بعده إلى القسم الأكبر من الكتاب، في المؤنّثات السّماعيّة، مثل : العين، و الأذن، و العنق، و الكبد و غير ذلك، مبيّنا موقف القبائل العربيّة المختلفة من تأنيث هذه الكلمات و تذكيرها.

و بعد أن أتمّ معالجته للمؤنّثات السّماعيّة، قام بالإتيان بمجموعة من المسائل العامّة في ظاهرة التّذكير و التّأنيث في العربيّة، مثل حكم النّعث المختصّ باسم لا يقع على غيره، نحو : الراح و الخندريس من نعوت الخمر، و هذه تكون مؤنّثة كمنعوتها، بعكس النّعث الّذي يكون للمذكّر و المؤنّث، نحو : محض في قولهم : « جاريّة عربيّة محض »، و « مضرى قلب محض »، فهو مذكّر مع المذكّر و مؤنّث مع المؤنّث، و قد يدخلون عليه الهاء، فيقولون : « محض و محضة » مثلا [125].

ثمّ تطرّق بعد ذلك إلى الظروف، و بيّن أنّها كلّها مذكّرة فيما عدا : " أمام، و قدّام، و وراء "، بدليل وجود الهاء في تصغيرها، كما وضّح حكم الأدوات و حروف الجرّ من ناحية التّذكير و التّأنيث، و اكتساب المضاف صفة المضاف إليه من تأنيث و غيره، بشرط ألاّ يكون المضاف إليه ضميرا [126].

عرج بعدها إلى معالجة المعاني المختلفة للشّيء المقطوع من شيء آخر، و المؤنّث بألفاظ تختلف عن ألفاظ المذكّر، نحو : غلام، و جارية، و نحو ذلك، و اتّجاه العربيّة في إدخال هاء التّأنيث على مذكّرها، للدلالة على المؤنّث، مثل : غلامة، و رجلة، و شيخة، و ما إلى ذلك [127].

و أهى " الفرّاء " كتابه بمسألة : « عندي ثلاثة أقاويل »، و أنّه يجوز فيها : « عندي ثلاث أقاويل » على وجه من التّأويل [128].

---

[124] : أبو زكريّاء يحي بن زياد الفرّاء : « المذكّر و المؤنّث »، ص : 61- 62- 63 .

[125] : المرجع نفسه، ص : من 64 إلى 97.

[126] : المرجع نفسه ص : من 98 إلى 106 .

[127] : أبو زكريّاء يحي بن زياد الفرّاء : « المذكّر و المؤنّث »، ص : من 107 - 108 .

كما ذيّل الكتاب ببعض المسائل الّتي رواها " محمد بن الجهم " عن " الفرّاء "، في موضوع " التّذكير و التّأنيث " و ليست من الكتاب [129].

أمّا عن منهجه، فالفرّاء في كتابه حسب رأي "جميل عبد الله عويضة " كان متأنّقا، سهل العبارة، عذب الحديث، لكنّ هذا التّألّق لم يخرج الفرّاء عن طرائقه في التّأليف، و الّتي من مظاهرها وضع الأصول العامّة بعد التّقصّي و الاستقراء، ثمّ الاعتداد بالقياس، و التّوجيه إلى استعماله، و غرضه من ذلك إثراء اللّغة العربيّة عن طريق القياس، و يكثر في هذا الكتاب من الاستشهاد بالآيات القرآنيّة كثرة ملحوظة، بل إنّه يتوغّل، فيستشهد بالقرآن ليدعم به رأيا رآه في تفسير بيت من الشّعر، كما أنّه يحتج في كتابه بالقراءات القرآنيّة، و من بينها قراءة أبي بن كعب، و قراءته هو؛ حيث يقول : « و في قراءتنا »، و يحتجّ أيضا بالحديث النّبوي الشّريف، مخالفا منهج البصريين و الكوفيين على السّواء [130].

و ممّا يلاحظ على كتاب " **المذكّر و المؤنّث** " أنّ صاحبه كان ينسب اللّغات إلى مواطنها، فعلى سبيل المثال يذكر القبائل العربيّة الّتي تؤنّث هذه الكلمة أو تلك؛ فالعرب تؤنّث " الذراع " و " الإبهام " و " القدر "، و الأوّل مذكّر عند بني عكل، و الثّاني مذكّر عند بني أسد، و الثّالث مذكّر عند بعض قيس، و أهل الحجاز يؤنّثون " الطريق " و " الصاع "، و هما مذكّران عند أهل نجد، و غير ذلك.

و أيضا يسجّل سماعه عن العرب في بعض الأمثلة؛ كقوله : « سمعت بعض العرب يقول لرجل : مثل من ابنك؟ فقال سنينة ابنك »، و قوله : « سمعت بعض باهلة يقول : غلبتني على قطعتني »، و هو أمين فيما لم يسجّله عن العرب، فيعزوه إلى مشايخه، و من حكى له عن العرب؛ كقوله : « حكيت لي و لم أسمعها من العرب » .

---

[128] : المرجع نفسه،ص : 109 .

[129] : المرجع نفسه، ص :111 - 112 .

[4] : جميل عبد الله عويضة : « كتاب الفرّاء و أثره في المدرسة الكوفيّة »، رسالة ماجستير، جامعة القديس يوسف، (2008)، ص : 64 .

و كما كان " الفرّاء " مغرما بذكر الروايات المختلفة الّتي يستشهد بها، و يعمد أحيانا إلى شرح بعض الكلمات الغريبة الواردة بها، مختارا الرواية الّتي يذهب إلى صوابها، و ينصّ على ذلك في بعض الأحيان [131].

و في مصنّفه يمزج بين الآراء البصريّة، و الآراء الكوفيّة، مع استقلال في شخصيّته، فمن مظاهره البصريّة أنّه كان يلتمس العلل و الأسباب شأن البصريين، و المذهب الكوفيّ مبنيّ على عدم التّعليل، و هذا يتّضح من قول الكسائي : « أيٌّ هكذا خلقت » و هكذا خلقت جوهر المنهج الوصفيّ، الّذي يستغني عن التّعليل، و التماس الأسباب [132].

ثانيا : الممدود و المقصور * لأبي الطّيب الوشّاء * (ت ه 325 ه).

يعتبر هذا المؤلّف أثر من آثار ترك الهمزة في اللّهجات العربيّة؛ حيث أنّ ظاهرة ترك الهمز في غير أول الكلمة، و الّتي شاعت في لهجات التّخاطب في الأقطار المفتوحة بعد الإسلام، ممّا أدى إلى اشتباه الممدود بالمقصور .

و " أبو الطيّب الوشّاء " في عرضه لكتاب **" الممدود و المقصور "** لم يتطرّق إلى تعريف الممدود و المقصور؛ حيث بدأ بتناول الاسم الممدود و الاسم المقصور من حيث الإملاء مفردا و مضافا إلى ضمير، و الضبط الإعرابي و ظهور علامة الإعراب، و الصرف و الممنوع من الصرف، فيقرّر أنّ الممدود يكتب بالألف و تظهر عليه علامات الإعراب، و ينون إن كان منصرفا نحو : هذا رداء و حذاء ، و يمنع من التّنوين إن كان غير منصرف نحو : رأيت شهداء و ظرفاء، و عند إضافته إلى المكنّى أي الضمائر تكتب الهمزة على الواو في حال الرفع نحو : أعجبني

---

[131] : أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء : « المذكّر و المؤنّث »، **ينظر** : مقدمة المحقّق، ص : 39 - 40 .

[2] : جميل عبد الله عويضة : « كتاب الفرّاء و أثره في المدرسة الكوفيّة »، ص : 64 .

* الكتاب من تأليف أبي الطيّب الوشّاء، حقّقه الدكتور (رمضان عبد التّواب)، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، سنة 1979 م، و الكتاب يقع في سبع و عشرين صفحة بعد حذف المقدمة و الخاتمة.

* أبو الطيّب محمد بن أحمد بن إسحاق بن يحي الوشّاء الأعرابيّ، من أهل بغداد، كان معلّما يتكسّب نفقة معيشته بالتّعليم في مكتب العامة ببغداد، أخذ عن أبو بكر الورّاق عبد الله بن أبي سعد، ثعلب أبو العباس أحمد بن يحي، المبرد، و غيرهم، من مصنّفاته : الجامع في النّحو، الحنين إلى الأوطان، خلق الإنسان، الفرق، المثلث، مختصر في النّحو، المذكّر و المؤنّث، توفي سنة 325 ه . **ينظر** : جلال الدين السيوطي : « بغية الوعّاة في طبقات اللّغويين و النّحاة »، (ج . 1)، ص : 18 .

حياؤك، و على السطر في حال النصب نحو : كرهت حياءك، و على الياء في حال الخفض نحو : وقفت على حيائك .[133]

و يرى أن المقصور لا تدخله علامة رفع و لا خفض و لا نصب، و ينوّن منه ما كان منصرفا نحو قولك : هوىً و رضىً، و لا ينوّن إذا كان غير منصرفا نحو : غضبَى و أعشى، و أشار إلى أنّه مع الضمائر يلزم صورة واحدة نحو : هذا رضاك و هواك، و أردت رضاك، و ملت إلى رضاك، كما أجاز

قَصْر الممدود و عدم مدّ المقصور متبعا بهذا أثر البصريين، ثم تحدّث " الوشّاء " عن الممدود القياسي و حصره فيما يلي :

1- كلّ مصدر من فعل معتلّ الآخر مبدوء بهمزة زائدة في صيغة " الإفعال "، نحو : الإلقاء مصدر: ألقى، و " الانفعال "، نحو: الانبراء مصدر: انبرى إليّ من بين القوم، و " الافتعال "، نحو : الإدِّعاء مصدر : إدَّعى. و " الاستفعال "، نحو : الاستدعاء مصدر : استدعى، و ما كان محوّلا من " التّفعيل " إلى " التِّفعال "، نحو : التَّقْضَاء صرف من التَقَضِّي لأنّه من تَقَضَّيت تَقَضِّيًا.

2- ما كان من الأصوات موضوعا مضموم الأوّل أو مكسوره . من مضومه، نحو : المِكاء من مكا الطائر يمكو و هو الصّفير، و من مكسوره، نحو : الغِناء مصدر : تَغَنَّيت .

3- ما كان من الأسماء على وزن " فعّال "من أصل معتلّ الآخر، نحو : الوشَّاء، الفرّاء، البنَّاء.

4- ما كان على وزن " فِعَال "، و" فَعَال "، و جمع على " أفعلة "، نحو : قِبَاء و أقبية، هَوَاءٌ و أَهويّة.

5- ما كان من المؤنّث على وزن" فَعْلاَء " ، نحو : السّراء، و النّعماء، و هذا غير منصرف، نحو : السَّرَّاءُ من السّرور، النّعْمَاءُ من النّعمة، و هكذا.

[1] : أبو الطيّب الوشّاء : « الممدود و المقصور »، تحقيق : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ط)، (1979)، ص : 29 - 30 .

6- ما كان على وزن " فُعَلَى " واحدًا أو جمعاً، و هذا غير منصرف، من المفرد ، نحو : النُّفَساء : الّتي ولدت، و من الجمع : الأُمَراء، الأُدَبَاء ، و نحو ذلك [134].

7 – ما كان جمعاً على وزن " أفعلاء " مفرده " فعيل "، نحو : أوفياء و أغنياء، و هذا غير منصرف.

8 – ما جمع على وزن " أفعال "و واحده " فَعْل و فِعْل "، أو " فُعْل "، مثل : وقفًا و أقفاء، و كفءٌ و أكفاء، و حيٌّ و أحياء، و هذا منصرف [135].

9 – ما جمع على وزن "فَعْلاء" واحده مؤنث على وزن " فَعَلة "، نحو: شجرَة و شَجْراء، و هذا غير منصرف.

10 – ما جمع على " فِعال " و واحده " فَعْلَة "، نحو: شكوة و شِكاء، و هذا منصرف [136].

ثم عرج على ما يدرك بالقياس و العلامات من المقصور، و حصره فيما يلي :

1 – كلّ اسم من ذوات الواو و الياء في أوله ميم مفتوحة أو مضمومة، مثل : مرمى و مقضى، و هو يكتب بالياء .

2 – كل فعل لحقته الزّيادة من ذوات الواو، أو من ذوات الياء، مثل : أدنى ، و أسعى .

3 – كل اسم مؤنث على وزن " فَعْلَى " مؤنث " فَعْلان "، مثل : نَشْوى، و سَكْرى .

4 – كل اسم على وزن " فُعالَى" مشدد العين أو مخففها، نحو : خُزَاميّ ، و خُبَّازي.

5 – ما كان من الجمع على وزن " فُعالَى"، نحو : كسالَى، و سُكارَى.

6 – ما جمع على وزن " فَعْلَى"، مثل : جَرْحى ، و مَرْضَى.

7 – جمع لمؤنث في واحدته الهاء، مثل : قَطَاة، و قَطًا، و مَهَاةً، و مَهًا.

---

[134] : أبو الطيّب الوشّاء : « المهدود و المقصور »، ص : من 30 إلى 34 .

[135] : المرجع نفسه، ص : 34 – 35 .

[136] : أبو الطيّب الوشّاء : « المهدود و المقصور »، ص : 36 .

8 – كل مصدر على وزن " فِعِّلَى"، نحو : الخِطِّيبَى من الخطبة .

9 – كلّ صفات المشي و السّير، مثل : الخَوْزَلَى (مشية فيها تفكك) .
10 – كل اسم جمع على " أَفْعَال "، نحو : هوَى جمعه أَهْوَاء[137].

ثمّ خلص بعد هذا للقسم الأكبر من الكتاب، في الممدود و المقصور السماعيين، فعقد لذلك ستّة أبواب، استغرق فيها كثيرا من أمثلة الممدود و المقصور، مراعيا التّشابه في اللّفظ و الاختلاف في المعنى، أو الاختلاف في اللّفظ و المعنى جميعا، و تتمثّل هذه الأبواب فيما يلي :

1 – باب الممدود المفتوح الأوّل الّذي له نظير من المقصور، يتّفق لفظاهما و يختلف معناهما، و هو على وجهين : ممدود بالألف، و مقصور يكتب بالياء، نحو : الهواء ما بين السّماء و الأرض، و الهوى هوى النّفس، و ممدود بالألف، و مقصور يكتب بالألف، نحو : الرَّجاء من الأمل، و الرَّجا جانب البئر .

2 – باب الممدود المكسور الأوّل الّذي له نظير من المقصور، يتّفق لفظاهما و يختلف معناهما، و هو على وجهين : ممدود بالألف، و مقصور يكتب بالياء، نحو : الغِناء : من السّماع، و الغِنى : ضدّ الفقر، و اللِّواء : الّذي يعقد للوالي، و اللِّوى : منقطع الرمل [138].

3 – باب الممدود المفتوح الأوّل الّذي له نظير من المقصور، يتّفق لفظاهما و يختلف معناهما، و هو على ثلاثة أوجه : ممدود بالألف، و مقصور يكتب بالألف، نحو : الصَّفاء : من صفاء اللّون، و من صافيته الوُدَّ، و الصَّفا : من الحجارة. و ممدود بالألف، و مقصور يكتب بالياء، نحو : الدّواء : الّذي يُتداوى به، و الدَّوى : الرجل الأحمق، و هو الرجل الطويل المرض [139].

4 – باب الممدود المكسور الأوّل الّذي له نظير من المقصور، يتّفق لفظاهما و يختلف معناهما، و هو على ثلاثة أوجه : ممدود بالألف، و مقصور يكتب بالياء، نحو : اللِّحاء : قشر العود، و المشاجرة بين الرجلين، و اللِّحَى : جمع لحية [140].

---

[137] : المرجع نفسه، ص : 37 – 38 .

[138] : أبو الطيّب الوشّاء : « الممدود و المقصور »، ص : م.ن 42 إلى 48.

[139] : المرجع نفسه، ص :49 – 50 .

[140] : المرجع نفسه، ص :51 .

5 – باب الممدود المكسور الأوّل الّذي له نظير من المقصور مفتوح الأوّل، يتّفقان في الخطّ، و يختلفان في اللّفظ و المعنى، و مقصورة على وجهين أو أكثر، نحو : الرِّداء : من الثّياب، و الرَّدَى : من الهلاك، و الكِراءُ : اسم المكْتَرَى به، و الكَرَى : النوم، و الكَرَى : اسم طائر [141].

6 – باب من المهموز الّذي له نظير من المقصور، يتّفقان في الخطّ و يختلفان في اللّفظ و المعنى، و بعضه على وجهين، و بعضه على أكثر، نحو : ظَمْأ : من العطش، مهموز، و الظَّمَى : سواد في الشّفة، مقصور يكتب بالياء. و مهموز و مقصور بالألف، نحو : الحمأ : الطين الأسود، و الحما : حمو المرأة، أبو زوجها، الصَّدَا : صَدَأ الحديد، و الصَّدَى : الصّوت في الجبل، مقصور يكتب بالياء، و الصَّدَى : العطش، مقصور يكتب بالياء، و الصَّدَى : الرّجل الحسن القيام على ماله، مقصور يكتب بالياء، و الصَّدَى : بقيّة الميّت، مقصور .

و ختم " أبو الطيب الوشّاء " كتابه بقوله : « فهذا مختصر فيه للمتعلّم بُلْغَة، و قليل من كثير فيه متعة، فافهمه و تدبّر معانيه، توضح لك أوائله عن مجمل ما فيه، إن شاء الله، و به القوّة تعالى » [142].

و في كتابه يقلّ الاقتباس عن العلماء، ك " الفرّاء " و " الكسائي "، كما يقلّ فيه الاستشهاد بالقرآن الكريم و الشّعر، و شروحه للكلمات الواردة فيه مقتضبة، و هو يميل كثيرا في أحكامه اللّغويّة، صوب المذهب الكوفيّ [143].

و يرى الدكتور " محمد إبراهيم عبادة " أنّ " أبا الطيّب " قد اقتفى أثر " الفرّاء " في كتابه " **المنقوص و الممدود** " ، و هو يريد بالمنقوص المقصور، فقد جعل الفرّاء الباب الأوّل لبيان ما يعرف به المنقوص و الممدود بالتّحديد و العلامات، و هذا يقابل ما بدأ به " الوشّاء " من حديث عمّا يعرف

بالقياس و العلامات من الممدود و المقصور، و جعل " الفرّاء " عنوان الباب الثّاني : « باب الممدود و المقصور ممّا تتّفق كتابته فيشكل »، و هذا الباب جعل منه " الوشّاء " الأبواب الأربعة الأولى، و الباب الثالث في كتاب الفرّاء عنوانه : « باب ما يفتح أوّله و إذا كسر أوّله قصر » و هو يقابل الباب الخامس في كتاب " الوشّاء "، و الكتاب

---

[141] : أبي الطيّب الوشّاء : « الممدود و المقصور »، ص : 51 – 52 – 53 .

[142] : المرجع نفسه، ص : م.ن 54 – 55 – 56 .

[143] : المرجع نفسه، **ينظر** : مقدمة المحقّق، ص : 15 .

السابع في كتاب " الفرّاء " و عنوانه : « باب ما يقصر فيهمز بعضه و يكتب بالألف » يقابل الباب السادس في كتاب " الوشّاء "، و أورد فيه " الوشّاء " ثماني كلمات من عشر كلمات أوردها " الفرّاء " [144].

ثالثا : كتاب أبنيّة الأسماء و الأفعال و المصادر * لابن القطّاع * (ت 515 هـ).

يعدّ هذا الكتاب من أهمّ الكتب الصّرفيّة و أكبرها و أغزرها فوائد في تراثنا العربيّ، و من الكتب الّتي مالت إلى الإيجاز، و الاختصار، و اكتفت بالقليل، و تجنّبت التّوسّع و الإطالة، و عن هذا يقول " ابن القطّاع " في مقدّمة كتابه : « و اعلم أنّي توخّيت الاختصار فيما ذكرت، و لم أكثر من الأمثلة فيما أوردت، و رجوت أن يكون هذا المختصر كافيّا في بابه، شافيّا لطلابه » [145].

و بالرّجوع إلى الكتاب وجدت أنّ ابن القطاع قد قسّم الكتاب إلى أربعة أقسام و هي كالآتي :

1- باب ذكر الحروف.

2 - أبنيّة الأسماء.

3 - أبنيّة الأفعال.

4 - أبنيّة المصادر .

---

[1] : محمد ابراهيم عبادة : « النّحو العربي أصوله و أسسه و قضاياه و كتبه مع ربطه بالدرس العربي الحديث »، ص : 418 - 419 .

* كان في الأصل رسالة جامعيّة، قدمت في سنة 1980 م، من تأليف ابن القطّاع الصقلّي، و حققّه الدكتور (أحمد محمد عبد الدايم)، بمطبعة دار الكتب المصريّة، بالقاهرة سنة 1999 م .

* علي بن جعفر بن علي بن محمد بن عبد الله بن حسين بن أحمد الأعلى، أبو القاسم بن القطّاع السّعدي الصقلي اللّغوي، ولد سنة 433 هـ، كان واسع الثقافة، فياض المعرفة، غزير العلم، إماما في النّحو و الصّرف، برع في العروض، و من مصنّفاته : كتاب الأبنيّة، كتاب الأصوات، المشي و السير، الأفعال، البارع في علم العروض، و غيرها، توفي سنة 515 هـ. **ينظر** : جلال الدين السيوطي : « بغية الوعاة في طبقات اللّغويين و النّحاة »، (ج . 2)، ص : 153 - 154 - 231 .

[2] : ابن القطّاع الصقلي : « أبنيّة الأسماء و الأفعال و المصادر »، تحقيق أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب، القاهرة، (د. ط)، (1999)، ص : 92 .

و ممّا تجدر الإشارة إليه أنّ " ابن القطّاع " في القسمين الأخيرين من كتابه – أبنيّة الأفعال، و أبنيّة المصادر – لم يتناول كلّ مادّة لوحدها، و إنّما جعلهما متداخلين، فهو يتحدّث عن المصادر انطلاقا من أبنية الأفعال .

و لم يتطرّق للحديث عن أبواب كتابه مباشرة، بل مهّد لها بدراسة عامّة، بغية مساعدة الباحث و القارئ على فهم منهجه، و جعل هذا التّمهيد في شكل أبواب درسها كما يلي :

أ – باب تحدّث فيه عن أقلّ أصول الأسماء و أكثر أصولها، فأقلّ أصول الأسماء المتمكّنة ثلاثة أحرف نحو : صَقْر، و حَجَر، و هذا البناء هو الأكثر في الكلام، كما يجيء على أربعة، نحو : جَعْفَر، و هو أقل في الكلام من البناء الثّلاثيّ، و يجيء على خمسة، نحو : سَفَرْجَل، و هو أقلّ من البناء الرّباعي، و لا يجاوز الاسم هذا البناء إلاّ مزيدا، و قرّر ابن القطّاع أنّ أقصى ما ينتهي إليه الاسم الثّنائيّ و الثّلاثيّ و الرّباعيّ بالزّيادة سبعة أحرف. أمّا الأسماء غير المتمكّنة فأقلّ أصولها أن يأتي الاسم منها على حرف واحد غير محذوف، و لا يكون إلاّ مكنيّا متّصلا، نحو : " التاء " في " فعلت "، و يأتي الاسم منها على حرفين محذوفا، و أصله الثّلاثة، نحو : مذ و الّتي أصلها منذ، و تبلغ أيضا بناء الثّلاثة، نحو : أين، و ما يجاوز هذا البناء إلاّ مزيدا، نحو قولك : أنّى [146].

ب – باب ذكر فيه أقلّ أصول الأفعال و أكثر أصولها، فأقلّ أصول الأفعال المتصرّفة ثلاثة أحرف نحو : ضرب، و تجيء على أربعة، نحو : دَحْرَجَ، و هذا البناء أقلّ من الثّلاثيّ، و لا يجاوز الفعل هذا البناء إلاّ مزيدا، كما أنّ ابن القطّاع جعل أقى ما ينتهي إليه الفعل ستّة أحرف، ثلاثيّا، نحو : اسْتَكْبَر، أو رباعيّا، نحو : احْرَنْجَمَ، أمّا الأفعال الّتي لا تتصرّف فهي تسعة : نعم، و بئس، و ليس، و عسى، و فعل التّعجب، و وَيْحَ زيد، و وَيْبَه، و وَيَلْهُ، و وَيْسَهُ.

جـ– باب ذكر الحروف، و تكلّم فيه عن أقلّ أصولها و أكثرها، ذكر فيه أنّ حروف المعاني تكون على حرف واحد، مثل : كاف التّشبيه، و على حرفين، مثل : مِنْ، و على ثلاثة، مثل : أَجَل، و على أربعة، مثل : لكنْ مخفّفة، و على خمسة، مثل : لكنَّ مشدّدة [147].

---

[1] : ابن القطّاع الصّقلي : « أبنيّة الأسلم و الأفعال و المصادر »، ص : 93- 94- 95 .

[147] : ابن القطّاع الصّقلي : « أبنيّة الأسلم و الأفعال و المصادر »، ص : 97 - 98 .

و استهلّ ابن القطّاع عرض موضوعاته بآخر ما ذكره في تمهيده، و هو باب ذكر الحروف؛ حيث قسّمها إلى قسمين :

* **أوّلهما** : باب حروف الزّيادة، و هي عشرة، يجمعها في قولك : « اليوم تنساه »، و بين مواقع زيادتها في الأسماء و الأفعال حرفا حرفا.

* **ثانيّهما** : باب حروف البدل، و هي اثنتا عشر حرفا، يجمعها في قولك : « طال يوم أَنْجَدْته »، و تناولها حرفا حرفا [148].

و أتبعه بقسم أبنيّة الأسماء، القسم الثّاني من أقسام الكتاب، و الأبنيّة عنده هي : أبنيّة ثنائيّة، و أبنيّة ثلاثيّة، و رباعيّة، و خماسيّة [149].

ثمّ يشرع في الحديث عن كلّ نوع بتعريفه، و توضيح نظريّته فيه، كما تناول داخل كلّ بناء من الأبنيّة، سواء أكان ثنائيّا، أم ثلاثيّا، أم رباعيّا، أم خماسيّا، المسائل التالية : المكرّر، و المضعّف، ثمّ المزيد بأحرف الزّيادة، و المزيد بالهاء.

و ختم ابن القطّاع هذا القسم بأمثلة ما جاء منسوبا من الأبنيّة، و فصل بين أبنيّة الثّلاثيّ و الرّباعيّ، بحديث عن استعمالات الصّيغ المختلفة تطرّق فيها لأوجه استعمالاتها، و بعد الانتهاء من أبنيّة الأسماء ذكر باب ما عرّبت العرب من الأسماء الأعجميّة [150].

و تحدّث في أبنيّة الأفعال عن : أبنيّة الأفعال الثّلاثيّ المجرّدة و المزيدة، و أبنيّة الأفعال الرّباعيّة المجرّدة و المزيدة .

---

148 : المرجع نفسه، ص : من 99 إلى 108.

149 : المرجع نفسه، ص :من 109 إلى 132 .

150 : ابن القطّاع الصّقلي : « أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر »، ص : من 133 إلى 151 .

و ابن القطّاع بعد حديثه عن الأفعال تناول في فصل طويل، ما استعملته العرب في كلامها من الأبنيّة، و ما لم تستعمله، و ما ندر استعماله، و ذلك مثل قوله : « و لم يأت على فُعالٍ في الجمع إلاّ قولهم رُبَّ و رُباب، و ظئر و ظُؤار، و عِرِق و عُراق، و توأم و تُؤَام ... » .

أمّا عن القسم الرّابع، فقد خصّصه لأبنيّة المصادر؛ حيث قسّمها إلى : مصادر الثّلاثيّ المجرّد و المزيد، و مصادر الرّباعيّ المجرّد و المزيد [151].

و ممّا يلاحظ على " ابن القطّاع " في أبنيّته أنّه جمع بين نوعين من الأبنية في مكان واحد، و هما النّوع المسموع، و النوع المقيس، أمّا النوع الأوّل، فكان عليه أغلب الكتاب، و مثاله في قوله : « " فِعِلْنَة " نحو : عِرِضْنَة و خِلِفْنَة للكثير الاعتراض، و للخلاف أيضا، و على " فُعُلْنَة " نحو : تُرُنْجَةٍ » [152].

و أمّا الثّاني فقد تطرّق إليه قليلا، كقوله : « و على " فَعَنْلَةٍ " نحو ناقة كَنَعْرَةٍ للطويلة، لغة عن الهنائي في كَنْعَرَةٍ، و على " فُنْعُلِيَّة " نحو : عُنْجُهِيَّةٍ، و على " فُنْعُلانيَّة " نحو : عُنْجُهَانِيَّة » [153].

و بهذا جمع ابن القطّاع المادة اللّغويّة كلّها، ما لا ضابط لها بالنّص عليها، و الّتي لها ضابط بذكر قاعدتها، كما اعتمد في دراسته للأبنيّة، على جهود من سبقه من العلماء؛ حيث قال : « فَعَوَّلت في ذلك على ما ذَكَرَت العلماء في كتبها، و فَرَّقَتْهُ في تَوَالِيفِها، و سَطَرْتُه في مصنّفاتها » [154].

و ممّا يلاحظ على كتاب ابن القطّاع أنّه جاء مستقلا في دراسته للأبنيّة بجميع أنواعها، أسماء، و أفعالا، و مصادر، جمع فيه بين المسموع، و المقيس، و المشهور، و النادر، و المعرب، و ترك تفسير الكلمات الواضحة، و اقتصر في شرح الكلمات الصّعبة على كلمة أو كلمتين، كما أنّه اقتصد في ذكر الشّواهد، و خلّصها من الأسانيد، و اقتصد في

---

[151] : المرجع نفسه، ص : من 152 إلى 383 .

[152] : المرجع نفسه، ص : 245 .

[153] : ابن القطّاع الصّقلي : « أبنيّة الأسلحة و الأفعال و المصادر »، ص : 44 - 45 .

[154] : المرجع نفسه، **ينظر** : مقدمة المؤلّف، ص : 90 .

كثير من الأحيان على موضع الشّاهد فقط؛ حيث جاءت كثير من الشّواهد مجزوءة، و كذلك عدم الإكثار من ذكر أسماء العلماء الّذين نقل عنهم، و كذلك أسماء مؤلّفاتهم [155].

و ختاما و بناء على ما سبق ذكره يمكن القول؛ أنّ كتاب " سيبويه " يعدّ المرجع الأوّل في بحث الصّرف، و اعتمد عليه " أبا عثمان المازني " اعتمادا كبيرا في باب التّصريف عندما وضع مؤلّفه : " التّصريف "، كما كان الكتاب " عمدة ابن جنّي في جمع قواعد الصّرف، و أصوله، و ترتيبه، سواء أكان في شرحه لتصريف " المازني " أم في كتابه : " التّصريف الملوكيّ ".

و لم يضف من جاء بعد سيبويه، و المازني، و ابن جنّي إلى مباحث الصّرف شيئا ذا قيمة كبيرة، و كلّ ما فعله المؤلّفون العمل على جمع قواعد الصّرف، و أمثلته المتناثرة في الكتب و تبويبها، و تهذيب مسائلها، فكان للصّرف جزء هام في كتاب " المفصّل " للزّمخشري، و في كتب " ابن مالك "، كما أفرد " ابن الحاجب " كتابا في الصّرف و هو " الشّافيّة "، و اعتمد على كتب المتقدّمين في المادة، و التّبويب.

أمّا المتأخّرون فلم يخرجوا عمّا رسمه " الزّمخشريّ "، و " ابن مالك "، و " ابن الحاجب "، إلاّ ما كان من شرح مسألة غامضة، أو مثل، أو عبارة، أو زيادة في التّمثيل و الشّرح، فنشأت من ذلك شروح كثيرة .

[155] : المرجع نفسه، ص :55- 56 .

الفصل الثاني :

ابن القوطيّة و علم الصّرف - كتاب الأفعال أنموذجا -

- **المطلب الأول** : التّعريف بالكاتب.
- **المطلب الثاني** : التّعريف بالكتاب.
- **المطلب الثالث** : دراسة لبعض النماذج.

المطلب الأول : التعريف بابن القوطيّة .

أولا : مولده و نشأته :

هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن مزاحم، المعروف بابن القوطية (367هـ – 978 هـ)، الأندلسيّ الإشبيليّ الأصل القرطبيّ المولد و الدّار، و القوطيّة نسبة إلى القوط، و كان جدّه عيسى بن مزاحم قد تزوّج فتاة اسمها سارة بنت: أوبه " Oppa " ملك القوط، حين جاءت إلى دمشق تشكو ظلم عمّها " أردبست Ardabast "، للخليفة هشام بن عبد الملك. و رحل عيسى مع زوجته هذه إلى الأندلس، فسكن إشبيلية و بقي نسله بها [156].

و يرى " ياقوت الحمويّ " (574 – 622 هـ) صاحب كتاب " **معجم الأدباء** " أنّ القوط ينسبون إلى قوط بن حام بن نوح كانوا بالأندلس من أيام إبراهيم عليه السلام [157].

و ليس لدينا الكثير من الأخبار عن نشأة " ابن القوطيّة "، إذ أنّ المترجمين لم يذكروا عن مولده شيئا. إلاّ أنّه يقال أنّ مولده كان مع ابتداء الربع الأخير من القرن الثالث الهجري، فالمؤرخون يرون أنّه عمّر طويلا. و الدّليل على صحّة هذا، أنّ " أبا علي القالي " لقي " ابن القوطيّة " بالأندلس، و كان " ابن القوطيّة " آنذاك رجلا قد اكتمل علما، و تجدر الإشارة إلى أنّ " القالي " دخل إلى الأندلس بعد سنة ثمان و عشرين و ثلاثمائة (328 هـ) [158].

---

[1] : كارل بروكلمان : « تاريخ الأدب العربي »، نقله إلى العربية : عبد الحليم النّجار، (ج .3)، دار المعارف، مصر، (ط. 3)، (د . ت)، ص : 89.

[2] : ياقوت الحموي الرّومي : « معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب »، تحقيق : إحسان عباس، (ج . 5)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط . 1)، (1993)، ص : 2594 .

[158] : كارل بروكلمان : « تاريخ الأدب العربي »، ص : 09 .

عاش " ابن القوطيّة " بقرطبة إلى أن بلغ مبلغ التّلقي و السّماع، و يروى أنّه سمع بها من شيوخ عدّة، نذكر منهم : طاهر بن عبد العزيز *، و ابن أبي الوليد الأعرج، و محمد بن عبد الوهاب بن مُغيث، و محمد بن عبد عمر بن لُبابة*، و عمر بن حفص بن أبي تمّام *، و أسلم بن عبد العزيز *، و أحمد بن خالد *، و محمد بن المسور *، و محمد بن عبد الملك بن أيمن*، و عبد الله بن يونس*، و أحمد ابن بشر الأعبس*، و قاسم بن أصبغ*.

---

* : طاهر بن عبد العزيز الرُّعيني، أبو الحسن، محدّث، من أهل قرطبة، كان رجلا فاضلا، فهما، ورعا، عارفا باللّغة، سمع من محمد بن إسماعيل الصّائغ الكبير، و من محمد بن علي بن زيد الصّائغ الصغير، و غيرهم، قيل : أنّه توفّي سنة أربع و ثلاثمائة (304 هـ) . **ينظر** : الضبّي : « بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس »، (ج. 2)، ص : 422.

* : محمد بن عمر بن لبانة، يكنّى أبا عبد الله، و هو عمّ محمد بن يحي بن لبانة، كان من الأئمة في الفقه، روى عن مالك بن علي القُرشي الزاهد، و أبي زيد عبد الرحمن بن ابراهيم المعارفي، و غيرهم، و روى عنه أبو عيسى يحي بن عبد الله بن أبي عيسى، و خالد بن سعد، و غيرهم، مات بن لبانة بالأندلس سنة أربع عشرة و ثلاثمائة (314 هـ) . **ينظر** : الضبّي : « بغية الملتمس في تاريخ رجال أه.ل الأندلس »، (ج. 1)، ص : 147 .

* : عمر بن حفص بن غالب، يكنّى أبا حفص، و يعرف بابن أبي التمّام، روى عن يونس بن عبد الأعلى، و محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، روى عنه خالد بن سعد و أثنى عليه، مات بالأندلس سنة سبع عشرة و ثلاثمائة (317 هـ) . **ينظر** : الضبّي : « بغية الملتمس في تاريخ رجال أه.ل الأندلس »، (ج. 2)، ص : 529- 530 .

*: هو أسلم بن عبد العزيز بن هاشم بن خالد بن عبد الله بن خالد بن عبد الله بن حسن الجعد بن أَسْلَم بن أبلن بن عمرو. مولى عمرو بن عثمان بن عفان، يكنّى أبا الجعد، ولي القضاء بالجماعة بالأندلس لعبد الرحمن الناصر، و كان جليلا من القضاة، ثقة من الرواة، يميل إلى مذهب الشّافعيّ، روى عن يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن مَسيرة بن حفص بن حيَّان الصَّدفي، و إبراهيم بن إسماعيل بن يحي بن عمرو المَرَنِيّ، و غيرهما، و له سماع بالأندلس من بقيّ بن مخلّد، و محمد بن عبد السلام الخُشنيّ، و قاسم بن محمد، و نحوهم، روى عنه خالد بن سعد، مات في يوم السبت، و قيل : يوم الأربعاء لتسع بقين من رجب سنة تسع عشرة و ثلاثمائة (319 هـ) . **ينظر** : الضبّي : « بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس »، (ج. 1)، ص : 294- 295 .

* : أحمد بن خالد بن يزيد، يعرف بابن الجبّاب، كنيته أبو عمر، جيانيّ الأصل، سكن قرطبة، كان حافظا مُتقنا، و راوية للحديث مكثرا، سمع جماعة، منهم : إسحاق بن إبراهيم الدبري، صاحب عبد الرّزاق بن همام، و غيرهما، و من أهل الأندلس : محمد بن وضّاح، و إبراهيم بن محمد القزّاز، و بقي بن مخلّد، و غيرهم، و حدّث بالأندلس دهرا، و ألّف في مسند حديث مالك بن أنس، و غيره، روى عنه ابنه محمد، و خالد بن سعد، و غيرهما، قال أبو محمد بن حزم : مولده سنة ست و أربعين و مائتين (246 هـ)، و مات بقرطبة سنة اثنتين و عشرين و ثلاثمائة (322 هـ). **ينظر** : الضبّي : « بغية الملتمس في تاريخ رجال أه.ل الأندلس »، (ج. 1)، ص : 221 .

* : محمد بن المسور بن عمر بن محمد بن عليّ بن المسور بن ناجية بن عبد الله بن يسار، مولى الفضل بن العباس بن عبد المطلب، أندلسي، كان فقيها مقدما، سمع محمد بن وضّاح، و محمد بن عبد السلام الخشمي، مات بالأندلس سنة اثنتين و عشرين و ثلاثمائة (322 هـ) . **ينظر** : الضبّي : « بغية الملتمس في تاريخ رجال أه.ل الأندلس »، (ج. 1)، ص : 167 .

* : محمد بن عبد الملك بن فرج بن أيمن، أبو عبد الله، رحل إلى العراق، و سمع بها أبا عبد الرحمن بن أحمد بن حنبل و طبقته، وحدّث بالمشرق، و بالأندلس، و صنّف السنن، روى عنه خالد بن سعد، و غيره، مات أبو عبد الله بن أيمن سنة ثلاثين و ثلاثمائة (330 هـ) . **ينظر** : الضبّي : « بغية الملتمس في تاريخ رجال أه.ل الأندلس »، (ج. 1)، ص : 135 .

* : عبد الله بن يونس بن محمد بن عبيد الله بن عبّاد بن زياد المرادي، أندلسي، يروي عن بقي بن مخلّد، و كان من المكثرين عنه، روى عنه عبد بن نصر، و خالد بن سعد، و غير واحد، مات بالأندلس سنة ثلاثين و ثلاثمائة (330 هـ). **ينظر** : الضبّي : « بغية الملتمس في تاريخ رجال أه.ل الأندلس »، (ج.2)، ص : 457 .

و سمع ابن القوطيّة عن شيوخ إشبيلية و منهم: محمد بن عبد الله بن القوق، و حسن بن عبد الله الزبيري، و سعيد بن جابر*، و علي بنى أبي شيبة *، وسيد أبيه الزاهد *.

و لقي أكثر مشايخ عصره بالأندلس فأخذ عنهم و أكثر النّقل من فوائدهم.[159]

ثانيا: مكانته العلميّة و مؤلّفاته:

كان " ابن القوطيّة " أعلم زمانه في اللّغة و أكثر اتّصالا بفروعها، جيّد الشّعر، صحيح الألفاظ، حسن المطالع و المقاطع، إلاّ أنّه تركه و رفضه، وكان أيضا فقيها حافظا للحديث و الآثار، مضطلعا بأخبار الأندلس رواية لسيّر ملوكها و أمرائها و علمائها و شعرائها حافظا لأخبارهم يملي ذلك عن ظهر قلب، و أكثر ما كان يؤخذ عنه و يقرأ عليه كتب اللّغة، و ممّا زيّن علمه و فضله اتّصافه بالزّهد و التّقوى و النّسك، حتّى أنّه روى عنه الشّيوخ و الكهول[160].

---

* : أحمد بن بشر بن محمد بن إسماعيل بن بشر التُّجيبي، أبو عمر، قرطبي، يعرف بابن الأغبس، من أهل قرطبة، يكنّى أبا عمر، محدّث، سمع من ابن وضّاح، و الخشمي، و مطرّف بن قيس، و غيرهم، كان متقدّما في معرفة لسان العرب و البصر بلغاتها، و كان مشاورا في الأحكام، و يميل إلى النّظر و الحجّة، مات بالأندلس سنة سبع و عشرين و ثلاثمائة (327 هـ) . **ينظر**: الضبّي : « بغية الملتمس في تاريخ رجال أه.ل الأندلس »، (ج. 1)، ص : 217 .

* : سعيد بن جابر بن موسى الكلاعي، أندلسي، ذكره أبو سعيد، و قال: مات بالأندلس سنة ست و عشرين و ثلاثمائة (326 هـ). **ينظر** : الضبّي : « بغية الملتمس في تاريخ رجال أه.ل الأندلس »، (ج. 2)، ص : 393 .

* : علي بن عبد القادر بن أبي شيبة، من موالي الكلاع، محدّث أندلسي، سمع من بقي بن مخلّد، و ابن القزّاز، و محمد بن وضّاح، و غيرهم، مات بالأندلس سنة خمس و عشرين و ثلاثمائة (325 هـ). **ينظر** : الضبّي : « بغية الملتمس في تاريخ رجال أه.ل الأندلس »، (ج. 2)، ص : 553 .

* : سيد أبيه بن العاصي، المرادي، الزاهد، الفاضل، إشبيلي، محدّث، روى عن محمد بن وضّاح توفي سنة خمس و عشرين و ثلاثمائة (325 هـ). **ينظر** : الضبّي : « بغية الملتمس في تاريخ رجال أه.ل الأندلس »، (ج. 2)، ص : 406 – 407 .

[1] : ابن القوطيّة : « تاريخ افتتاح الأندلس »، تح : إبراهيم الأبياري، (مج. 2)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (ط. 2)، (1989)، ص : 9 – 10 .

[1] : ابن خلّكان : « وفيات الأعيان و إنباه أبناء الزمان »، تح : إحسان عبّاس، (مج. 4)، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (1978) ، ص : 368 .

و كان " أبو علي البغداديّ المعروف بالقالي " * (288 هـ- 356 هـ) يفضّله و يبالغ في تعظيمه، و يعرف حقه و يقدّمه، حتّى أنّ الخليفة الحكم المستنصر بالله حين سأل أبا علي القالي الوافد من الشرق عن أعلم النّاس بعلوم اللّغة في الأندلس أجابه القالي: بأنّه محمد بن القوطيّة [161].

كما شهد المؤرّخون له، فأفاضوا في مديحه و تبجيله و ذكر مقدرته اللّغوية، إذ قال عنه " ابن الفرضي " (351 - 403 هـ) في كتابه " **تاريخ علماء الأندلس** " : «كان إماما في اللّغة و العربية، حافظا لهما، مقدّما فيهما، و أروى أهل عصره للأشعار و الأخبار، لا يُشَقُّ في ذلك غبارُهُ و لا يُلحَقُ شأوه، و كان مع ذلك فقيهاً متمكناً حافظاً للحديث و الآثار، غير أنّه لم يكن له في ذلك

أصول يرجعُ إليها فلم يكن ضابطاً للرواية، و كان ما يُسْمَعُ منه من ذلك إنّما يُحْمَلُ على المعنى دون اللّفظ، وكان كثيراً ما يُقْرَأ عليه ما لارواية له فيه على سبيل الضّبط والتّصحيح، وكان مضطلعا بأخبار الأندلس راويةً لسيّر ملوكها و أمرائها و علمائها و شعرائها حافظا لأخبارهم يملي ذلك عن ظهر قلب، وكان أكثَر ما يؤخذ عنه و يقرأ عليه كتبُ اللّغة »[162].

و ينقل " ابن فرحون " عن " ابن عبد الرءوف "، يقول : « قال ابن عبد الرءوف في طبقاته : كان أبو بكر من علماء الأندلس، فقيها من فقهائهم، صدراً من أُدبائهم، حافظا للّغة و العربية، بصيراً بالغريب و النّادر و الشّاهد و المثل، عالما بالخبر و الأثر، جَيِّدَ الشعر، صحيح اللّفظ، واضح المعاني، إلاّ أنّه تركه، و رفضه، مؤثراً ما هو أولى منه، و هو إمام من أَئمّة الدّين، تامُّ العناية بالفقه و السنّة مع مروءة ظاهرة » .

---

* : هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سليمان، ولد بمنازجرد من ديار بكر عام ثم.ان و ثماني.ن و مائتين (288 هـ)، غلب عليه لقب القالي، نسبة إلى مدينة قالي قلا، صرف أبو علي من عمره ستة و عشرين عاما قض.اها في التّعليم و الرواية و التّأليف، فاستفاد النّاس منه و عوّلوا عليه، و اتّخذوه حجّة فيما نقله، و من مؤلّفاته : الممدود و المقصور، فعل.ت و أفعل.ت، البل.ع، و غيره.ا، توفي سنة (356 هـ) . **ينظر** : الضبّي : « بغي.ة الملتمس في تاريخ رج.ال أه.ل الأندلس »، (ج. 1)، ص : 216 .

[2] : أحمد محمد المقّري التّلمساني : « نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب »، تح : إحسان عبّاس، (ج. 3)، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (1968)، ص : 73 .

[1] : ابن الفرضي : « تاريخ علماء الأندلس »، تح : بشّار عوّد معروف، (مج. 2)، دار الغرب الإسلامي، تونس، (ط.1)، (2008)، ص : 103 .

كما يقول " ابن فرحون " : يقول " ابن عفيف " : «كان ابن القوطيّة جليلا، من أعلم زمانه باللّغة و العربية، حافظا للّغة و الحديث و الخبر و النّوادر و الشّعر، و له في الحديث قدم ثابتة، و رواية واسعة، و هو على ذلك من أهل النّسك و العبادة »[163].

و تظهر لنا إجادته للشّعر من خلال قصّته مع الشّاعر أبي بكر يحيى بن هذيل الّذي زاره يوما " ابن القوطيّة " في ضيعة له بسفح جبل قرطبة، و كان منفردا منها عن النّاس، فألفاه خارجا منها،

فلمّا رآه " ابن القوطيّة " استبشر به، فبادره " يحيى بن هذيل " ببيتٍ حضره [164]:

مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتَ يا مَن لاَ شَبِيهَ له و مَن هو الشَّمْسُ و الدُّنيا له فَلَك

فتبسّم " ابن القوطيّة " و أجابه مسرعاً :

من منزل يَعجِب النُّسَّاك خَلْوَته و فيه سَتْرٌ على الفُتَّاك إن فَتَكوا

و لابن القوطيّة قطعة من الشّعر في وصف الربيع[165]:

ضَحِكَ الثَّرَى وبدا لك استبشارُهُ و اخْضَرَّ شارِبُهُ وطَرَّ عِذارُهُ
و رنتْ حدائقه وآزرَ نبتُهُ و تفطَّرت أنوارُهُ و ثمارُهُ
و اهتزَّ ذابلُ كلِّ ماءِ قرارةٍ لما أتى متطلِّعاً آذارُهُ
و تعمَّمت صُلْعُ الرُّبَا بنياتِها و ترنَّمت من عُجْمَةٍ أطْيَارُهُ

---

[2] : ابن فرحون المالكي : « الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب »، تح: محمد الأحمري أبو النّور، (ج. 2)، دار الثراث، القاهرة، (د.ط)، (د. ت)، ص : 217 .

[1] : عبد الملك الثّعالبي النيسابوري : « يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر »، تح : مفيد محمد قميحة، (ج. 2)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط. 1)، (1983)، ص : 74 .

[2] : جلال الدين السّيوطي : « بغية الوعاة في طبقات اللغويّين و النّحاة »، تح : أبو الفضل إبراهيم، (ج. 1)، دار الفكر، بيروت، (ط. 2)، (1979)، ص : 198 .

و له قطعة في الحنين:[166]

ضُحىً أناخوا بوادي الطلحِ عيرهُمُ فأوردوها عشاءً أيَّ إيرادِ
أكرم به واديًا حلَّ الحبيبُ به ما بين رندٍ وصفصافٍ وفرصاد
يا واديًا سار عنه الركبُ مرتحلاً بالله قل أين سار الركب يا وادي
أبالحمى نزلوا أم باللِّوى عدلوا أم عنك قد رحلوا خُلْفًا لميعادي
بانوا و قد أورثوا جسمي لبينهم سقمًا و قد قطعوا بالبين أكبادي

و أنشد له " أبو سعيد بن دوست "، قوله في الناصر :[167]

يَا من يجرد من بصيرته تحت الحوادث صارم العزم
رعت العدو فما مثلت له إلا تفزّع منك في الحلم
أضحى لك التَّدبير مطَّرِداً مثل اطّراد الفعل للاسم
رفع العدو إليك ناظره فرآك مطَّلعاً مع النَّجْم

و رغم المكانة العلمية لابن القوطيّة الّتي شهد له بها " القالي " و غيره. إلاّ أنّه لم يترك إلاّ القليل من المؤلفات ارتبطت معظمها بميدان اللّغة و على رأسها " **كتاب الأفعال** " و الّذي سنتطرّق إلى دراسته، و " **كتاب المقصور و الممدود** "، و فيه جَمَع مالا يُحَدّ و لا يوصف حتّى أن أعجز من يأتي بعده و فاق من تقدّمه، و " **شرح رسالة أدب الكاتب** "، و فيها شرح مقدمة " ابن قتيبة "، و " **كتاب تاريخ افتتاح الأندلس** " الذي قال عنه " الذّهبيّ " في كتابه " **سير أعلام النّبلاء** " أنّه : « كان يمليه من صدره غالبا »[168].

ثالثا : وفاته:

[166] : عبد الملك الثّعالبي النيسابوري : « يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر »، ص : 84 - 85 .
[167] : ابن القوطيّة : « تاريخ افتتاح الأندلس »، ص : 14 .
[2] : يوسف عيد : « النّشاط المعجمي في الأندلس »، دار الجيل، بيروت، (ط. 1)، (1992)، ص : 100 .

توفي " أبو بكر " يوم الثلاثاء لسبع بقين من شهر ربيع الأول سنة سبع و ستين و ثلاثمائة (367 هـ) بمدينة قرطبة، و دفن يوم الأربعاء وقت صلاة العصر بمقبرة قريش و صلّى عليه " أبو جعفر بن عون الله "، وكان قد أوصى بذلك[169].

و ختاما و ممّا سبق ذكره يمكننا القول أنّه رغم قلة مؤلفات " ابن القوطيّة " إلاّ أنّه حظي بإعجاب و ثناء الكثير من علماء عصره و من ترجموا له.

المطلب الثاني: التّعريف بالكتاب.

صنّف الباحثون العرب كتبا عديدة في الأبنية و الصّيغ و بقسميها الأفعال و الأسماء، إلاّ أن الاهتمام بالأفعال كان له الحظّ الأوفر، و لعلّ مردّ ذلك يرجع إلى التّغيّرات الّتي تدخل على الأفعال و كثرة تصرّفها، و دخول عامل الزّمن عليها، و في هذا السّياق نجد " ابن القوطيّة " بمصنَّفه : " **كتاب الأفعال** " و يطلق عليه أيضا : " **تصاريف الأفعال** "، و يعالج هذا الكتاب في موضوعه الصيّغ التّصريفيّة للأفعال، و قد عدّه المستشرق " اغناثيوس جويدي " من أقدم المعاجم العربيّة في الأفعال.

أولا : وصف الكتاب:

أ -من حيث الشكل:

- **العنوان** : كتاب الأفعال .
- **المؤلّف** : ابن القوطيّة المتوفى سنة 367 هـ .
- **التحقيق** : علي فودة .
- **دار النشر** : مكتبة الخانجي للطّبع و النّشر و التّوزيع – مصر –
- **الطبعة** : الطبعة الأولى .
- **سنة الطّبع** : سنة 1952 م .

[3] : ابن خلّكان : « وفيات الأعيان و إنباه أبناء الزمان »، ص : 369 . و ذكره ابن الفرضي في : « تاريخ علماء الأندلس »، ص : 103 .

❖ **رقم الإيداع** : / 8151 / 93 .

❖ **الترّقيم الدّولي** : I.S.B.M 6- 095 - 505 - 977 .

و له طبعات أخرى منها : طبعته الأولى في مدينة ليدن بمطبعة بريل المسيحيّة سنة 1894 م بتحقيق اغناثيوس جويدي، و طبعة سنة 1983م، و طبعة سنة 1993م، كما له مخطوطة في مكتبة مراد ملا، برقم : 1790.

و فحوى الكتاب ما يلي:

❖ مقدمة المحقّق " علي فودة " من صفحة واحدة.

❖ التّعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف في صفحتين .

❖ مقدمة المصنِّف .

❖ أبواب الكتاب تناول فيها الأفعال الثلاثية و أضربها، و المصادر الثلاثية، و ذكر المصادر الرباعية كذلك.

و قد أفرد بابا للأفعال الثلاثيّة الخاصة، فبدأ بالهمزة وانتهي إلى الواو. و بعد الانتهاء من ذكر موضوعات كتابه أنهى ذلك بقوله : « تمّ كتاب الأفعال و الحمد لله على عونه و إحسانه و صلّى الله على محمد رسوله و ذلك في ربيع من سنة أربع و ثلاثين و خمس مائة »[170].

ثمّ يأتي فهرس الأفعال مرتبا حسب التّرتيب الهجائيّ : **(أ – ب – ت – ث – ج – ح – خ – د –ذ – ر – ز – س – ش – ص – ض – ط – ظ – ع – غ – ف – ق – ك – ل – م – ن – هـ – و – ي)**[171].

يقع كتاب الأفعال في حوالي 354 صفحة، إضافة إلى صفحات أخرى تحتوى على مقدمة المحقّق و التّعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف.

---

[1] : ابن القوطية : « كتاب الأفعال »، تح: علي فودة، مكتبة الخانجي، مصر، (ط.2)، (1993)، ص : 319.

[171] : المرجع نفسه،**ينظر** : فهرس الأفعال .

ب– من حيث المحتوى :

1 – مقدمة المحقق :

بدأ المحقّق " علي فودة " مقدمته بالثّناء على " السيّد علي راتب " الّذي تفضّل بنشر هذا الكتاب مشيرا إلى أهمية الكتاب؛ حيث عدّه من أنفس دخائر العربيّة في أمجد عصورها، و قد عمل المحقّق على ضبط الكتاب ضبطا كاملا، و دعا إلى ذلك الأستاذ " عبد الحفيظ شلبي " للعمل معه، إلاّ أنّ انشغالاته منعته من ذلك؛ حيث قال : « و كنت قد دعوت صاحبي الأستاذ عبد الحفيظ شلبي للعمل معي، فاستجاب شيئًا ما ثمّ صرفته مشاغله، فانصرف إليها مثابا مشكورا »[172]، و يضيف في مقدمته أنّه عارض الطبعة الّتي نشرها العلاّمة " المستشرق جويدي "، ثمّ قارنها بما جاء في المعاجم من مواد الكتاب حتّى تستقيم الطبعة الّتي بين أيدينا.

أمّا فيما يخصّ تبويب الكتاب و ترتيبه فقد اعتمد المحقّق ترتيبا صوتيا ليحفظ للكتاب سمته، و طابعه، و ذوق صاحبه، و في هذا يقول : « و كنّا على أن نبوّب الكتاب و نرتّبه حسب ترتيب حروف الهجاء، لولا أنّنا آثرنا أن نبقي على ما حرص المؤلّف نفسه أن يكون، لنحفظ للكتاب سمته، و طابعه، و ذوق صاحبه ».

أما الفهرس فقد رتّبه ترتيبا هجائيا لأنّه يرى أنّ الفهارس المرتّبة هي خير ما يعين على مراجعة المعاجم، و هو على النحو الآتي : (**أ – ب – ت – ث – ج – ح – خ – د –ذ – ر – ز – س – ش – ص – ض – ط – ظ – ع – غ – ف – ق – ك – ل – م – ن – هـ – و – ي**)[173].

و ختم مقدمته بالحمد لله رب العالمين، و تاريخ كتابتها في رمضان 1381 هـ ، الموافق لـ : 1952 م[174].

---

[172] : ابن القوطية : « كتاب الأفعال »، تح : علي فودة، **ينظر** : مقدمة المحقق، (**ج**) .

[173] : المرجع نفسه، **ينظر** : مقدمة المحقق، (**ج**) .

2 – التّعريف بالمؤلِّف و المؤلَّف :

اعتمد المحقّق في التّعريف بالمؤلِّف على (وفيات الأعيان و معجم الأدباء)، و استهلّ تعريفه بذكر نسب الكاتب في سطرين؛ حيث عرّفه قائلا : « أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم، المعروف بابن القوطيّة، الأندلسي، الإشبيليّ الأصل، القرطبي المولد و الدار »[175].

ثمّ تحدّث عن شيوخه الّذين سمع عنهم بكلّ من إشبيلية و قرطبة، فذكر أنّه : « سمع بإشبيلية من محمد بن عبد الله بن القوق، و حسن بن عبد الله الزبيدي، و سيد بن جابر، و غيرهم . و سمع بقرطبة من طاهر بن عبد العزيز، و ابن أبي الوليد الأعرج، و محمد بن عبد الوهاب بن مغيث، و غيرهم »[176].

ليشير بعد ذلك لمكانته العلميّة و مصنّفاته الّتي فاق بها من تقدّمه و من لحقه؛ قائلا : « و كان أعلم أهل زمانه باللّغة العربيّة، و كان مع ذلك حافظا للحديث و الفقه، و الخبر و النوادر، و أروى النّاس للأشعار، و أدركهم للآثار، لا يلحق شأوه، و لا يشقّ غباره ... و كانت كتب العربيّة أكثر ما تقرأ عليه، و تؤخذ عنه »[177].

و أردف هذا بثناء " القالي " عليه، قائلا : قال " ياقوت " في " **معجم الأدباء** " : « لما دخل أبو علي القالي الأندلس اجتمع به (يعني ابن القوطيّة) و كان يبالغ في تقديمه و تعظيمه حتّى قال له الخليفة المستنصر الحكم بن عبد الرّحمن–: من أنبل من رأيته ببلدنا في اللّغة ؟ فقال– : أبو بكر بن القوطيّة »[178].

---

[174] : ابن القوطية : « كتاب الأفعال »، تح : علي فودة، **ينظر** : مقدمة المحقق، (**ج**) .

[175] : المصدر نفسه، **ينظر** : مقدمة المحقق، (**د**) .

[176] : المصدر نفسه، **ينظر** : مقدمة المحقق، (**د**) .

[177] : ابن القوطية : « كتاب الأفعال »، تح : علي فودة، **ينظر** : مقدمة المحقق، (**د**) .

[178] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، تح : علي فودة، **ينظر** : مقدمة المحقق، (**د**) .

ثمّ ذكر قصّته مع " أبي بكر يحي بن هذيل " الشّاعر قائلا : « قال الثّعالبي : إنّ أبا بكر يحي بن هذيل الشاعر زار يوما " ابن القوطيّة " في ضيعة له بسفح جبل قرطبة، و كان منفردا فيها عن النّاس، فألفاه خارجا منها، فلمّا رآه " ابن القوطيّة " استبشر به، فبادره يحي بن هذيل ببيت حضره :

مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتَ يا مَن لاَ شَبِيهَ له و مَن هو الشَّمْسُ و الدُّنيا له فَلَك

فتبسّم " ابن القوطيّة " و أجابه مسرعاً :

من منزل يَعجِب النُّسَّاك خَلْوَته و فيه سَتْرٌ على الفُتَّاك إن فَتَكوا

قال ابن هذيل : فما تمالكت أن قبّلت يده، إذ كان شيخي و أستاذي »[179].

انتقل المحقّق بعد ذلك إلى ذكر مقدمة المستشرق العلاّمة " جويدي " (1844 م - 1935 م) الّتي ترجمها عن الإيطالية الأستاذ الدكتور " عبد الرّحمن بدوي " (1917 م – 2002 م). ليختم تعريفه بوفاة " ابن القوطيّة " رحمه الله تعالى[180].

3 – دراسة الأبواب :

أولا : مقدمة الكتاب:

إنّ المتصفِّح لهذه المقدمة يرى أنّها جاءت في شكل تمهيد مختصر؛ حيث أنّه لم يتعرض لا لمنهج الكتاب و لا طريقة المؤلِّف في التّأليف، و لا حتّى السبب الّذي من أجله ألّف كتابه[181].

في حين نجد " الزّجاج " *(ت 311 هـ)؛ على سبيل المثال في كتابه " **فَعَلْتُ و أَفْعَلْتُ** " ؛ يذكر في مقدمته الموضوع الّذي يعالجه و التّرتيب الّذي اعتمده فيه قائلا : « هذا كتاب نَذْكُر فيه ما تكلّمت به العرب على لفظِ "

---

179 : المصدر نفسه،**ينظر** : مقدمة المحقق، (هـ) .

180 : المصدر نفسه،**ينظر** : مقدمة المحقق، (هـ) .

181 : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، تح : علي فودة، **ينظر** : مقدمة الكتاب، ص : 1 .

فعلتُ و أفعلتُ " و المعنى واحد، و ما تكلّمت به على لفظ " فعلتُ و أفعلتُ " و المعنى مختلف، و ما ذُكر فيه " فَعَلْتُ " وحده، و ما ذُكر فيه " أفعلتُ " وحدها ممّا يجري في الكتب و المخاطبات، و هو مصنَّف مبوَّب على حروف المعجم، فأوّل باب فيه باب الباء، و آخر باب فيه ما أوّله الهمزة، و تسمّيه النّاس الألف و يليه الياء »[182].

كما صرّح " الزّجاج " عمّا يرمي إليه من وراء هذا التّنظيم، فقد قال في مقدّمة كتابه : « و إنّما ألّفت هذا التّأليف ليسهل التماسه على طالبه، فإذا جاء شيء في أوّله الباء طَلَبَهُ في بابه، و كذلك سائر الحروف من بابه ذلك »[183].

كما نجد " ابن القطّاع الصّقلي " (ت 515 هـ) في كتابه " **كتاب الأفعال** " – الّذي هو عبارة عن شرح، و تبويب، و تهذيب لكتاب " ابن القوطيّة " – ، يتناول الحديث عن العيوب الّتي وجدها في أفعال " ابن القوطيّة " و الّتي كانت السبب في تأليف معجمه؛ مشيرا إلى المنهج الّذي سلكه في تهذيبه؛ حيث نجده يقول : « هذا الكتاب في غاية الجودة و الإحسان، لو كان ذا ترتيب و بيان لكن لم يرتّبه على الكمال و قد اجتهدت في ترتيبه و تهذيبه بعد و سمّيته " **تهذيب كتاب الأفعال** "، لأنّه قد أربى فيه على كل ألف في معانيه إلاّ أنّه لم يذكر فيه سوى الأفعال الثّلاثيّة و ما دخل عليها من الهمزة ولم يستوعب ذلك و ترك نحوا ممّا ذكر، و خلط في التّبويب، و قدّم و أخّر في التّرتيب، و جعل الثلاثيّ باتّفاق معنى في أبواب، و باختلاف معنى في أبواب، و المزيد بالهمزة في أبواب، و الثّنائيّ و المضاعف في أبواب، و المتّفق و المختلف منه في أبواب فأتعب الناظر، و انصب الخاطر، و صار الطالب للحرف يجده متفرّقا في الكتاب في عدّة أبواب، و لم يذكر فيه الأفعال الرباعيّة الصحيحة و لا الخماسيّة و السّداسيّة المزيدة و لا الثّنائيّة المكررة؛ ... فرددت كلّ فعل إلى مثله، و قرنت كلّ شكل بشكله، و رتّبته خلاف ترتيبه، و هذّبته خلاف تهذيبه، و ذكرت ما أغفله من الأفعال الثّلاثيّة، و المزيدة بالهمزة، و الثّنائيّة المكرّرة، و أوردت الأفعال الرباعيّة الصحيحة، و الأفعال الخماسيّة و السّداسيّة المزيدة، و أثبتتها على حروف المعجم حتّى لا يحتاج النّاظر أن يخرج من بابه إلاّ و قد استوعب جميع الأفعال على التّمام و الكمال، و أعلمت على ما أورده بحرف (القاف)، و على ما

---

* : هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري البغدادي، النّحوي، يعرف بالزّجاج، أخذ عن ثعلب و المبرّد، توفي سنة 311 هـ ، صنّف من الكتب : الأمالي في النحو، شرح أبيات سيبويه، كتاب الإشتقاق، كتاب العروض، كتاب فعلت و أفعلت، كتاب المقصور و الممدود، كتاب الوقف، و غيرها. **ينظر** : مجد الّدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي : « البلغة في تراجم أئمة النّحو و اللّغة »، ص : 59 .

[2] : أبو إسحاق الزّجاج : « فعلت و أفعلت »، حقّقه و قدم له و علّق عليه : رمضان عبد التواب، صبيح التميمي ، مكتبة الثّقافة الدينية، مصر، (د .ط)، (1995)، ص : 49

[3] : المصدر نفسه، ص : 50 .

أوردته أنا بحرف (العين) ليعرف بذلك ما أورده و ما أوردت، و ما ترك و ما زدت، و جمعت فيه ما افترق من مصنّفات العلماء، و نظمت فيه ما انتثر في مدوّنات البلغاء، و أردت ان يكون الكتاب جامعا لسائر الأفعال، حائزا لقصب الكمال، و لم أورد فيه سوى المعروف المستحسن، و عديت عن الحوشيّ المستهجن... » [184] .

و عليه فإنّ " ابن القطّاع " من خلال مطالعتنا لكتابه يتّضح لنا جليّا المنهج الّذي اعتمده، و الطّريقة الّتي اتّبعها، و الدافع الّذي من أجله ألّف الكتاب، ألا و هو العيوب الّتي وجدها في أفعال " ابن القوطيّة "، و كذلك " الزّجاج " في مقدمته.

أمّا " ابن القوطيّة " نجده ينصرف مباشرة إلى تناول كلّ ما يساعد القارئ على فهم مواد الكتاب، و كأنّه يريد للقارئ أن يقرأ الكتاب ليعلم ما فيه من فوائد و فرائد، فيتحدّث عن الأفعال الثلاثيّة و أضربها :

* **مضاعفة**، نحو: ردَّ، و كان الأصل رَدَدَ فثَقُلَ تحريك المِثْلَيْن فأسكنوا الأوّل و أدغموه في الثّاني فاشتدّ، و عَضَّ، و الأصل عَضِضَ، و لكنّه ثَقُلَ تحريك المثلين فأسكنوا الأوّل و أدغموه في الثّاني فاشتدّ، * **صحيحة**، نحو : ضَرَبَ، نَهَضَ .

* **معتلّة**، نحو : قال، و غزا .

* **متعدّية**، نحو : ردَّهُ يَرُدُّه، و ما كان **غير متعدّ**، نحو : شَحَّ يَشِحُّ و يَشُحُّ ... الخ [185].

كما تناول مصادر الثلاثيّ و هي : " فَعْلٍ، و فَعَلٍ، و فِعْلٍ، و فُعُول، و فَعَالٍ، و فِعَالٍ، و فُعَالٍ، و فَعُولٍ، و فُعَلٍ، و فَعِلٍ، و فِعَلٍ، و فُعْل، و فَعَلانٍ، و فُعْلانٍ، و فَعِيل، و فَعْلانٍ، و فِعْلانٍ، و فَعَالَةٍ، و فِعَالَةٍ، و فُعُولةٍ، و فَعْلَةٍ، و فِعْلَةٍ، و فُعَلَةٍ، و فَعَلَةٍ "، و الشّواذ في ذلك، و اختلاف الصّيغ باختلاف المصادر [186].

---

[1] : ابن القطّاع الصّقلّي : « كتاب الأفعال »، قدم له و ضبطه و وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، (ط . 1)، (2003)، ص : 15 – 16 .

[185] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 1 – 2 – 3 .

[186] : المصدر نفسه، ص : 3 – 4 – 5 .

و مصادر الرّباعيّ، الّتي على أفعل إذا كانت صحيحة، تأتي على " الإفعال "، نحو : الإكرام، الإسْراج، و على " مُفْعَلْ " بضمّ الميم : كالمدْخَل، و المخْرَج، و إذا كانت معتلّة العيْنات جاءت مصادرها بالهاء : كالإقامة، و الإضاءة ... و غيرها [187].

و تحدّث كذلك عن الصّفات في الألوان، تأتي أكثر أفعالها الثّلاثيّة على " فَعُلَ "، إلاّ أَدْهَم، و شَهْبَ، و قَهْبَ، و كَهْبَ، و سَمْرَ، فإنّها أتت بالضمّ و الكسر، و تدخل الزّيادة في بعضها فتكون على " افعَلَّ "، مثل: اخْضَرَّ، و احْمَرَّ، و " افْعَالَّ " جائز فيها.

و الصّفات بالجمال و القبح و العلل و الأمراض، (سمّها النّحاة العوارض) تأتي أفعالها على " فَعِلَ "، إلاّ عَجُفَ، و حَرُقَ، و كَدُرَ، فإنّها جاءت بالضمّ و الكسر، و جاء منع على " فَعُلَ "، مثل : خَشُنَ، و رَعُنَ، و مؤنّث " أفعل " من الصّفات " فَعْلاءُ "، و قد تأتي الصّفات في الأدواء و العلل على " فَعِلٍ و فَعِيلٍ "، و أفعالها على " فَعِلَ "، كسقيم، و على " فَعْلان "، كسكران، و غير ذلك [188].

ثمّ يتحدّث عن البنية الثلاثيّة للكلمة و ما يطرأ عليها من تغيّرات. فذكر أنّ أقلّ ما تبنى عليه الأسماء و الأفعال ثلاثة أحرف، و ما كان النّاقص منها فيكون التّضعيف دخله، نحو : فَرَّ، و ردَّ، و ما زاد على ثلاثة أحرف فبحروف الزّيادة الداخلة فيه، و ما كان على ثلاثة أحرف فالفاعل منها يكون على : " فَاعِلٌ "، نحو : ضَارِبٌ، و الّذي يقع به الفعل على : " مفعولٌ "، نحو : مقتول، و هكذا [189].

و ختم مقدمته بالحمد و الصّلاة على النّبي صلى الله عليه و سلّم.

---

[187] : المصدر نفسه، ص : 5 - 6 - 7 .

[188] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 7 - 8 .

[189] : المصدر نفسه، ص : 8 - 9 .

ثانيا : موضوع الكتاب .

من خلال مطالعة الكتاب وجدت أنّ " ابن القوطيّة " قسّمه إلى ثلاثة أقسام رئيسيّة :

1- **القسم الأوّل** : ما جاء على " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " و يشغل معظم الكتاب، يقع في ست و خمسين بابا (56)، منها : ثمانية و عشرون (28) بابا لما هو متّفق المعنى، و ثمانية و عشرون (28) لما هو مختلف المعنى، و قد جاءت متداخلة، نظير :

* باب " الهمزة " من فَعَلَ و أَفْعَلَ و المعنى واحد .

* باب " الهمزة " من فَعَلَ و أَفْعَلَ و المعنى مختلف .

* باب " الهاء " من فَعَلَ و أَفْعَلَ و المعنى واحد .

* باب " الهاء " من فَعَلَ و أَفْعَلَ و المعنى مختلف [190].

و عدد الصفحات في هذا القسم؛ ست و خمسين و مائة (156) صفحة .

2- **القسم الثّاني** : ما جاء على " أَفْعَلَ " وحدها (الرّباعيّ)، و يقع في ثمانية و عشرين (28) بابا، و ثلاثة عشر (13) صفحة، خصّه بما تُكلِّم فيه بأفَعَلَ دون فَعَلَ [191].

و عدد الصّفحات في هذا القسم؛ ثلاث عشرة (13) صفحة .

---

[190] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 9 .

[191] : المصدر نفسه، ص : 163 .

3 – **القسم الثّالث** : ما جاء على " فَعَلَ " وحدها (الأفعال الثّلاثيّة الخاصّة)، و يقع في ثمانية و عشرين (28) بابا، و تسعة و عشرين (29)، خصّه بما تُكلِّم فيه بفَعَلَ دون أَفْعَلَ [192].

و عدد الصّفحات في هذا القسم؛ واحد و ثلاثون (31) صفحة .

و في هذه الأقسام اعتمد " ابن القوطيّة " التّرتيب الصّوتيّ لكن مع وضع الحروف المتشابهة في الصورة بجوار بعضها وهو كالتالي : الهمزة، الهاء، العين، الغين، الخاء، الحاء، الجيم، القاف، الكاف، السّين، الشين، الصاد، الضاد، اللام، الرّاء، النون، الطاء، الظاء، الذال، الدال، الباء، التاء، الثاء، الزاي، الفاء، الميم، الواو، الياء [193].

و قد انفرد " ابن القوطيّة " بهذا التّرتيب، و هو غير جار على ترتيب " الزّجاج " في كتابه " **فَعَلْتُ و أَفْعَلْت** "؛ فالزجاج صنّف أبواب كتابه على حروف المعجم متّخذا من التّرتيب الألفبائيّ أساسا لذلك، و هو على النّحو التالي : الهمزة، و الباء، و التاء، و الثاء، و الجيم، و الحاء، و الخاء، و الدال، و الذال، و الراء، و الزاي، و السين، و الشين، و الصاد، و الضاد، و الطاء، و الظاء، و العين، و الغين، و الفاء، و القاف، و الكاف، و اللاّم، و الميم، و النون، و الواو، و الهاء، و الياء [194].

كما اختلف ترتيب " ابن القوطيّة " عن التّرتيب الّذي اعتمده " ابن القطّاع " (ت 515 هـ)؛ حيث قسّم معجمه بعدد حروف المعجم، مرتّبا إيّاها على النّحو الهجائي المعروف، خلافا لابن القوطيّة الّذي سار على نظام مخارج الحروف و هي كالآتي : الهمزة، و الباء، و التاء،

---

[192] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 176 .

[2] : ألبير حبيب مطلق : « الحركة اللّغوية في الأندلس من الفتح العربي حتّى نهاية عصر ملوك الطوائف »، الجامعة الأمريكيّة في بيروت، (أيار 1965)، ص : 127 .

[3] : أبو إسحاق الزّجاج : « فعلت و أفعلت »، ص : 33 .

و الثاء، و الجيم، و الحاء، و الخاء، و الدال، و الذال، و الراء، و الزاي، و السين، و الشين، و الصاد، و الضاد، و الطاء، و الظاء، و العين، و الغين، و الفاء، و القاف، و الكاف، و اللاّم، و الميم، و النون، و الواو، و الهاء، و الياء [195].

أمّا فيما يخصّ تناول الحرف نجده يقسّم الحرف إلى فصلين أوّلهما: ما جاء على " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " و المعنى متّفق، و ثانيهما : ما جاء على " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " و المعنى مختلف، و جاءت هذه الفصول متداخلة، هذا بالنّسبة للقسم الأوّل، أمّا القسمين الآخرين فإنّه لا يوجد صيغتان بمعنى متّفق أو معنى مختلف، و إنّما هناك صيغة واحدة في كل قسم [196].

و قد سار " ابن القوطيّة " على نهج " الزجّاج " في تناوله للحرف مع اختلاف في التّرتيب الّذي اعتمده كلّ واحد منهما؛ فالزجاج نجده على سبيل المثال يتناول باب " الباء " من " فَعَلْت و أَفْعَلتُ " و المعنى متّفق، ثم يتبعه بباب " الباء " من " فَعَلْت و أَفْعَلتُ " و المعنى مختلف، و جاءت أيضا متداخلة، و هذا بالنّسبة للقسم الأوّل، و فيما يخصّ القسمين الآخرين فإنّه تناول في كلّ قسم صيغة واحدة، لكن دون معنى متّفق، و معنى مختلف [197].

أمّا " ابن القطّاع " فتقسيمه غير جار على تقسيم " ابن القوطيّة "؛ حيث اختلف معه في ترتيب الحروف، إضافة إلى تقسيمها، فقد فرّع كلّ حرف إلى أقسام؛ فيدرس على سبيل المثال حرف " التاء " من الثّلاثيّ الصحيح على " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى واحد، و معنى مختلف. و باب " الجيم " من الثّلاثيّ الصحيح على " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى متّفق، و معنى مختلف، و هكذا، أمّا القسمين الآخرين فقد استغنى عنهما [198].

---

[1] : ابن القطّاع الصّقلّي : « كتاب الأفعال »، **ينظر** : فهرس اللّغات و المصادر، ص : من 557 إلى 614 .

[196] : ألبير حبيب مطلق : « الحركة اللّغوية في الأندلس من الفتح العربي حتّى نهاية عصر ملوك الطوائف »، ص : 128 .

[197] : أبو إسحاق الزّجاج : « فعلت و أفعلت »، ص : 33 - 34 .

[198] : ابن القطّاع الصّقلّي : « كتاب الأفعال »، **ينظر** : فهرس المحتويات، ص : من 615 إلى 621 .

ثمّ تناول " ابن القوطيّة " كلّ قسم على النّحو التالي : الأفعال المضاعفة ثمّ الأفعال الصّحيحة ثمّ الأفعال المعتلّة، كما جعل الأفعال الصّحيحة أقساما، قسم خاص بـ : (فَعَلَ، و فَعِلَ، و فَعُلَ) و أقسام أخرى أوضح فيها الصيّغ الّتي تأتي على أكثر من صورة واحدة مثل : (فَعَلَ و فَعِلَ، فَعَلَ و فَعُلَ، فَعُلَ و فَعِلَ، فَعَلَ و فَعِلَ و فَعُلَ) [199].

كما جعل من المهموز قسما قائما بذاته قبل المعتلّ، و فصل بين الأفعال المعتلّة بالواو و المعتلّة بالياء، و بين ما كان فيه حرف العلّة العين و اللاّم، و جزّأ كلّ حرف في المعتل إلى فصول حسب الصّحة و الاعتلال، و فصل بين المعتلّ بحرف واحد، و بين المعتلّ بأكثر من حرف واحد [200].

و الملاحظ على كتاب " الزّجاج "، أنّ هذا الأخير لم يتناول فيه أقسام الفعل من مضاعف، و صحيح، و معتلّ، و مهموز، و إنّما يذهب مباشرة إلى ذكر الأمثلة الخاصّة به و بكل حرف يتناوله بالدّراسة .

في حين نجد " ابن القطّاع "، يدرج تحت كلّ باب أقسام فرعيّة تتمثّل في : الثّنائي المضاعف، و المهموز، و المعتلّ (أجوف، ناقص، لفيف)، و الثّنائيّ المكرّر (الرّباعيّ المضاعف)، و الرباعيّ الصّحيح، و الخماسيّ و السداسيّ (صحيح، أو مهموز، أو معتلّ)، مع إلغاء الأجزاء الفرعيّة الموجودة تحت كلّ قسم [201].

و ممّا تجدر الإشارة إليه أنّ هذه الأقسام تختلف من حرف إلى حرف، فمثلا نجد باب " الهمزة " من الثّلاثيّ الصّحيح على " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى واحد، و معنى مختلف، و يُفَرَّعُ الحرف إلى : فعل

ثنائيّ مضاعف، و فعل مهموز، و معتلّ، أمّا باب " الباء " من الثّلاثيّ الصحيح على " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى واحد، و معنى مختلف، فيتناول فيه : باب الثّنائيّ المضاعف، و باب المهموز، و باب المعتلّ، فباب الثّنائيّ المكرّر، و باب الرباعيّ الصّحيح، ثمّ باب الخماسيّ و السّداسيّ [202].

---

[1] : ألبير حبيب مطلق : « الحركة اللّغوية في الأندلس من الفتح العربي حتّى نهاية عصر ملوك الطوائف »، ص : 128 .

[2] : يوسف عيد : « النّشاط المعجمي في الأندلس »، ص : 185 .

[201] : المرجع نفسه، ص : 192 - 193 .

[202] : ابن القطّاع الصّقلّي : « كتاب الأفعال »، **ينظر** : فهرس المحتويات، ص : من 615 إلى 621 .

و عليه فإنّ " ابن القوطيّة " و من خلال مطالعة مضمون كتابه يتّضح لنا أنّه أهمل فيه أبواب الثنائيّ المكرر، و الرّباعيّ الصحيح فيما عدا " أفعل"، و الخماسيّ، و السداسيّ و المزيد، على عكس " ابن القطّاع " الّذي زاد في كتابه ما أهمله " ابن القوطيّة "؛ حيث قسّم أبواب كتابه بحسب الأبنيّة الأساسية الأربعة الّتي تنقسم إليها الألفاظ العربيّة، و هي : الثّنائيّ، و الثّلاثيّ، و الرباعيّ، و الخماسيّ، و أضاف الأفعال السداسيّة و المزيدة، و ألغى الأقسام الفرعيّة الموجودة تحت كلّ قسم جاء به " ابن القوطيّة "، في حين نجد " الزّجاج " يستغني عن هذه الأبواب، و مادته كانت غريزة في القسم الأول مقارنة بالأقسام الأخرى، و هذا ما نجده في " **كتاب الأفعال** " لابن القوطيّة .

ثالثا: منهجه العام :

– تقديم " فَعَلَ " على " أَفْعَلَ "، و إتباع الصيغتين إذا كانتا متّفقتين في المعنى ، نظير : أجَرَهُ الله أجرًا، و آجَرَه، و كذلك المملوكَ الأجِيرَ : أعطيتُهما أجْرَهُما [203]. هَدَرْتَ الدّمَ هَدْرًا، و أهْدرتَه فَهَدَرَ : أي بَطَلَ [204]. خَلَسَ الشَّعَرُ خُلْسَةً و أَخْلَسَ : اختلط بياضه بسواده، و النّباتُ رَطْبُه بيابسه [205].

و **إلاّ أتبع كلّ صيغة بمعناها ، نظير** : طَنَّ الشّيءُ طَنِينًا : صوَّت، و الذباب في مرجه، و أَطْنَنْتَ ذراعه بالسّيف : أَسْرَعْتَ قَطْعَهَا فَطَنَّت، أي طارت [206]. بَان صاحبَه بَوْنًا و بَيْنًا : فَضَلَهُ، و أيضا : اتَّضح، و أيضا : زال عن وطَنِه؛ و أبان : أفصح [207]. يَبَسَ الشّيءُ يُبْسًا : ذَهَبَت نُدُوَّتُه و أيْبَسَت الأرضُ : كَثُرَ يَبَسُها، و أَيْبَسْنَا : صرنا في اليَبَس [208].

---

[203] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 9 .

[204] : المصدر نفسه، ص :12 .

[205] : المصدر نفسه، ص :30 .

[206] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 118 .

[207] : المصدر نفسه، ص :132 .

[208] : المصدر نفسه، ص :162 .

– أحيانا يجيء على ذكر المختار من الصيغتين " فَعَلَ و أَفْعَلَ " :

أ – اختيار " فَعَلَ " على " أَفْعَلَ "، **نظير** : هال الطعامَ و الترابَ هَيْلاً : صبّه؛ و أهَالَهُ لغةٌ [209]. حَدَرْتُ جسمه حَدْرًا، و أَحْدَرْتُهُ حتّى حَدَرَ حُدُورًا؛ أي تورّم، و السّفينةَ في الماء و الشّيء من عُلْوٍ : رَمَيْت بهما، و الثّوبَ : فَتَلْت أطراف هُدْبه، و القِرَاءَةَ : أَسْرَعْتها، فالثّلاثيّ المعروف فيهما، و الرباعيُّ لغة رَديئَة [210]. بَرَقَتِ السماء بَرْقًا، و أَبْرَقَت، و الرجل: تهدّدَ؛ و الثلاثيّ في السماء أفصحُ، و الثّاني لغة [211]. مَكَرَ الله مَكْرًا : جازى على المِكْر، و أَمْكَرَ : لغة، و الرجل كذلك : كاد [212].

ب – اختيار " أَفْعَلَ " على " فَعَلَ "، **نظير** : هَرَأه البردُ هَرْءًا و أهْرَأه : بلغ منه، و الأعمّ في الكلام أهرأ [213]. دَحَضَ الله حجّتَه دَحْضًا – قليلةٌ – و أَدْحَضَهَا الأعمّ، فدَحَضَت هي [214]. مَرَأَنِي الطَّعَام مَرَاءةً و أَمْرَأَني : خفّ عليّ، و الرباعيّ أعمُّ (أمرأني) [215].

ج – اختيارهما معا " فَعَلَ و أَفْعَلَ "، **نظير** : مَطَرَت السماء مطرًا و أمْطَرَت، و الأعمّ : مَطَرَت في الرّحمة، و أمْطَرَت في العذاب [216]. وَصَيْت الشّيءَ بالشّيءِ وَصْيًا : وَصَلْته، و الأرض : اتّصل نباتها، و أَوْصَيْتك و وصَّيْتك – و قرئ بهما – و إليك : عَهِدت بالوصيّة [217].

– قد يترك المعنى أحيانا، و لعلّه يرى فيه وضوحا سببا لهذا التّرك، **نظير** : عَلَفَت الدّابة عَلْفًا، و لغة أعلَفَته [218]. ذَرَقَ الطائر ذَرْقًا، و أَذْرق [219]. تمَّ الله عليه النّعمة تَمَامًا و أتمَّهَا [220]. فَلَتَ فَلْتًا : لُغة، و أَفْلَتَ الأعمّ [221].

---

[209] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 12 .

[210] : المصدر نفسه، ص :38 .

[211] : المصدر نفسه،ص : 127 .

[212] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 148 .

[213] : المصدر نفسه، ص :12 .

[214] : المصدر نفسه، ص :123 .

[215] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 148 .

[216] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 148 .

[217] : المصدر نفسه، ص :161 .

– **يذكر اسم الفعل في شرحه ، نظير** : أَدَبْتُ القومَ أَدْبًا و أُدْبَةً، و آدبتهم : صَنعْتُ لهم طعامًا، و اسمه المأْدُبَةُ [222]. ظَلَمَ العبدُ بالشّرك ربَّه ظَلْمًا، و الاسم : الظُّلْم، و الرجلَ : نَقَصْتَهُ، و اللّبن : شَرِبْتَهُ قبل إدراكه، و الشّيءَ : وضعتَهُ غير مَوْضعه، .... و أَظْلَمْنا : صرنا في الظَّلام [223]. فَتِيَ الغلامُ فُتُوَّة و فَتَاء : شَبَّ؛ و أَفْتَى العَالِمُ : أجابَ، و الاسم : الفَتْوى و الفُتْيَا [224]. عَطَسَ عَطْسًا، و إذا كثر عُطَاسًا، و الصبح : انْفَلَقَ؛ و اسمه : العَاطِس [225]

– **أحيانا يذكر الواحد من جمع المفردة، نظير** : أُظرّت الأرضُ : كثر ظِرَّانُها؛ و هي حجارتها، واحدها : ظُرَرٌ [226]. أَبَرَ النخلَ أَبْرًا : أَلْقَحَهَا، و الزّرعَ : أَصلحه، و العقربُ بإبرتها : ضَرَبَت، و الرّجلُ بين القوم : نمَّ، و المآبر : النمائمُ؛ واحدها : مِئْبَرٌ [227]. زَبَنَ زَبْنًا : دَفَعَهُ، و النّاقة وَلَدَهَا و حَالِبَها، و الحربُ أَهلَهَا : كذلك؛ و زَبَانِيَّةُ النار منه، واحدهم : زِبْنِيَّةٌ [228].

– **يذكر الجمع من المفردة، نظير** : أَزْرَغَ المطرُ : كثر، و الأرضُ : كثرت زِرَاغُها، جمع رَزَغَة، و البئر : ظهر فيها تَبَاشير ماء عند حَفْرها، و الرّجلَ : لَطَخْتَه بعيب، و أيضا استضعفته [229]. أَثْغَبَت الفلاةُ : كثر ثِغْبَانُها، جمع ثغب، و هو مستنقع الماء [230]. شَرَخَ نابُ البعيرِ شُرُوخًا : طَلَعَ، و الشَارِخُ : الشَابُّ منه، و جمعه : شَرْخٌ [231] . لَوِدَ لَوَدًا : لم يَنْقَدْ لأمْر؛ فهو أَلْوَدُ؛ و الجمع : أَلْوادٌ [232].

---

[218] : المصدر نفسه، ص :15 .

[219] : ابن القوطيّة : «كتاب الأفعال »، ص : 121 .

[220] : المصدر نفسه، ص :133 .

[221] : المصدر نفسه، ص : 141 .

[222] : ابن القوطيّة : «كتاب الأفعال »، ص : 9 .

[223] : المصدر نفسه، ص :120 .

[224] : المصدر نفسه، ص :146 .

[225]: ابن القوطيّة : «كتاب الأفعال »، ص : 189 .

[226] : ابن القوطيّة : «كتاب الأفعال »، ص : 170 .

[227] : المصدر نفسه، ص :177 .

[228] : المصدر نفسه،ص : 287 .

[229] : ابن القوطيّة : «كتاب الأفعال »، ص : 169 .

[230] : المصدر نفسه،ص : 172 .

– **يعتمد القياس في بعض الأحيان، نظير** : وَسِعَ الشَّيءُ يَسَعُ – مثل وَطِيءَ يَطَأُ – سعَةً و وَسْعًا : صار واسعا، و الشّيءُ غيرَهُ : حَمَلَه ...، و أَوسَعَ الرّجلُ : استغنى [233]. حَرَكَه بالسَّيف حَرْكًا : ضَرَبَ حَارِكَه، و في العين حَرُكَ حَرَكًا و حَرَكَةً – و القياس حَرِكَ : مثل قَلِقَ – و الحارك : منه؛ و هو أَعْلَى كاهله [234].

– **يستعمل في شرحه مصطلح " معروف "**، مباشرة بعد الكلمة، و ربّما يرجع سبب ذلك إلى وضوح معنى الكلمة، **نظير** : جَلَسَ جُلُوسًا : معروف [235]. ضَحِكَ ضَحَكًا : معروف [236]. لَعِقَ الشّيء لَعَقًا : معروف [237]. فَسَا فَسْوًا : معروف [238].

– **توثيق الدلالات بالشّواهد المعتدّ** بها قليل، إذا ما قورن مع ضخامة مادة الكتاب اللّغويّة، و ما جاء منها :

* القرآن الكريم : (6) آيات قرآنيّة .

* الحديث النّبوي الشّريف : (13) حديث نبوي شريف .

* الشّعر : سبعة و ثلاثون (37) بيتا شعريا منها : ستّة (6) أبيات شعريّة منسوبة، و ستّة عشر (16) بيتا شعريا غير منسوب، و أربعة عشر(14) بيتا شعريا مجزوءا و غير منسوب، و بيت شعري واحد (1) مجزوء و منسوب (للكميت) .

أمّا شعراؤه فهم ما بين – جاهلي، و مخضرم، و أموي –

---

231 : المصدر نفسه،ص : 236 .

232 : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 251 .

233 : المصدر نفسه،ص : 159 .

234 : المصدر نفسه، ص :210 .

235 : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 215 .

236 : المصدر نفسه،ص : 246 .

237 : المصدر نفسه، ص :250 .

238 : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 293 .

* أمّا مصادره من العلماء، فقليل جدّا، و ما جاء فهو : " أبو عبيدة " في ثلاثة مواضع [239]، و " الفرّاء " في موضعين[240]، و " الأصمعي " في ثلاثة مواضع[241]، و " المبرّد " في موضع واحد[242]، و " سيبويه " في موضع واحد [243]، و " عدي بن الحاتم " في موضعين [244]، و " قطرب " في موضع واحد [245]، و " الكسائي " في موضع واحد [246].

* الأمثال : أورد ثمانية (8) أمثال .

– من مظاهر التّنظيم في كتابه :

* ذكر صيغة الماضي فالمصدر (و هو الغالب)، **نظير** : عَجِبْتُ من الشّيءِ عَجَبًا خيرًا كان أم شرًّا [247]. غَسَقَ اللّيلُ غَسَقًا، و أغسق : أَظْلم [248]. ذرَقَ الطّائر ذَرْقًا، و أذْرَقَ [249]. تَمَّ الله عليه النّعمَةَ تَمَامًا، و أتمّها [250].

* ذكر الماضي فالمضارع فالمصدر، **نظير** : خفَّ الشّيء يَخِفُّ خِفَّةً : ضدّ ثَقُلَ، و الرّجلُ : طاش، و أخْفَفْنَا : صارت دوابّنا خفيفة، و الرّجل : رقّت حاله [251]. حرَّ الرّجلُ يَحَرُّ حُرّيَةً : صار حرًّا ...، و أحَرَّ القوم ، صارت إبلهم حِرَارَ لا تروى [252]. نَحَوْتُ الشّيء أنْحُوه، و نَحَيْتُهُ أنْحَاه

---

239 : المصدر نفسه،ص : 11 - 106 - 154 .

240 : المصدر نفسه، ص :1 - 2 .

241 : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 8 - 47 - 149 .

242 : المصدر نفسه،ص : 161 .

243 : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »،ص : 8 .

244 : المصدر نفسه، ص :33 - 100 .

245 : المصدر نفسه،ص : 170 .

246 : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 52 .

247 : المصدر نفسه،ص : 22 .

248 : المصدر نفسه، ص :26 .

249 : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 121 .

250 : المصدر نفسه،ص : 133 .

نَحْوًا و نَحْيًا : قصدته، و نَحَيْتُ الشّيء نَحْيًا : أزلتُه [253]. طَهَا اللّحمَ يَطْهُوه و يَطْهَاه طَهْوًا و طَهْيًا : أنضَجه بشيء أو طبخ [254].

* ذكر المصادر المتعدّدة للصيغة الواحدة، **نظير** : ظَرُفَ الغلامُ و الجاريّةُ ظَرْفًا و ظَرَافَةً : بَرُءَا و أَدُبَا، و أَظْرَفَ الرّجل : ولد ولدًا ظَرِيفًا [255]. دَخَنَت الأرضُ دُخَانًا و دُخُونًا، و أدخَنَت : ارتفع دخّانُها [256]. برَّ الله حجّكَ برًّا و بُرُورًا، و أبرّهُ : جعله مبرورًا؛ أي مقبولا [257]. ألك بين القومِ أَلْكًا و أُلُوكًا : ترسّل؛ و الأُلُوك : الرّسالة منه، و الملائكة أيضا [258].

---

[251] : المصدر نفسه، ص :31 .

[252]: ابن القوطيّة : «كتاب الأفعال »،ص : 37 .

[253] : ابن القوطيّة : «كتاب الأفعال »، ص : 115 .

[254] : المصدر نفسه، ص : 119 .

[255] : المصدر نفسه، ص : 120 .

[256] : ابن القوطيّة : «كتاب الأفعال »، ص : 123 .

[257] : المصدر نفسه، ص :127 .

[258] : المصدر نفسه، ص : 177 .

المطلب الثالث : دراسة لبعض النّماذج من الكتاب .

القسم الأوّل: ما فيه " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى واحد و معنى مختلف :

1/ حرف الهاء [259]:

أ – الهاء على " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى واحد:

✓ الهاء من الثلاثيّ الصّحيح على :

– " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى واحد، نحو : هَلَكْتُ الشيءَ هَلْكًا و هَلاَكًا و أَهْلَكْتُهُ فهَلَكَ هُوَ.

– " فُعِلَ " و " أُفْعِلَ "، نحو : هُرِعَ الإنسانُ هَرْعًا و أُهْرِعَ : سيقَ و أُعْجِلَ.

✓ الهاء من المهموز على :

– " فَعَلَ "، نحو : هَرَأَهُ البردُ هَرْءًا و أَهْرَأَهُ : بلغ منه.

✓ الهاء من المعتلّ :

– المعتل بالياء في عين الفعل، نحو: هَال الطعامَ و الترابَ هَيْلاً : صبَّه؛ و أَهَالَهُ لغةٌ.

– المعتل بالياء في لامه، نحو : هَوَيْتَ إليه بالسّيفِ و الشّيءِ هُوِيًّا و أَهْوَيتَه : أَمَلتَهُ إليه.

ب – الهاء على " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى مختلف [260]:

✓ الهاء من المضاعف على :

– " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ "، نحو : هلَّ المطرُ هلاًّ : انصبَّ بشدّة، و أُهلَّ الهلالُ : طلعَ، و أَهلَّ الرّجلُ بالحجِّ و العمرة : رفع صوته بالتّلبية ليوجبَهما بها على نفسه.

---

[259] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 13 .

[260] : المصدر نفسه، ص :13 .

✓ الهاء من الثّلاثيّ الصّحيح على :

– " فَعَلَ "، نحو : هَمَلَ الدّمعُ و المطرُ هُمُولاً : جَرَى، و أَهْمَلْتَ الشّيءَ : خَلَّيْتَهُ، و هَجَمَتْ الإبلُ هَجْمًا : أَكثَرَت من شُربِ الماءِ، و أَهْمَجَ الفرسُ : اجتهدَ في جَريِهِ.

– " فَعَلَ " و " فَعِلَ "، نحو: هَدَبْتَ كلّ مَحْلُوبَةٍ هَدْبًا : حَلَبْتَها بأطرافِ الأصابع، و هَدِبَ الإنسانُ هَدَبًا : طالت أشْفارُه، و الشّجرة تدلَّت أغصانُها، و أَهْدَبَ الشّجرُ : كثُرت أغصانُه و هي الهَدَبُ.

– " فَعَلَ " و " فُعِلَ "، نحو : هَلَسَ الشّيخُ هَلْسًا : يَبِسَ من الكِبَرِ، و هُلِسَ الإنسانُ هُلاَسًا : سُلَّ، و أَهْلَسَ الضّحكَ : أخفاه.

– " فَعِلَ "، نحو : هَزِقَتِ المرأةُ هَزَقًا : خَفَّت فلم تستقر، و أَهْزَقَ الرّجلُ : أَكثَرَ الضَّحِكَ.

✓ الهاء من المعتلّ:

– المعتلّ بالياء في عين الفعل، نحو : هَابَ الشّيءَ و منه هَيْبَةً : حَذِرَهُ : و أَهَبْتُ بكَ إلى كذا : دَعَوتُكَ إليه.

– المعتلّ بالواو في عينه من السّالم على " فَعِلَ "، و بالياء من المعتلّ على " فَعَلَ "، نحو: هَوِجَ هَوَجًا : اضطربَ من حُمْقِهِ، و هَاجَ البَقلُ : يَبِسَ، و أَهْوَجْتُكَ : صَادفتُكَ أَهْوَجَ و أَهْيَجْتُ الأرضَ : وجدتُها هائجةَ النباتِ.

– المعتلّ بالياء في لامه من السّالم على " فَعِلَ " و المعتلّ على " فَعَلَ "، نحو : هَوِيَ الشّيءَ هَوًى : أحَبَّه، و هَوَى الشّيء : ماتَ أو سقطَ، و هُوِيًّا، و هَوَيَانًا، و هَوَت أمُّهُ : هَلَكَ، و هَوَى هو و أَهْوَيْنَا : جلسنا هَوِيًّا من اللّيل؛ أي طويلا.

– المعتلّ بالياء في لامه معتلاّ، نحو : هَداهُ اللهُ هُدًى : أَرشَدَهُ، و الطريقَ هِدَايَةً : دَلَلْتُهُ عليها، و الدّليلُ الطّريقَ: اهتدى لها، و هَدَيْتُ لكَ : بَيَّنْتُ لك، و إلى الشّيءِ دعوتك، و أَهْدَيْتَ الهديَّةَ و المِدْحَ و الذَّمَ : أرسلت [261].

– المعتلّ بالواو في لامه، نحو : هَبَا الغبارُ هَبْوًا : ارتفع، و الهَبْوَةُ : الغَبَرَةُ، و الرَّمادُ : اختلط بالتّراب، و أَهْبَى الظّليمُ : أَثَارَ الغُبارَ في جَرِيِهِ.

2/ حرف الكاف [262]:

[261] : ابن القوطيّة : «كتاب الأفعال »، ص : 13 – 14 .

أ -**الكاف على " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى واحد:**

✓ الكاف من المضاعف على :

- " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ "، نحو : كَنَنْتُ الشّيءَ كَنًّا و أَكْنَنْتُه : صُنْتُهُ في الكِنّ و سَتَرْتُهُ. كَتَّ الشّيءَ و أَكَتَّهُ : أَحْصَاهُ.

✓ الكاف من الثّلاثيّ الصّحيح على :

- " فَعَلَ "، نحو : كَشَفَتِ النّاقةُ كِشَافًا و أَكْشَفَتْ : تابَعَت بين النِّتاجين. كَسَبْتُهُ المالَ كَسْبًا و أَكْسَبْتُهُ، و مثله: في الخير و الشّرِّ، قال أوس بن حجر [263]:

فلَبِئْسَ مَا كَسَبَ ابْنُ عَمْرو رَهْطَهُ شَمْرٌ، و كان بِمَسْمَعٍ و بمنْظَرِ

- " فَعَلَ " و " فَعِلَ "، نحو: كَنَبَتْ اليدُ و كَنِبَت كَنَبًا و أَكْنَبَتْ : غلظت من عَمَلٍ.
- " فَعُلَ " و " فَعِلَ "، نحو: كَنُبَتْ اليدُ و كَنِبَت كَنَبًا و أَكْنَبَتْ : غلظت من عَمَلٍ.

✓ الكاف من المهموز على :

- " فَعَلَ "، نحو : كَلأَتْ الإبلُ كَلْأً و أَكْلَأَتْ : رَعَتْ الكَلأَ؛ و هو كلّ نبت يُرعَى.
- " فَعِلَ "، نحو : كَئِبَ الرّجلُ كَآبَةً و أَكْأَبَ : حزِنَ.

✓ الكاف من المعتلّ:

-المعتلّ بالواو في لام الفعل، نحو : كَبَا الزّنْدُ كُبُوًّا و أَكْبَى : لم يُورِ[264].

- المعتلّ بالياء في لامه نحو : كَمِيَ شَهادَتَه و كلُّ شيءٍ كَمْياً و أَكْمَاه : ستره، و الكَمِيُّ : الشّجاع منه .

ب -**الكاف على " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى مختلف** [265]:

---

[262] : ابن القوطيّة : «كتاب الأفعال »، ص : 64 .

[263] : المصدر نفسه، ص :64 ، و البيت الّذي استشهد به ابن القوطيّة هو من ديوان أوس بن حجر، ص : 34 .

[264] : المصدر نفسه، ص :65 .

[265] : ابن القوطيّة : «كتاب الأفعال »، ص : 65 - 66 .

✓ الكاف من المضاعف على :

– " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ "، نحو : كَلَّ من الإعياء كَلاَلاً، و البصرُ و اللّسانُ، كِلَّةً و كُلوُلاً، و السّيفُ كِلَّةً و كَلاًّ : لم يَقطَعْ؛ و أَكَلَّ القومُ : ضَعُفَتْ دَوابُّهم عن السّيرِ. كَبَبْتَ الشّيءَ كَبًّا : قَلَبْتَه على وَجهه؛ و أَكْبَبْتَ على الشّيءِ : أَقبَلْتَ طالبًا أو عاملاً.

✓ الكاف من الثّلاثيّ الصّحيح على :

– " فَعَلَ "، نحو : كَنَفْتَ الشيءَ كَنْفًا : حَفِظْته، و عن الشّيءِ : عَدَلْتَ عنه؛ و أَكْنَفْتَ الرّجلَ : أَعَنْتَهُ. و كَفَتَ كَفْتًا و كِفَاتًا : أسرع حَذَرًا من شيءٍ، و الشّيءُ جمعه، و أيضا صرفه عن وجهه، و أَكْفَتَ الرّجلُ : لبس درعين بينهما ثوب.

– " فَعَلَ " و " فَعِلَ "، نحو: كَرَعَ في الماء كُرُوعًا و كَرْعًا : شَرِبَ بفيه، و النّخل نبتت على الماء؛ و أَكْرَعَ القومُ : أصابُوا كَرْعًا، و هو ماء السّماءِ؛ و كَرِعَت الدّابة كَرَعًا : رَقَّت قَوائِمُها. وكَنَعَ الموتُ كُنُوعًا : قَرُبَ، و كَنِعَت الأصابع كَنَعًا : تقبّضَت، و أَكْنَعَ الرّجلُ : خَضَعَ.

– " فَعَلَ " و " فَعُلَ " و " فُعِلَ "، نحو: كَثَرَ القومُ غيرَهم كَثْرًا : غلبوهم كَثْرَةً عند المكَاثَرَة، وكَثُرَ الشّيءُ كَثْرَةً وكَثَارَةً : صار كثيرًا، وكُثِرَ الرّجلُ كَثْرًا : كَثُرَ طلاَّبُ فَضْلِه؛ و أَكْثَرَ : كَثُرَ مالُه.

– " فَعَلَ " و " فَعُلَ "، نحو: كَرَمْتُ الرّجلَ أَكْرِمُهُ كَرْمًا : صرتُ أَكرَمَ منه عند المكَارمة، وكَرُمُ كَرَمًا : ضدّ لَؤُمَ؛ و أَكْرَمْتُه : أَنْزَلْتُهُ منزِلَةَ إكرامٍ.

– " فَعُلَ " و " فَعِلَ "، نحو : كَبُرَ الأمرُ و الذّنبُ كُبْرًا : عَظُمَ، و الكِبْرُ : الاسم، و كَبِرَ الصغيرُ كِبْرًا و مَكْبِرًا؛ و أَكْبَرَتْ الواضعُ : وَلدَتْ ولدًا كبيرًا.

– " فَعِلَ "، نحو : كَمِدَ كَمَدًا : اشتدّ حُزنُه؛ و أَكْمَدَ القُصَّارُ الثّوبَ : لم يُنْقِه.

✓ الكاف من المهموز على :

– " فَعَلَ "، نحو : كَتَأَتْ أَوبَارُ الإبلِ كَتْأً ، نَبَتَت، و أَكْتَأَتِ الأرضُ : أَنْبَتَتْ.

– " فَعَلَ " و " فَعُلَ "، نحو : كَفَأْتَ الإناءَ كَفْأً : كَبَبْتَهُ، و كَفُؤَ الخاطبُ كَفاءَةً وكَفَاءً : صارَ كُفْؤًا لمن خُطِبَ إليه، و أَكْفَأَتْ الإبلُ : كَثُرَ نِتَاجُهَا بعد حيّال، و الشّيءَ : أَمْلَتَهُ.

– " فَعِلَ "، نحو : كَمِئَ كَمَأً : حَفِيَ، و أَكْمَأَتْ الأرضُ : كثُرَت كَمْأَتُها [266].

✓ الكاف من المعتلّ :

– المعتلّ بالواو و الياء في عين الفعل، نحو : كَاسَ الرّجلُ كَوْسًا : سَقَطَ على رَأْسِه، و كَاسَ في عملِه لدُنْيَا و آخِرةٍ كَيْسًا : حَذَقَ؛ و أَكَاسَ الإنسانُ : وَلَدَ ولدًا كَيِّسًا.

– المعتلّ بالياء في لامه من السّالم على " فَعِلَ "، و المعتلّ بالواو على " فَعَلَ "، نحو : كَدِيَ الجَرْوُ كَدًى : أَخَذه سُعالٌ و قيءٌ، وكَدَا البردُ النّباتَ كُدُوًّا : ألصَقَه بالأرض، و أَكْدَى في حَفْرِه : بلغَ كُدْيَةَ الأرضِ فمنعَتْه الماء، و أيضا : طلبَ فلم ينجح و أُعطِيَ فلم يُتْمِمْ.

– المعتلّ بالياء في لامه من السّالم على " فَعِلَ " و المعتلّ بالياء و الواو على " فَعَلَ "، نحو : كَرِيَ كَرًى : نام، و كَرَوْتُ بالكرة كَرْوًا : ضَرَبْتُها لترتفع، وكَرَيْتَ النهرَ كَرْيًا : حَفَرتَه، و أَكْرَيْتَ الدّارَ و غيرها، و الشّيءَ أخَذتَه.

– المعتلّ بالواو في لامه معتلاّ، نحو : كَبَا الفرسُ و غيرَه كَبْوًا : سَقَطَ، و الرّجلُ كَبْوَةً : تغيّر لونُ وجهه، و أَكْبَى الرّجلُ : لم يُورِ زَنْدَهُ، و أيضا : لم ينجح، و امتنع الخيرُ على يَدَيْه [267].

القسم الثّاني : ما فيه " أَفْعَلَ " وحدها (الرّباعيّ):

1/ حرف الهاء [268]:

✓ الهاء من الرّباعيّ الصّحيح :

–أَهْدَفَ السّحابُ : انتصب، و أَهْبَذَ : أسْرَعَ، أُهْنِفَ الصبيُّ : تَبَاكَى.

✓ الهاء من المهموز :

–أَهْرَأَ القومُ : صاروا في شدّة البَرْدِ، و الحرُّ : قَتَلَهُ.

✓ الهاء من المعتلّ :

---

[266] : ابن القوطيّة : «كتاب الأفعال »، ص : 66 – 67 – 68 .

[267] : المصدر نفسه، ص : 67 – 68 .

[268] : ابن القوطيّة : «كتاب الأفعال »، ص : 163 .

– من ذوات الياء في عين الفعل، نحو : أَهَافَ القومُ : عَطِشَت إبِلُهم.

2/ حرف الغين [269]:

✓ الغين من المضاعف :

– أَغَثَّ حديثُ القومِ : فَسَدَ، و الجُرْحُ : صارت فية غَثِيثَة؛ و هي مِدَّته، و الرّجلُ : اشترى لَحْمًا غَثًّا، و في المنطق : قال قولا دَنِيًّا.

– أَغَزَّتِ البقرةُ : عَسُرَ حملها؛ فهي مُغِزٌّ.

✓ من الرّباعيّ الصّحيح :

– أَغْدَفْتَ الغين القِناعَ و السِّترَ و الحِبَالة على الصّيد : أرسلتُه، و العيشَ : وَسَّعَهُ؛ و هو في غَدِيفٍ : أي في سَعَةٍ.

– أَغْصَنَتِ الشّجرةُ : نبتت أغصانُها.

✓ الغين من المعتلّ :

– بالياء في لامه، نحو : أَغْيَى : بَلَغَ الغايةَ في الشّرف، و الأمرُ و الفرسُ في سِباقه : كذلك، و الغايَةَ – و هي الرّاية – أَقَامَها. أَغْمَيْتَ البيتَ : جعلت له غِمَاءً؛ و هو سَقْفه، وَ غَمًّى.

3/ حرف اللاّم [270] :

✓ اللاّم من المضاعف :

– أَلَعَّتِ الأرضُ : أَنْبَتَت اللُّعَاعَ؛ و هو أوّل النّبات.

– لَظَّ المطرُ : دامَ، و بالشّيءِ : لزِمْتُه؛ و عنه صلّى الله عليه و سلّم : « أَلِظُّوا بِيَا ذَا الجلال و الإكرام » .

– أَلَثَّ بالمكان : أقام، و المطرُ : دام.

✓ اللاّم من الرّباعيّ الصّحيح :

– أَلْغَزَ في كلامه : شَبَّه فيه، و اليَربوعُ في حُجْره : مَالَ يمينًا و شِمالا.

– أُلفِجَ الرَّجُلُ، و ألْفَجَ أيضًا : ذَهَب مالُه، و أَلْفَجَتْهُ إليه الحاجةُ : اضطرّته.

---

[269] : المصدر نفسه، ص : 164 .

[270] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 167 – 168 .

– أَلْهَنَ للقوم : صَنَعَ لهم لُهَنَة؛ و هي ما يُستَعجَل من الطّعام قبل الغداءِ.

✓ اللاّم من المهموز :

– أَلْمَأْتَ على الشّيءِ : احتويت عليه، و أيضًا : ذَهَبْتَ به.

✓ اللاّم من المعتلّ :

– بالواو في عينه، نحو : أَلاَمَ الرّجُلُ : فَعَلَ ما يُلامُ عليه.

– بالياء في لامه، نحو : أَلْفَيْتَ الشّيءَ : وجدته.

القسم الثّالث : ما فيه " فَعَلَ " وحدها (الأفعال الثلاثيّة الخاصّة) :

1/ حرف الطاء [271]:

✓ الطاء من الثّنائيّ المضاعف :

– طَمَّ البحرُ و الشّيءُ طُمُومًا : علاَ.

– طَحَّ الشّيءَ طَحًّا : سَحَجَه بعَقِبِهِ.

– طَخَّ طَخًّا : شَرِسَ في معاملته.

✓ الطاء من الثّلاثيّ الصحيح على :

– " فَعَلَ "، نحو : طَمَحَ الشّيءُ و البصرُ طُمُوحًا و طِمَاحًا : ارتفعا، و طَمَحَتْ به : رَفَعَته. و طَمَسَ الشّيءَ طُمُوسًا : دَرَسَ، و القلبُ : فَسَدَ، و طَمَسْت الشّيءَ طَمْسًا : أَهْلَكْتَهُ.

– " فَعَلَ " و " فَعِلَ " بمعنى مختلف، نحو : طَفَسَ طُفُوسًا : مات، و طَفِسَ طَفَاسَةً و طَفَسًا : قَذَرَ. و طَبَعَ الكتابَ و السّيفَ و السّكينَ طَبْعًا : خَتَمَ، و طَبِعَ طَبَعًا : علاه الدَّنَسُ في جِسم أو خُلُق.

– " فَعِلَ " و " فَعُلَ "، نحو : طَهُرَ الرّجُلُ طُهْرًا و طَهَارةً؛ فهو طاهر : أي نقيّ من الذُّنُوب، و طَهِرَت المرأة طُهرًا : مَضَى حيضها، و طَهَارَةً : لم تقارف الذنوب .

– " فَعُلَ " و " فَعِلَ "، نحو : طَلُسَ الذّئبُ طُلْسَة : تساقط شعرُه و خَبُثَ، و طَلِسَ الثّوبُ طَلَسًا : أَخْلَقَ.

– " فَعِلَ "، نحو : طَفِقَ بالشّيءِ طُفُوقًا : أدام فعلَه لبلا و نهارا. و طَرِشَ طَرَشًا : ثَقُلَ سمعه.

---

[271] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 268 – 269 .

✓ الطاء من المهموز على :

– " فَعَلَ " و " فَعِلَ "، نحو : طَرَأَ على القوم طُرُوءًا : قَدِمَ، و طَرِئَ الشّيءُ طَرَاءةً : صار طَرِيًّا.

– " فَعَلَ " مهموزا و معتلاّ على " فَعِلَ "، نحو : طَنَأَ بالفاجِرة طُنُوءًا : فَجَرَ، و طَنِيَ البعيرُ طَنًى : لَصِقَت رِئَتُه بجَنبِه.

– " فَعِلَ " مهموزا و " فَعَلَ " معتلاّ بالواو، نحو: طَفِئَت النّارُ طُفُوءًا : ماتت، و طَفَا الشّيءُ على الماء طَفْوًا : علاه.

✓ الطاء من المعتلّ :

– المعتلّ بالواو في عينه معتلاّ، نحو : طَاطَ الفحلُ طَوْطًا : هاج.

– المعتلّ بالياء و الواو في عينه معتلاّ، نحو : طَاحَ طَيْحًا و طَوْحًا : هَلَكَ، و أيضا : سقط مُنْبَسِطًا.

– المعتلّ بالواو و الياء في لامه معتلاّ، نحو : طَحَا الله الأرضَ طَحْوًا و طَحْيًا : بَسَطَهَا. و طَغِيَ و طَغَا طَغْوًا و طُغْيَانًا : أسرف في الظُّلمِ و المعاصي.

– المعتلّ بالياء في عينه معتلاّ، نحو : طَاشَ طَيْشًا : خف، و السّهمُ : جاوَز الهَدَفَ. و طَانَ الكتاب طَيْنًا : ختمه بالطّين .

– المعتلّ بالياء في لامه سالما على " فَعِلَ " و معتلاّ على " فَعَلَ "، نحو : طَوِيَ طَوًى : جاعَ، و طَوَى الكتابَ و الثّوبَ طَيًّا، و الخبرَ : كَتَمَه [272].

2/ حرف التاء [273] :

✓ التاء من الثّنائيّ المضاعف :

– تَبَّ تَبَابًا : هَلكَ، و أيضًا : ضَعُفَ و حَسِرَ.

– تَرَّ الإنسانُ تَرَارَةً : امتلأ لَحْمًا، و في الأرض تَرارًا : ذَهَبَ وَثْبًا.

✓ التاء من الثّلاثيّ الصحيح على :

– " فَعَلَ "، نحو : تَرَكَ الشّيءَ تَرْكًا : خَلاَّه، و تَرَكتُكَ تَفْعَلُ كذا : جَعَلْتُكَ. و تَرَزَ الشيء تُرُوزًا : يَبِسَ، و الإنسان : مات .

– " فَعَلَ " و " فَعِلَ " بمعنى مختلف، نحو: تَبَنَ الدابَّةَ تَبْنًا : أَطْعَمَه التّبْنَ، و تَبِنَ تَبَانَةً : أَدقَّ النّظَرَ في الأمورِ.

– " فَعِلَ "، نحو : تَرِحَ تَرَحًا : حَزِنَ. و تَلِفَ تَلَفًا : هَلَكَ. و تَوِيَ المالَ تَوًى : ذَهَبَ.

---

[272] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 270 – 271 .

[273] : المصدر نفسه، ص : 283 .

✓ التاء من المهموز على :

– " فَعَلَ "، نحو : تَنَأَ بالمكانِ تُنُوءًا : أَقَامَ، و تَنَاءَةً.

✓ التاء من المعتلّ :

– المعتلّ بالواو في عينه، نحو : تاب الله على عَبْده، و العبدُ إلى ربّه تَوْبًا و تَوْبَةً : رَجَعَ. و تَاقَ إلى الشّيء تَوْقًا : اشتهاه .

– المعتلّ بالواو و الياء في عينه، نحو : تَاهَ تَوْهًا و تَيْهًا : تَكَبَّرَ، و أيضا : اضطرب عقلُه.

– المعتلّ بالياء في عينه، نحو : تَاحَ له الشرُّ تَيْحًا : عَرَضَ، لغة : تَيَسَّرَ.

– المعتلّ بالياء في لامه، نحو : تَقَى الشّيءَ تَقْيًا : خافه [274].

و الملاحظ من خلال هذه النمادج أنّ " ابن القوطيّة " تناول هذه الأقسام على الشّكل الآتي :

القسم الأوّل : ما فيه " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى متّفق و معنى مختلف .

الجزء الأوّل : " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى متّفق .

المجموعة الأولى :

أ – الهاء من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى متّفق دون المضاعف .

ب – الكاف من " فَعْلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى متّفق من المضاعف .

المجموعة الثّانيّة :

أ – الهاء من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى متّفق من الثّلاثيّ الصّحيح .

ب – الكاف من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى متّفق من الثّلاثيّ الصّحيح .

المجموعة الثّالثة :

[274] : ابن القوطيّة : « كتاب الأفعال »، ص : 284 .

أ – الهاء من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى متّفق من المهموز .

ب – الكاف من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى متّفق من المهموز .

المجموعة الرّابعة :

أ – الهاء من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى متّفق من المعتلّ .

ب – الكاف من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى متّفق من المعتلّ .

الجزء الثّاني : " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى مختلف .

المجموعة الأولى :

أ – الهاء من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى مختلف من المضاعف .

ب – الكاف من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى مختلف من المضاعف .

المجموعة الثّانيّة :

أ – الهاء من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى مختلف من الثّلاثيّ الصّحيح .

ب – الكاف من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى مختلف من الثّلاثيّ الصّحيح .

المجموعة الثّالثة :

أ – الهاء من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى مختلف من دون المهموز .

ب – الكاف من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى مختلف من المهموز .

المجموعة الرّابعة :

أ – الهاء من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى مختلف من المعتلّ .

ب – الكاف من " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى مختلف من المعتلّ .

القسم الثّاني : ما فيه " أَفْعَلَ " وحدها (الرباعيّ) .

المجموعة الأولى :

أ – الهاء من " أَفْعَلَ " وحدها دون المضاعف .

ب – الغين من " أَفْعَلَ " وحدها من المضاعف .

ج – اللاّم من " أَفْعَلَ " وحدها من المضاعف .

المجموعة الثّانيّة :

أ – الهاء من " أَفْعَلَ " وحدها من الرباعيّ الصّحيح .

ب – الغين من " أَفْعَلَ " وحدها من الرباعيّ الصّحيح .

ج – اللاّم من " أَفْعَلَ " وحدها من الرباعيّ الصّحيح.

المجموعة الثّالثة :

أ – الهاء من " أَفْعَلَ " وحدها من المهموز.

ب – الغين من " أَفْعَلَ " وحدها من المهموز .

ج – اللاّم من " أَفْعَلَ " وحدها من المهموز.

المجموعة الثّالثة :

أ – الهاء من " أَفْعَلَ " وحدها من المهموز.

ب – الغين من " أَفْعَلَ " وحدها من المهموز .

ج – اللاّم من " أَفْعَلَ " وحدها من المهموز.

المجموعة الرابعة :

أ – الهاء من " أَفْعَلَ " وحدها من المعتلّ.

ب – الغين من " أَفْعَلَ " وحدها من المعتلّ.

ج – اللاّم من " أَفْعَلَ " وحدها من المعتلّ.

القسم الثّالث : ما فيه " فَعَلَ " وحدها (الأفعال الثّلاثيّة الخاصّة) .

المجموعة الأولى :

أ – الطاء من " فَعَلَ " وحدها من الثّنائيّ المضاعف.

ب – التّاء من " فَعَلَ " وحدها من الثّنائيّ المضاعف.

المجموعة الثّانيّة :

أ – الطاء من " فَعَلَ " وحدها من الثّلاثيّ الصّحيح.

ب – التّاء من " فَعَلَ " وحدها من الثّلاثيّ الصّحيح.

المجموعة الثّالثة :

أ – الطاء من " فَعَلَ " وحدها من المهموز .

ب – التّاء من " فَعَلَ " وحدها من المهموز.

المجموعة الرابعة :

أ – الطاء من " فَعَلَ " وحدها من المعتلّ.

ب – التّاء من " فَعَلَ " وحدها من المعتلّ.

و من هنا يمكن القول أنّ منهج " ابن القوطيّة " غير منسجم و متّسق في تفاصيل الأقسام؛ حتّى أنّنا نجده يختلف في دراسته للحرف الواحد من نفس القسم.

فمثلا مادة حرف " الهاء " على " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى واحد، تختلف عنها في المعنى المختلف، ففي الأوّل يذكر الثّلاثيّ الصحيح، و المهموز، و المعتلّ، دون المضاعف. أمّا في الثّاني فيتطرّق إلى المضاعف، و الثّلاثيّ الصّحيح، و المعتلّ، دون المهموز.

كما أنّ استعماله لصيغ الثّلاثيّ الصّحيح تختلف كذلك في مادة الحرف الواحد؛ حيث يتناول مثلا صيغ الفعل الثّلاثيّ من مادة حرف " الهاء " على : " فَعَلَ "، و " فَعَلَ و فَعِلَ "،

و " فَعَلَ و فُعِلَ "، و " فَعِلَ "، و هذا في المعنى المختلف. أمّا المعنى المتّفق؛ فيقتصر فيه على ذكر صيغتين فقط، و هما " فَعَلَ "، و " فُعِلَ ".

و الملاحظ أيضا؛ أنّ " ابن القوطيّة " لا يتناول في القسم الواحد الحروف بالطّريقة نفسها. فعلى سبيل المثال؛ تناول مادة حرف " الهاء " على " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى واحد؛ من حيث الثّلاثيّ الصّحيح، و المهموز، و المعتلّ، في حين يتناول مادة حرف " الكاف " من نفس القسم و على " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى واحد؛ من حيث المضاعف، و الثّلاثيّ الصّحيح، و المهموز، و المعتلّ.

و بالرجوع إلى الكتاب و مطالعة مضمونه؛ نجد صاحبه لم يستعمل نفس الصّيغ في القسم الثّاني و الثّالث، كما أنّه أهمل في القسم الثّاني الرّباعيّ الصّحيح فيما عدا " أَفْعَلَ ".

و في القسم الأخير من الكتاب اتّبع " ابن القوطيّة " إلى حدّ كبير طريقة واحدة في دراسته لأقسام الفعل؛ حيث تطرّق إلى الثّنائيّ المضاعف، و الثّلاثيّ الصّحيح، و المهموز، و المعتلّ، لكنّه أهمل المعتلّ في مادة حرف " الياء "، و أقصى المهموز من مادة حرف " الغين " فقط .

و ممّا يلاحظ عليه أيضا؛ و على الرغم من تخصيص القسم الأول لذكر المعنى المختلف، و المعنى المتّفق للصيغة، إلاّ أنّه كان يذكر أحيانا اتّفاق المعنى و اختلافه في القسم الأخير (الأفعال الثّلاثيّة الخاصّة)، و خاصّة من الفعل الثّلاثيّ الصحيح و هذا في الغالب، و نادرا ما يكون ذلك في المهموز، و المعتلّ .

أمّا فيما يخصّ المادّة فكانت غزيرة في القسم الأوّل مقارنة بالأقسام الأخرى.

نستخلص مما سبق ذكره أنّ " ابن القوطيّة " تناول الأفعال الثلاثيّة، و ما دخل عليها من الهمزة، و جعل الثّلاثيّ باتّفاق معنى في أبواب، و باختلاف معنى في أبواب، و المزيد بالهمزة في أبواب، و الثّنائيّ في أبواب، و المتّفق و المختلف في أبواب .

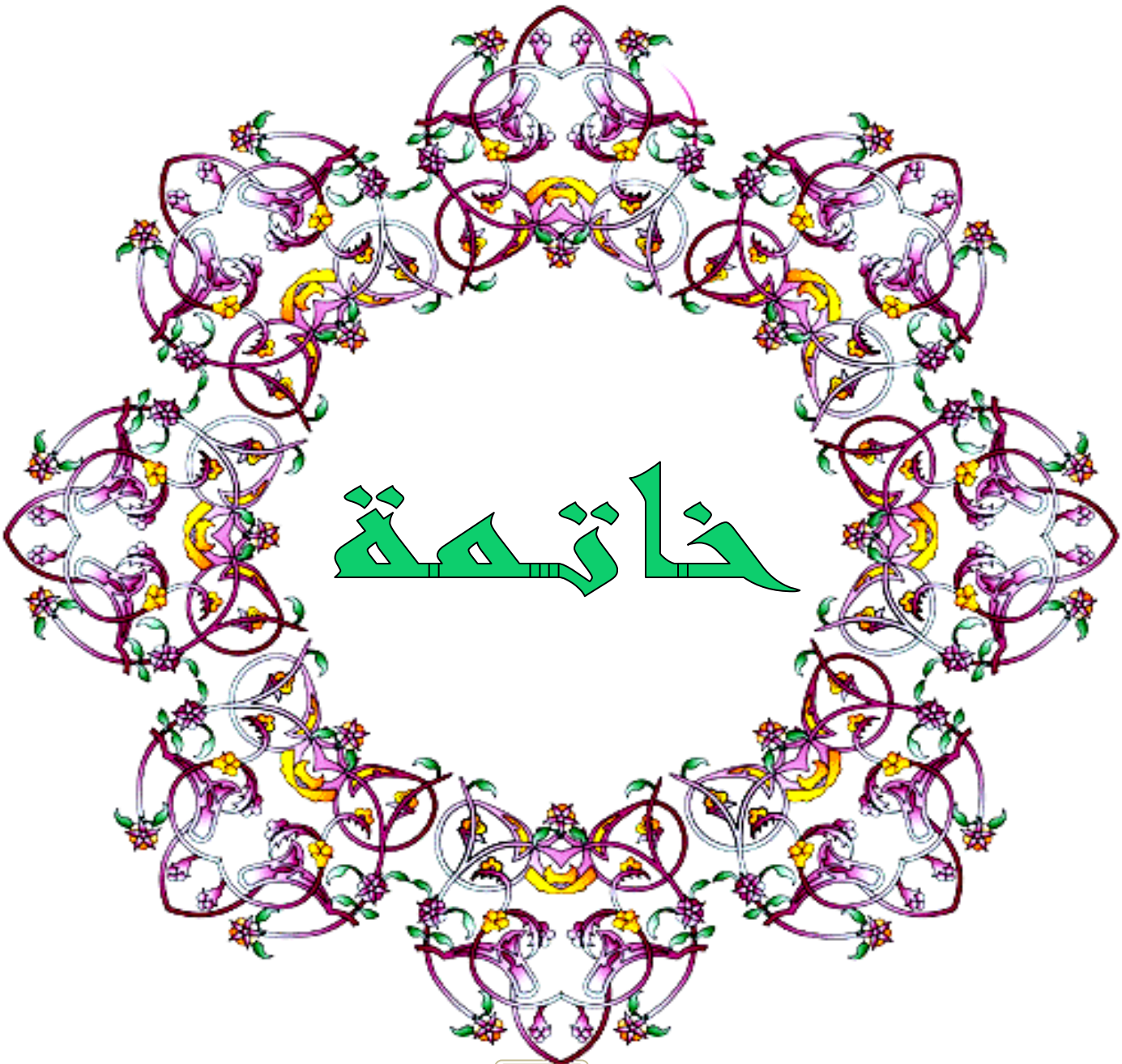

إنّ أهمّ ما توصّلت إليه من خلال هذا البحث ما يلي :

1 – التّصريف عند المتقدّمين هو : أن تأخذ من كلمة لفظا لم تستعمله العرب على وزن ما استعملته، ثمّ تعمل في هذا اللّفظ ما يقتضيه قياس كلامهم من إعلال، و إبدال، و إدغام، و غير ذلك، و جعل المتقدّمون التّصريف قسم من النّحو .

2 – التّصريف عند المتأخّرين هو : علم يبحث عن أبنية الكلم العربيّة، و أحوال هذه الأبنيّة من صحّة، و إعلال، و أصالة، و زيادة، و حذف، و إمالة، و إدغام، و عمّا يعرض لآخرها ممّا ليس بإعراب و لا بناء. و جعل المتأخّرون التّصريف قسيما للنّحو.

3 – اقتصر مجال علم التّصريف على نوعين فقط من أنواع الكلمات في العربيّة، و هما : الأسماء المعربة، و الأفعال المتصرّفة، و استبعد الصّرفيون في دراستهم للتّصريف الأفعال الجامدة، و الأسماء المبنيّة، لأنّها أشبهت الحرف، أمّا الأسماء الأعجميّة، و أسماء الأصوات فلا دخل لها بعلم التّصريف، بالإضافة إلى الحروف بجميع أنواعها، لأنّها مجهولة الأصل. كما أنّ التّصريف يعدّ أصلا في الأفعال لكثرة تغيّرها و ظهور الاشتقاق فيها.

4 – تتعدّد مصادر الدّراسة الصّرفيّة و تتنوّع بحسب المراحل الّتي مرّبها علم التّصريف؛ حيث كان العلماء في أوّل عهدهم بعلوم العربيّة يدرجون مباحث التّصريف في ثنايا علم اللّغة من نحو و صرف، و كان النّحوي يتكلّم عن مباحث الصّرف ضمن حديثه عن مباحث النّحو لا فرق بينهما، فكان علم الصّرف يعتبر جزءا من علم النّحو، ثمّ وجّه بعد ذلك بعض العلماء عنايتهم إلى عرض بعض مسائل التّصريف في كتب مستقلّة عن النّحو، فتناولوا القواعد الصّرفيّة بصورة عامّة، بعدها عمد النّحاة إلى تناول بعض موضوعات أو أبواب مسائل التّصريف؛ حيث ألّفوا كتبا خاصة بالمذكّر و المؤنّث، و كتب المقصور و الممدود، و كتب الممنوع من الصّرف، و كتب الأفعال .

و عليه فإنّ التّصريف في مراحله الأخيرة كان قسيما للنّحو و ليس جزءا منه .

5 – قسّم " ابن القوطيّة " المادة الّتي جمعها؛ و هي خاصّة بصيغتي " فعل و أفعل " إلى ثلاثة أقسام أساسيّة، و هي : " فَعَلَ و أَفْعَلَ – أَفْعَلَ وحدها – فَعَلَ وحدها "، و كلّ قسم فرّعه بدوره إلى فروع، ثمّ عمد إلى المواد الّتي بداخلها فرتّبها ترتيبا صوتيّا خاصّا، بعد أن حذف أسانيد الرواية، و أسماء المصادر، و الشّواهد إلاّ في القليل رغم أنّه احتجّ بمادة لغويّة غزيرة.

6 – مِمَا يلاحظ على " ابن القوطيّة " أنّه لم أنّه أهمل في مصنّفه ذكر أبواب الثّنائيّ المكرّر، و الرّباعيّ الصّحيح فيما عدا " أَفْعَلَ "، و الخماسيّ و السّداسيّ، و المزيد، كما أنّه لم يعتبر إلاّ الحرف الأوّل من المادة فقط، و هذا ما أدّى إلى صعوبة في العثور على اللّفظة المطلوبة، أمّا فيما يخصّ المادة؛ فكانت غزيرة في القسم الأوّل مقارنة بالأقسام الأخرى .

7 – لم يتعرّض " ابن القوطيّة " في مقدّمته لمنهج الكتاب، و طريقة المؤلّف في التّأليف، كما لم يذكر دواعي التّأليف كعادة القدامى في تآليفهم .

8 – يعتبر كتاب الأفعال " لابن القوطيّة " من أقدم المعاجم العربيّة في هذا الباب، و تكمن أهمّيته في أنّه يتناول موضوعا مهمّا في اللّغة؛ و هو الصيغ التّصريفيّة للأفعال، ممّا جعله يحظى باهتمام كبير في أوساط الأندلسيين، كما كان له أثر كبير في التّأليف من بعده، فاحتذاه " ابن القطّاع "، كما بسطه تلميذه " سعيد بن محمد المعافري القرطبي المعروف بابن الحدّاد " .

9 – إنّ المحقّق لم يظهر عمله جليّا، فقد نشر الكتاب من غير إحالات، و لا هوامش، كما لم يقم بتخريج الآيات القرآنيّة، و لا الأحاديث النّبويّة الشّريفة، و لا الآثار، إضافة إلى أنّه لم يعلّق على المواد، رغم إشارته في مقدّمة تحقيقه إلى أنّه قام بمعارضة النّسخة الموجودة عنده، و الكتاب الّذي حقّقه المستشرق الإيطالي " جويدي "، و بين ما جاء في كتاب الأفعال " لابن القطّاع "، كما خلا التّحقيق من التّرجمة للأعلام و النّحاة .

قائمة المصادر و المراجع

* القرآن الكريم :

- المصادر :

1 – أحمد بن فارس : « مقاييس اللّغة »، تح: عبد السّلام هارون، (ج. 6)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط. 3)، (1981).

2 – أحمد محمد المقّري التّلمساني : « نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب »، تح : إحسان عبّاس، (ج. 3)، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (1968).

3 – ابن الأنباري : « نزهة الألباب في طبقات الأدباء »، تح : أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، (د. ط)، (19671).

4 – جلال الدين السّيوطي : « بغية الوعّاة في طبقات اللّغويّين و النّحاة »، تح : أبو الفضل إبراهيم، (ج. 1)، دار الفكر، بيروت، (ط. 2)، (1979).

5 – جمال الدين بن منظور : « لسان العرب »، تح: عامر أحمد حيدر، و عبد المنعم خليل إبراهيم، (مج. 9)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط. 1)، (2003).

6 – ابن خلّكان : « وفيات الأعيان و إنباه أبناء الزمان »، تح : إحسان عبّاس، (مج. 4)، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (1978).

7 – راجي الأسمر : « المعجم المفصّل في علم الصّرف »، مراجعة : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، (ط.1)، (1993).

8 – أبو سعيد السّيرافي : « أخبار النّحويين البصريين »، تح : إبراهيم البنا، دار الاعتصام ، بيروت، (د. ط)، (1985).

9 – سيبويه :

– « الكتاب »، تح : عبد السّلام هارون، (ج.3)، مكتبة الخانجي، القاه.رة، (ط.3)، (1988).

- « الكتاب »، تح : عبد السّلام هارون، (ج. 4)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط. 2)، (1982).
- « الكتاب »، تح : محمد كاظم البكاء، دار البشير، العراق، (ج.1)، (د. ط)، (د. ت).

10 – عبد الملك الثّعالبي النيسابوري : « يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر »، تح: مفيد محمد قميحة، (ج. 2)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط. 1)، (1983).

11– ابن فرحون المالكي : « الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب »، تح : محمد الأحمري أبو النّور، (ج. 2)، دار الثراث، القاهرة، (د.ط)، (د. ت).

12– ابن الفرضي : « تاريخ علماء الأندلس »، تح : بشّار عوّد معروف، (مج. 2)، دار الغرب الإسلامي، تونس، (ط. 1)، (2008).

13– ابن القوطيّة :
- « تاريخ افتتاح الأندلس »، تح : إبراهيم الأبياري، (مج. 2)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (ط. 2)، (1989)،
- « كتاب الأفعال »، تح : علي فودة، مكتبة الخانجي، مصر، (ط.2)، (1993).

14– أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري : « أساس البلاغة »، تح : محمد باسل عيون السود، (ج. 1)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط. 1)، (1998).

15– كارل بروكلمان : « تاريخ الأدب العربي »، نقله إلى العربية عبد الحليم النّجار، (ج . 3)، دار المعارف، مصر، (ط. 3)، (د . ت).

16– محمد بن عبد الله بن مالك : « الألفيّة »، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، (2000).

17– مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي : « البلغة في تراجم أئمة النّحو و الصّرف »، تح: محمد المصري، دار سعد الدين، سوريا، (ط. 1)، (2000).

18– مجمع اللّغة العربية : « المعجم الوسيط »، إخراج : شعبان عبد العاطي عطية، أحمد حامد حسين، جمال مراد حلمي، إشراف : شوقي ضيف، مكتبة الشروق الدولية، مصر، (ط. 4)، (2004).

19– المرتضى الزّبيدي : « تاج العروس من جواهر القاموس »، تح : مصطفى حجازي ، (ج. 24)، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، (د.ط)، (1987).

20- ياقوت الحموي الرّومي : « معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب »، تح : إحسان عباس، (ج. 5)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (ط. 1)، (1993).

- المراجع العربية :

1 - أبو إسحاق الزّجاج : « فعلت وأفعلت »، حقّقه و قدم له و علّق عليه : رمضان عبد التواب، صبيح التميمي، مكتبة الثّقافة الدينية، مصر، (د .ط)، (1995).

2 - أشواق محمد النجار : « دلالة اللّواصق التّصريفيّة في اللّغة العربيّة »، دار دجلة، عمان، (ط.1)، (2006).

3 - ألبير حبيب مطلق : « الحركة اللّغوية في الأندلس من الفتح العربي حتّى نهاية عصر ملوك الطوائف »، الجامعة الأمريكيّة في بيروت، (أيار 1965).

4 - أبو بكر الأنباري : « المذكر و المؤنّث »، تح : عبد الخالق عضيمة، (ج. 1)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د. ط)، (1981).

5 - تمام حسّان : « مناهج البحث في اللّغة »، مكتبة الأنجلو مصريّة، القاهرة، (د. ط)، (1990).

6 - عبد الحميد عبد الواحد : « من أصول التّصريف شرح التّصريف الملوكيّ »، كلّية الآداب و العلوم الإنسانيّة - وحدة بحث اللّسانيات و النّظم المعرفيّة المتّصلة بها - ، قرطاج للنّشر و التّوزيع، صفاقس، تونس، (2010).

7 - أبو الحسن بن عصفور الإشبيلي : « الممتع الكبير في التّصريف »، تح : فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، (ط.1)، (1992).

8 - حسين هنداوي : « مناه.ج الصرفيين و مذاهبهم في القرنين الثالث و الرابع الهج.ري »، دار القلم، دمشق، (ط.1)، (1989).

9 - ابن حيان الأندلسي : « شرح التّسهيل لابن مالك »، تح : عبد الرحمن السيّد، و محمد بدوي المختون، (ج. 1)، دار هج.ر، مصر، (ط .1)، (1990).

10- خالد الأزهري : « شرح التّصريح على التّوضيح »، تح: محمد باسل عيون السود، (ج . 2)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط.1)، (2000).

11- خديجة الحديثي : « أبنية الصرف في كتاب سيبويه »، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، (ط.1)، (1965).

12- الرضي الإستربذي :

- « شرح الرضي على الكافيّة »، تح : حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، (ج . 3)، إدارة الثقافة، الرياض، (د. ط)، (د.ت).

- « شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده »، تح : محمود نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، (ج.1)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (1982).

13- أبو زكرياء يحي بن زياد الفرّاء: « المذكر و المؤنّث »، تح : رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة، (د. ط)، (د.ت).

14- أبو سعيد السيرافي : « شرح كتاب سيبويه »، تح : أحمد حسن مهدلي، و علي سيد علي، (ج. 5)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط. 1)، (2008).

15- أبو الطيّب الوشّاء : « المهدود و المقصور »، تح : رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ط)، (1979)،

16- أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب :

- « الشّافية في علم التّصريف »، تح : حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، (ط. 1)، (1995).

- « مجموعة الشّافية في علمي التّصريف و الخط »، شرح : ابن جماعة (حاشيّة على شرح الجاربردي)، ضبطها : محمد عبد السّلام شاهين ، (مج. 1)، دار الكتب العلميّة، بيروت، (ط. 1)، (1971).

17 - علي أبو المكارم : « التّعريف بالتّصريف »، مؤسسة المختار، القاهرة، (ط.1)، (2007).

18- علي النّجدي ناصف : « سيبويه إمام النّحاة »، عالم الكتاب، القاهرة، (ج. 1)، (د. ط)، (د. ت).

19- أبو الفتح عثمان بن جني :

- « التّصريف الملوكيّ »، تح : محمد سعيد بن مصطفى النّعسان الحموي، مطبعة شركة التّمدّن الصناعية، مصر، (ط. 1)، (د. ت).

- « المنصف، شرح لكتاب التّصريف للمازني »، تح : محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط. 1)، (1999).

20- ابن القطّاع الصقلي :

- « أبنيّة الأسماء و الأفعال و المصادر »، تح : أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتاب، القاهرة، (د. ط)، (1999).

- « كتاب الأفعال »، قدم له و ضبطه و وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت،(ط. 1)، (2003).

21- كمال محمد بشر: « دراسات في علم اللّغة »، دار المعارف، القاهرة، (ط. 9)، (1982).

22- محمد إبراهيم عبادة : « النّحو العربي أصوله و أسسه و قضاياه و كتبه مع ربطه بالدرس العربي الحديث »، مكتب الآداب، القاهرة، (ط. 1)، (2009).

23- محمد بن عبد الله بن مالك :

- « تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد »، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د. ط)، (1967).

- « شرح الكافية الشّافية »، تح : عبد المنعم أحمد هريري، (ج. 4)، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، (ط .1)، (1982).

24- محمد محمد يونس علي : « المعنى و الظلال، أنظمة الدلالة العربية »، دار المدار الإسلامي، بيروت، (ط. 2)، (2007) .

25- مصطفى الغلاييني : « جامع الدروس العربيّة »، دار الغد العربي، القاهرة، (ط.1)، (2007).

26- محمد الطنطاوي : « نشأة النّحو و تاريخ أشهر النّحاة »، دار المعارف، القاهرة، (ط. 2)، (د. ت).

27- ابن هشام الأنصاري : « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك »، دار ابن حزم، بيروت، (ط.1)، (2008).

28- يوسف عيد : « النّشاط المعجمي في الأندلس »، دار الجيل، بيروت، (ط. 1)، (1992).

- الرسائل الجامعية :

1- جميل عبد الله عويضة : « كتاب الفرّاء و أثره في المدرسة الكوفيّة »، رسالة ماجستير، جامعة القديس يوسف، (2008).

محتويات البحث

مقدمـة : 06

مدخـل :مفهوم علم الصّرف موضوعاته و ميدانه 10

الفصـل الأول : الاهتمـام بعلم الصّرف 21

المطلب الأول : مؤلّفات مشتركة بين النّحو و الصّرف 23

المطلب الثاني : مؤلّفات صرفيّة عامّة 37

المطلب الثالث : مؤلّفات صرفيّة خاصّة 49

الفصـل الثاني : ابن القوطيّة و علم الصّرف 63

المطلب الأول : التّعريف بابن القوطيّة 64

أولا : مولده و نشأته 61

ثانيا : مكانته العلمية و مؤلفاته 64

ثالثا : وفاتـه 67

المطلب الثاني : التّعريف بالكتاب.....70

المطلب الثالث : دراسة لبعض النمادج من الكتاب.....88

القسم الأوّل : ما فيه " فَعَلَ " و " أَفْعَلَ " بمعنى واحد و معنى مختلف 88

القسم الثاني : ما فيه " أَفْعَلَ " وحدها (الرّباعيّ) 93

القسم الثاني : ما فيه " فَعَلَ " وحدها (الأفعال الثلاثيّة الخاصّة) 95

خاتمة: 101

قائمة المصادر و المراجع : 104

محتويات البحث: 110

ملخص.....

الملخص:

ملخّص :

يعتبر كتاب الأفعال لابن القوطيّة من أقدم المعاجم العربيّة في هذا الباب ، و أقرب الكتب اللّغويّة القديمة إلى موضوع اللّغة، و أكثرها التصاقا بهذا الموضوع، و هو كتاب لغوي صرف، عالج صيغتي " فعل " و " أفعل "؛ حيث قسمها إلى ثلاثة أقسام : (فع .ل و أفعل – أفعل وحدها – فعل وحدها)، و كلّ قسم فرّعه بدوره إلى فروع، ثمّ عمد إلى الأبواب الّتي بداخلها فرتّبها ترتيبا صوتيّا خاصّا.

و لقد حظي الكتاب باهتمام كبير في أوساط الأندلسيين، و ألّف على منواله بعض اللّغويين ك " ابن القطّاع "، كما بسطه تلميذه " سعيد بن محمد المعافري القرطبي المعروف بابن الحداد "، و غيرهما .

الكلمات المفاتيح : الصّرف أو التّصريف – كتاب الأفعال – ابن القوطيّة – الصيغة (فعل و أفعل) – القرن 4 هـ.

Résumé :

Cette recherche va essayer de jeter de la lumière sur un livre très réputé d'Ibn EL Koutia, Comme étant un des dictionnaires Arabes Classique. Il est en fait considéré Comme le dictionnaire le plus proche à la thématique de la langue. Il se relie à la morphologie en traitant les deux morphèmes : « FaÂla » et « AfaÂla » et qui les a divise en trois parties : (Faàla et Afaàla - Afaàla toute seule - Faàla toute seule)

De plus, chaqui une de as parties, il les a partagées en d'autres, et puis il les a renommés a titre d'un ordre phonétique.

Cet livre a été bien sollicité par la plupart des chercheurs Andalous. Vrai dire, quelques linguiste l'ont pris comme exemple dans leur œuvres on peut citer dans ce sens " Ibn EL Koutia " et qui est simplifié par son élève : " Saïd Ben Mohammed El MaÂfiri El Kortobi ; et qui est comme par le nom de : Ibn El Haddad " ...et autre .

Mots clés : La morphologie, Le morphème « FaÂla » et « AfaÂla », Le livre des verbes, Ibn EL Koutia, Le 4 éme siècle D'elhidgri

Summary :

This researche would try to shed light one one book that is well known by " Ibn EL Koutia ". It's one of the classical dictionaries, It's indeed considered as the dictionary the nearest to the theme of language, It's related to morphology treating tow different morphemes that are : « FaÂla » and « AfaÂla » which he did divide in there parts : (Faàla and Afaàla - Afaàla alone - Faàla alone).

Besides, each of these parts, he dad divide in others and there he named them in a phonetic order .

This book has been well wondered by so many Andalousian researches. In fact some of the linguists have taken it as a sample in there personal from works, We state among them : " Ibn El Koutia " which was simplified by his pupil : " Saïd Ben Mohammed El MaÂfiri El Kortobi ; who has been beher known as : Ibn El Haddad " ... and others .

Key words : Morphology, Morpheme « FaÂla » and « AfaÂla », The book of verbs, Ibn EL Koutia, The 4 th century of hidjria .